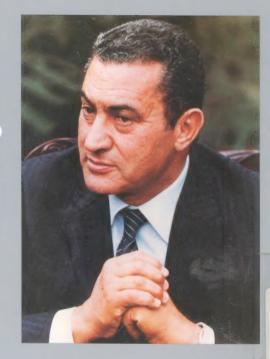
مبارك

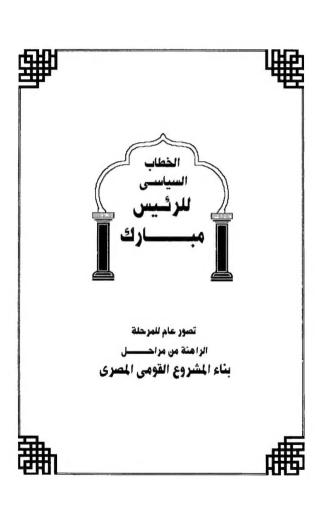
والمشروع القومى المصرى



ارك المشروع القومي



الأيث والمراث والم والمراث والمراث والمراث والمراث والمراث والمراث والمراث والمراث وال



والشروع القومى

مقدمسة

يعبر الخطاب السياسي للرئيس مبارك على مدى السنوات الماضية عن رؤية قائد يتحمل مسئولية عملية بناء شاملة متواصلة للمشروع القومي المصرى ، وهو مشروع بناء دولة ومجتمع مصر العصريين .

فى هذا الخطاب تتميز معالم الأعمدة الخمسة لهذا المشروع العظيم ، مشروع الشعب المصرى: الثقافة أو طريقة الحياة المصرية بكل جوانبها المعنوية والمادية التى يورثها كل جيل الجيل الذى يليه بعد أن يكون قد أضاف اليها منجزاته ، والمجتمع بتكرينه الاجتماعى وقيمه وأخلاقياته وطرق ضبطه لتطوره وسيطرته على مصيره ، والحكم كعلاقة بين الشعب وحكومته ، والاقتصاد ، والعلاقات الخارجية . تتسع رؤية مبارك لهذه الأعمدة الخمسة وتجمع بينها كأسس يقوم عليها بناء التقدم على أرض مصر . يعمل مبارك على تخليص كل قاعدة مما علق بها من سلبيات ، ويضيف الجديد على طريق الصحوة والنهضة والتقدم .

ان الثقافة الوطنية ، وهي جزء من ثقافة تاريخية أوسع بتراثها عميق الغور في التاريخ بحاجة الى صحوة أو احياء ، وهذه الصحوة هي التي ستكسب انسان النهضة " الوعى " الذي ينتج حركة سليمة على طريق التشييد .

والمجتمع المصرى صاحب أطول عمر بين مجتمعات العالم الحية المتواصلة ، وصاحب أكبر قدرة على الاستمرار في الحياة والاضافة التراكمية المتواترة ، ينبغي أن يتمسك بوحدته ويعتصم بتضامنه وتكامله ، دون أن يعير أفكار الصراع والتنابذ أدنى إلتفات من أجل قوة اجتماعية صلبة وجماعة وطنية قادرة على تحمل أعباء النهضة ومكايدة متطلبات التقدم .

والحكم المصرى يتحول على طريق تعميق الديمقراطية ليضمن الحرية للشعب

ولتتحق للشعب سلطته في ظل دولة القانون واستقلال القضاء . انه الاتجاه الى مزيد من الديمقراطية من خلال خطوات محسوبة بدقة لضمان استقرار التحول وسلامته .

ويشكل الاقتصاد القاعدة المادية المشروع القومى المصرى التي تتأثر بها كل القواعد الأخرى كما تؤثر فيها ، وتعكس درجة تقدم الاقتصاد درجة التقدم العام، كما أن قوة الاقتصاد هي التي تكسب المجتمع القوة . من هنا نال الاقتصاد المرتبة الأولى بين أولويات العمل الوطني المنفذ للمشروع القومي في ظل قيادة مبارك .

وتأتى رؤية مبارك الخارجية استمراراً لرؤيته الداخلية . فاذا كان المجتمع فى الداخل لاينهض الا بالتكامل والتضامن والوحدة ، كذلك فان المجتمع الدولى يجب أن يقوم على أسس التعاون والاحترام المتبادل والعدالة والسلام والاستقرار . ويرى مبارك أننا نعيش فى عصر يتميز بالعلم والمعرفة والتكنولوجيا ، عصر التكتلات والقوى المادية العملاقة ، وعصر الثقافات الاجتياحية ، وعصر حقوق الانسان ، عصر جديد لابد أن نستيقظ لكى نحيا فيه ، وبالنهضة نلج أعتابه لكى نؤثر فيه وبتأثر به فى تفاعل ايجابى مثمر .

ويؤكد الرئيس أن مشروعنا الوطني ليس مشروعا لفئة بعينها ، بل هو مشروع الشعب كله بكل فئاته وقواه العاملة . كذلك فان مشروعنا الوطني ليس وليد اليوم بل هو مشروع تاريخي لعبت فيه الحركة العرابية وثورة ١٩٦٩ وثورة ١٩٥٧ أنواراً أساسية أرست قواعد البناء لمجتمع وبولة مصر المعاصرة .

وكما هو مشروع تاريخى ، فانه كذلك لاينجز بين يوم وليلة ، بل هو بحاجة إلى استمرار زمنى عبر الحاضر الى المستقبل ليشهد تحول خطه التقدم إلى واقع حى ملموس على أرض مصر . ان عملية تجلى الخطة فى الواقع تستغرق تدفقا زمنيا لكى تنمو جهود البناء وتتواصل .

148

ومن ناحية أخرى ، يفتح مبارك أعيننا على مقيقة أن " الحرية " والحرية المسؤلة بالذات ، هى الاطار الضرورى أكى تثمر عملية البناء ولتزدهر كل القيم وفي مقدمتها قيم الابداع والمساواة والعدالة وأخلاقيات ومبادى، العمل الرفيع التي تنطق من الواجب ، ومن الوعى بالكرامة الانسانية ، وبالموضع اللائق الذي ينبغى أن يكون للإنسان على الأرض المصرية .

ويدعونا مبارك إلى أن نرتفع كافراد وكفئات وتجمعات مختلفة الى مسئولية فهم متطلبات اقتحام الحاضر لبناء المستقبل ، وهى المسئولية التى مقتضى الالتفاف حول الغايات الطيا التقدم الوطنى . ان رسالة النهضة ينبغى أن تكون غاية كل من يهتم بالشئون العامة ويشتغل بها ، وينبغى أن نكون جميعا مهتمين بالشئون العامة ومشتغلين بها لأنها في النهاية هي شئوننا الصميمة كافراد وكجماعة وطنية واحدة . ان الاعتصام بالوحدة حول أهدافنا العليا ، أهداف المشروع الوطني المصرى ،هي الضرورة الأولى من أجل نجاح جهود بناء مصر .

التقدم هو مستقبلنا ، على أرضه تصبح ثقافتنا قوية لايمكن اجتياحها . تنمو وتزدهر وتتفاعل بثقة مع ثقافات الامم الأخرى . ويصبح مجتمعنا أكثر وحدة وتماسكا ، وأكثر وسطية ، ويتمتع بمزيد من المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وفرص الصعود الاجتماعي دون تمييز أو عرقاة . وتتفلفل الصرية والمساواة والعدالة ، وبكلمة واحدة الديمقراطية ، في كل نواحي حياتنا في الاسرة وعلاقات العمل والمؤسسات ، والحكومة ، ويمضى المجتمع قادرا على اشباع حاجاته بانتاجية عالية الجودة وقدرة متزايدة على الادخار والاستثمار لمزيد من البناء والتقدم والاستقلال. يستوعب الطوم العصرية ويتمكن من انتاج التكنولوجيا التي تزيد من قدرته على فهم الطبيعة واستغلال مواردها المتاحة وصنع موارد جديدة .

المجتمع الذى تتقدم طريقة حياته ، ويتسم تكوينه الاجتماعي بالتكامل وألوحدة ، وتتغلغل الديمقراطية في مختلف نواحيه ، ويتمكن من اشباع حاجاته بقدرته الذاتيه دون اعتماد على الغير ، هو ذلك المجتمع الذى سيتمكن من احتلال موضعه الصحيح الذي يؤهله له ماضيه التاريخي ، وموقعه الاستراتيجي ، وبنبل شعبه ، وهو الموضع الذي يتسق مع موقعه في قلب الأرض وفي مصاف الأمم المتقدمة . وهو المجتمع الذي لايعرف الانعزال ولا التراجع عن التفاعل العالمي مع

المجتمعات الأخرى وفي قلب الحركة الدولية .

اختار مبارك أن يواجه الصعب حين اختار أن تسير عملية البناء شاملة وبطريقة صحيحة أى من خلال الأسلوب العلمى بالتخطيط طويل المدى بفي ظل رقابة الشعب عبر مؤسساته الدستورية تحت قبة البرلمان وفي وسائل الاعلام الجماهيري . ومن المؤكد أننا في ظل قيادة مبارك كنا ننظر الى كيف سيكون الجماهيري . ومن المؤكد أننا في ظل قيادة مبارك كنا ننظر الى كيف سيكون ١٩٨٨ ، ولانزال مع مبارك نخطو على طريق تحقيق هذا الوضع المتقدم مقتربين منه أكثر فأكثر كلما تقدت بنا المسيرة وبدن نخطر الأن بثقة بعد أن تم وضع القاعدة الأساسية من مشروعات البنية التحتية من طرق ومواصلات وطاقة وصرف صحى واستصلاح أراضي وتجديد مصانع ويناء مدن وتوسيع مدارس وإشافة عمميق التصنيع وتحديث الزراعة وتعظيم الانتاجية والتواجد على أرض السوق تعميق التصنيع وتحديث الزراعة وتعظيم الانتاجية والتواجد على أرض السوق العالمي من أجل المنافسة والاحتكاك بمراكز الخبرة والتكزولوجيا واكتساب المهارات الجديدة ، انها خطة الامسلاح الاقتصادي واصلاح النظام التعليمي والترقى بلمستوى المهني للممالة المصرية من أجل منتج مصرى اكثر جودة وبالتالي اكثرة على ظبية حاجات الناس واشباع انواقهم في الداخل والخار و

لقد اختار مبارك الصعب حين جعل الأولوية الأولى للاقتصاد الوطنى، فالاقتصاد بحاجة الى وقت طويل ليعطى الشمرة ، وهو يتاثر بمختلف النواحى الاجتماعية والثقافية والسياسية والنفسية ، ومن غير اليسير حل مشكلاته المتراكمة عبر مئات السنين ، ان عقد الأولوية الأولى للاقتصاد تعنى أن مبارك قائد عملية بناء المشروع الوطنى في الوقت الحاضر قد اختار أن يقوم البناء قياماً حقيقياً دون اضاعة الموارد ولا الفرصة ولا الوقت ، قد اختار أن يضع خطو الشعب والمشروع القومي | ال

المسرى على الطريق الصحيح طريق البناء من أجل التقدم معبرا بذلك عن سمة أصيلة لزعيم التقدم الكامنة في شعبه الميلة لزعيم التقدم الكامنة في شعبه الذي طال شوقه النهضة والتقدم ولاحتلال موقعه على خريطة الأمم.

ان "الستقبل - كما يقول مبارك - مفعم بالأمل " (١٩٨٨/١/١٠). مع مبارك ستستمر عملية البناء في مسيرة مستقرة متوازنة وفقا لخطة طويلة المدى تمنع الشعب المسرى الفرصة لتتجلى قدرات على صنع مشروعه على أرضه بملكاته وابداعاته الخلاقة وبتواتر انجازاته في خط تراكمي صباعد نحو التقدم الذي لاحيدة عنه .

هذه هى رؤية القائد فى خطابه السياسى ، تشكل دالفلسفة ه التى تكمن خلف الحركة الوطنية طية الأعوام السابقة من عصر مبارك. وكما نرى ، فهى رؤية متكاملة تجمع بين « كليات هخمس رئيسية يقوم عليها بناء الدولة المحمدية والمجتمع الحديث : الثقافة والمجتمع والسياسة والاقتصاد والعلاقات الخارجية وهى تجمع بين عبرة الماضى وتحديات الحاضر وطموحات المستقبل فى استمرارية فعالة متوازنة .

وهمى رؤية عملية ، تلخذ من النظرية مايرشد البناء ، المسئولية القومية الأولى ، لقد ولى عصر الأيديولوجيات ، ورغم هذا ، فلابد للحركة من أن تسترشد برؤية ، وهذه هى فلسفة المشروع الوطنى في مرحلته الراهنة ،

وهى رؤية تقدمية ، فرغم أنها تتأسس على عبرة الماضى ، إلا أنها تنطلق من قناعة رئيسية بأن المستقبل سيتجلى عن انجاز طموحات وأمال شعبنا العظيم فى دولة قوية عصرية ومجتمع متوحد حديث، وبأن الغد سيشهد القوة كمحصلة نهائية أحركة تاريخنا المعاصر،

وهى عصرية لأنها تنطلق من الصرية صرية الوطن والمواطن فى إطار من المسئولية ، ومن العدل الاجتماعى ، ولأنها نتسس على الديمقراطية ، وتأخذ بالعلم والتكنولوجيا، ورغم سرعة التغيرات وغياب الملامح البارزة على الساحة

4

العالمية ، تتوغل هذه الفلسفة في رؤية الواقع الأممى في نهاية القرن العشرين ، واقع الكيانات الكبرى التي تجمع بينها وشائح القربي أو المصلحة أو كليهما.

وهى تنخذ بالتخيير المدروس من أجل غد أفضل مصافظة بذلك على الاستقرار والاستعرار في توازن وبون شعاط أو انقطاع.

انها رؤية تعيش عالم الحياة في الحاضر والمستقبل ، تستلهم البعد الذاتي حيث الثقافة الوطنية ذات التاريخ الثرى العميق ، وتتطلع الى «الآخر» في الثقافات والخبرات العالمية بحثا عما يفيد عجلة البناء القومي الشاملة .

ان قيمة أية ورؤية عنى هذا العصر الحاضر ، عصر مابعد الإبديولوجيات ، هي أن تنتج في الواقع مايفيد حركة الوطن والمواطن في استشرافهما لغاية النهضة والتقدم. ويالفعل ، لقد انتجت هذه الرؤية تغييرا ايجابيا واسعا في السنوات الاثنتي عشرة الماضية ، ارست الأساس ، وانطلقت بالعمل الوطني على طريق إعادة البناء الشماط و ويعرض كتاب « مبارك » الذي تصدره الهيئة مجدداً لانجازات الشعب المصري في ظل قيادة مبارك في السنوات الماضية ، ولايزال المد واعداً لتجلى امكانات هذه الرؤية القائدة للعمل الوطني في الحاضر وعلى طريق المستقبل.

نحن على ثقة كاملة من أننا في ظل قيادة مبارك ويرؤية القائد سنتمكن من قطع الطريق كله لنصل إلى الارض الموعدة .. أرض الخضرة والصناعة والكرامة الانسانية - أرض الحرية المسئولة والعدل الاجتماعي ، أرض العلم والانسان والتكنولوجيا ، أرض القرة والتقيم

هذه هي الغاية الكبري في فلسفة الشروع الوطئي في عصر ميارك.

الدكتور مهدوج البلتلجي



كانت لحظة تاريخية متميزة بكل المقاييس ، علك التي شهدت ولادة مشروع مصر القومي في سنة ١٨٠٥ ، لحظة استجابت فيها الجماعة الوطنية المصرية للتحدى الخارجي الذي تمثل في انتهاك الجيوش الأجنبية لترابها الوطني ، حين استشعرت في ذاتها القومية علك الطاقة الكامنة التي بُعثِت حية ناهضة في أشد أبقات المحن وأقساها خطرا ، وحين استشرفت صفوة المصريين أفاقا جديدة للحياة والتفسر.

هكذا جات الولادة الجديدة لمصر ، فكما ولدت مصر التاريخية قبل آلاف السنين استجابة لتحدى التحول الجذرى في البيئة في إقليمها ، كذلك ولدت مصر الحديثة استجابة من الجماعة الوطنية لتحدى الأخطار المحدقة بها وتجسيدا لارادة هذه الجماعة في بناء الدولة الحديثة والمجتمع الجديد في اطار مشروع قومي من أجل النهضة والتقدم. أنه المشروع الذي يجسد الرؤية الوطنية المصرية في اللحظة التاريخية المستمرة منذ عبر الشعب على لسان زعمائه عن ارادته في اختيار حاكمه ، ويمعنى آخر في تكوين حكومته بنفسه . هذا المشروع الوطني المصري هو الاطار الأشمل الذي يتسع للاستراتيجيات والخطط والبرامج والسياسات المرتبط بلحظة معينة تأتى كمرحلة في استمرار تاريخي متدفق تحياه الجماعة المصرية جيلاً بعد جيل . في قلبه ، كمشروع للجماعه المصرية ، تتمركز الغايات الكبرى وحركات وتيارات وأحداث ، ارتباطا بالموقع وبالزمان ، وعلاقة التفاعل الحي المبدع وحركات وتيارات وأحداث ، ارتباطا بالموقع وبالزمان ، وعلاقة التفاعل الحي المبدع بين غايات الشعب وواقعه بكل أبعاده ، تلك الملاقة التي تصنع الوسائل المحققة للغايات والمبددة للقيم في صيرورة تاريخية متدفقة دين انقطاع .

وتستمد الجماعة الوطنية رؤيتها التاريخية في الحياة والتقدم من ثلاثة مصادر : خصوصيتها كشعب تاريخي مستقل ، وتحديات حاضرها الذي تعيشه ، ونظرتها الثاقبة في أعماق الستقل بما تحمله تلك النظره من أمال . وتتجسد هذه الرؤية بالارادة التي ترتفع بالشعب فوق التناقضات ، ضامنة له يحدته عبر الزمان ، ارادة الاستقلال ، ارادة قهر التحدى ، ارادة الصعود التاريخي ، ارادة الابداع ، ارادة النهضة ، ارادة الوجود الحي الفاعل المؤثر المحقق للتقدم .

وعندما يكون واقع الحاضر بكل محتوياته وتحدياته أحد مصادر المشروع القومى للجماعة الوطنية المصرية ، فإن كل مرحلة تمر بها هذه الجماعة تضيف أبعادها الواقعية إلى هذا المشروع فتثرى مضمونه وتضيف إلى تراكم خبرته وتصقل تجربته وتزيد من تفاعلاته في علاقاته بمن حوله من شعوب المعمورة. هذه " المرحلية " التاريخية لمشروع مصر القومي تعنى التغير الذي يجعل ماكان صالحا في خدمة علاقة الذات القومية بالواقع في فترة زمنية معينة أكثر صلاحا أو أقل فائدة أو حتى لارجاء منه في فترة زمنية أخرى تتلوها .

وفى هذا الخصوص ، سيكون من المفيد أن نُذكِر باهم العناصر التى شكلت ولاتزال تشكل الخصوصية المصرية ، وأن نقترب من معالم المشروع القومى لمصر في المفترة الحديثة منذ ١٨٠٥ وحتى الحاضر حتى نتبين ماتضيفه المرحلة الراهنة إلى هذا البناء التاريخي المعتيد من تتبيت وتدعيم ومن تطوير واضافة ، وحتى نستطيع من هذه المتابعة أن نتبين " عبرة " الماضي ، حتى نستطيع أن نتصور المستقبل.

ان تتبع المشروع القومى المصرى منذ بدايته في الفترة الحديثة يكشف عن عدة سمات :

أول : استمرار الشعب المصرى صاحب هذا المشروع على أرض الكنانة محتفظاً دائما بشخصيته المتماسكة وبنسيجه الوطنى القوى فى درجة نادرة من الوحدة الوطنية والتجانس القومى.

ثانيا : أن الشعب الممسرى لم يقدم للعالم مهارات الغزو والتدمير ، بل كان دائما شعبا يصنع الحضارة وبينى العمران ، ومع ذلك يستطيع أن يحمى مقدراته ويدافم عن حريته واستقلاله . ثالثاً: أن " القيادة " شغلت دائما مكانة هامة في مراحل المشروع القومي ابتداء من محمد على وابنه القائد ابراهيم ، مرورا بلعمد عرابي ومصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول وطلعت حرب ، وحتى جمال عبد الناصر وأنور السادات وحسني مبارك .

وهذه هى السمات الهامة التى يجرى التركيز عليها فى متابعة عملية بناء المشروع القومى لمسر الحديثة والمعاصرة: كيف تعمل "القيادة "على صقل ملكة المسناعة والتعمير عند المصريين، وكيف توفر للكة التعمير والبناء "البو" الملائم للابداع، وكيف تتوافق فى مجهوبها المضنى هذا مع متطلبات الحاضر وبواعى المستقبل وكيف تكون رؤيتها - كقيادة - معبرة بعمق عن رؤية الشعب المصرى صاحب المشروع القومى ومضيفة اليه فى استجابة نادرة فعالة للأوضاع الجديدة ، وكيف تعمل على حماية نسيج المجتمع المتين وتصقل وحدته الوطنية وتعزز تجانسه القومى ، باختصار: كيف تدفعه القيادة بجسارة نحو المستقبل ليصنع تجانسه القومى ، باختصار: كيف تدفعه القيادة بجسارة نحو المستقبل ليصنع ومنيا طاقاته الخلاقة .

وفى هذا الصدد تبرز ثلاثة معالم لخصوصية مصر يتمين أفذها فى الاعتبار بدقة فى مجالنا هذا:

أولها: الهركزية الهصرية ، تلك الخاصية الواضحة في التاريخ المسرى القديم مازالت قائمة في واقعنا الراهن ، وقد نشئت وتدعمت ظاهرة المركزية مرتبطة بنمط الانتاج الزراعي ويطبيعة التكوين الجغرافي لهذا الوطن . لقد القام المصريون في وادى النيل اولى المجتمعات والحضارات الزراعية المعتمدة على الرى الصناعي – اي الري من النهر ، وقد استوجب ذلك قيام حكومة مركزية قوية قادرة على ضبط وتوزيع المياة ، واصبحت تلك الحكومة المركزية القوية هي وحدها القادرة والمسئولة ، في أن واحد ، عن

كفالة السبب الرئيسى للوجود المصرى ذاته . بحكم ذلك النمط من الانتاج الزراعي وبالنظر الى طبيعة الوادى الضيقة المحاطة بالصحارى الواسعة ، امتدت فكرة مركزية السلطة الى مايمكن ان نسميه بمركزية الجماعة الوطنية ذاتها .. فلقد اتسم المجتمع المصرى منذ القدم بتلك النزعة نحو التحدد .. بتلك المصيغة القريبة من الكتلة أو الجبهة الوطنية الواسعة .. كانت الفرقة أو التشرزم أو التحزب صيغة تحمل في طياتها مخاطر التفتت والانهيار الجماعة الوطنية المصرية المتمركزة داخل هذه البيئة الجغرافية الخاصة وفي اطار ذلك النمط من الانتاج الزراعي .. ولنتذكر أن مصدر طوال تاريخها الألفي الطويل لم تعرف نظام المدن المستقلة (كاليونان) أو النظام الانقاعي الذي ساد أوروبا في العصور الوسطي .

(حيث قامت مجتمعات مستقلة للزراعة المعتمدة على الرى الطبيعي من الامطار) وذلك باستثناء مراحل محدودة من التشرزم الاقطاعي الذي كان صنوا للتردى والانهيار للجماعة الوطنية المصرية ..

هذه الخاصية ، مركزية السلطة ومركزية الجماعة الوطنية وتكتلها في صيغة الجبهة الوطنية ، هي خاصية أساسية نستطيع ان نتعقبها ونتعرف على استمراريتها طوال التاريخ المصرى وحتى الان . ولواخذنا من الماضي القريب مثالا اشكل الحياة السياسية التي سادت في المرحلة السابقة على قيام ثورة يوليو ١٩٥٧ ، وهي المرحلة التعد السياسي والحزبي ، لوجدنا انه خلال الفترة من دستور ٢٣ وحتى قيام الثورة ، فقد تسيد المسرح السياسي بلا منافس حزب واحد للاغلبية ، هو حزب الوفد ، الذي لم يكن في جوهره حزبا بالمعني التقليدي للاحزاب ، بل كان في حقيقته تكتلا وطنيا واسعا يجمع في شكل جبهة عريضة ليس فحسب عنصري الامة، ومن مسلمين واقباط بل مجموعة من القوي

الاقا رتج

الاقتصادية والاجتماعية ذات المسالح المتعارضة (فلاحين وعمال وموظفين وتجار وملاك اراضى ورجال صناعة .. الخ) التى توافقت على مكافحة الاستعمار وألغت أو تناست مصالحها الاقتصادية المتباينة . هذا أ الحرب – الجبهة كان يحصل فى الانتخابات اذا اجريت بحرية – فى الحالات التى كانت القوة الاستعمارية ترغب فيها ان تؤمن أو تضمن الهدوء فى مصر – كان يحصل على نسبة من اصوات الناخيين تتجاوز عادة نسبة الثمانين فى المائة . وليس ذلك طابع الاحزاب التقليدية وليست تلك مكوناتها الاجتماعية – الاقتصادية .

مركزية السلطة ومركزية الجماعة الوطنية هى اذن احد عناصر الخصوصية المصرية التى تعنى انه - فيما يتصل بموضوع المشروع القومى - لايمكن بناء هذا المشروع دون مشاركة ، أو خارج اطار ، اللولة المصرية وتوافق الجماعة المصرية المتوحدة فى شكل الكتلة أو الجبهة الوطنية حول هذه الدولة ..

ثانى مسالم "الخصوصية "المصرية هو الوضع "الجغرافي - السياسي "

(الجيوبواتيكي)المتميز لهص : يقول عالم الجغرافيا السياسية المصرى
القدير الاستاذ جمال حمدان ان اي قوة اجنبية تنجع في الوصول الي
حديد مصر تكون قد احتلتها .. بمعنى آخر ان مجرد وصول قوة معادية
الى الحديد الجغرافية التاريخية الثابنة للكيان المصرى يعني سقوط الكيان
المصرى المستقل المتمركز بكل كثافته على ذلك الشريط الضيق للوادي
الخصيب . ومعنى ذلك ان الدفاع الحقيقي عن مصر لايمكن ان يتحقق
إلافيما وراء الحديد الجغرافية . ومكنا تمثل كل الفكر الاستراتيجي الدفاعي
المصرى في تنمين الوجود المصرى فيما وراء الحديد . هذا التأمين .

السلاح اللازم للردع والتأمين ويقتضى ايضا اقامة السلام والاستقرار في المحيط المجفرافي البشرى من حول مصدر والسلام يأتى بالتفاوض والمؤاثيق ولكن السلام لاتحميه إلا قوة الردع لأن الضعف في حد ذاته هو دعوة صريحة لعنوان الآخرين وللعصف بالسلام.

مصر بوضعها الجيوروايتيكي تمثل حجر زاورة في اللقاء بين أسيا وافريقيا ، ملتقى حضارات الشرق ، مركز الوسط في العالم العربي وحلقة الربط بين مشرقه ومغربه ، همزة الوصل بين الصضارة العربية الاسلامية واوروبا من غلال البحر الابيض المتوسط ، مفتاح ويوابة أفريقيا الشمالية الشرقية ، علال البحر الابيض المتوسط ، مفتاح ويوابة أفريقيا الشمالية الشرقية ، يولة المصب لاهم انهار العالم القديم والمديث ، صاحبه اخطر ممر مائي يربط الشمال بالجنوب (قناة السويس) ، مصر هذه لايمكن أن يكون لها يربط الشمال بالجنوب (قناة السويس) ، مصر هذه لايمكن أن يكون لها لايمكن أن نتجح أي دعوات للانعزالية المصرية .. تلك قضية اساسية جدا في الفكر والتوجه السياسي لمصر القديمة والمعاصرة .. وإذا كانت هناك بعض الإماصات أو بعض المدارس أو الرؤى السياسية التي تنادي بأن تنحزل مصر وتنكفيء على ذاتها لتكرس طاقاتها للبناء الداخلي ، فإن تلك الرؤى تهمل اعتبارات الجغرافيا السياسية والتاريخ في أن واحد بل وتحرم المكانات البناء الداخلي ذاته من عوائد التفاعل بين مصر وبوائرها الصيوية المكانات البناء الداخلي ذاته من عوائد التفاعل بين مصر وبوائرها العليا .. فمصر .. الانعزالية ترف لاتقدر عليه مصر ولايحقق مصالحها العليا .. فمصر كانت صرة العالم القديم ولازالت بؤرة اهتمام العالم العديث.

حتى الولايات المتحدة الامريكية ، القوة العظمى الاولى ، والوحيدة ، في عالم اليوم القارة ألمحمية الطبيعية "بالدرجة الاولى التي يفصلها عن المخاطر محيطات شاسعة ، والتي تحتوى ازاضيها واقتصادياتها على مقومات الاكتفاء الذاتى ، هذه "الدولة – القارة " تشهد اليوم ، كما شهدت

بالامس، تراجعا للفكر الانعزالي ويكفي أن نصيل في هذا الصدد الى ماكتبه مفكر امريكي كبير وهام لانه ايضا رجل دولة متمرس هو ريتشارد نيكسون الذي دحض في آخر كتبه " انتهزوا هذه الفرصة " نزعة الانعزالية الامريكية التي بدأت في الظهور من جديد، وان كان بكثير من التردد والحياء، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وزوال الخطر الرئيسي الذي دفع بالولابات المتحدة إلى التحرك الخارجي الكثيف بمختلف صوره وأشكاله .

المكهن الثبالث للخصوصة الهصرية هن السبلاح المصري أن الموقع الفريد للقوة المسلحة المصرية داخل الجماعة الوطنية المصرية .. ولاشك أن هذا المكون وثنق الصلة بالخاصيتين الرئيسيتين المشار اليهما وأعنى بهما الركزية والوضع الجنوبوايتكي .. فاذا كانت مصر قد اقامت اولى المجتمعات البشرية المنظمة على وادي النبل فقد وجب حمايتها بقوة السيلام .. وإذا كانت البولة المركزية قيد نشبأت لضبط وتوزيع وإدارة المياة والاقتصباد الزراعي ، فلقد كانت القوات المسلحة هي أهم ابواتها لحماية هذا المجتمع وإذا كانت جفرافية مصر السياسية تقتضى الدفاع عنها فيما وراء الحدود فقد لزم توفير ذراع عسكري طويل تمثل في جيش منظم محترف قادر على الحركة السريعة والبعيدة ... ومما يثير الانتباه ان قوات مصر السلحة لم تكن طوال تاريخها - وهو تاريخ الامة - قوة توسع او احتلال دائم للغير بل قوة ردع اساسيا وتأمين أن لزم الامر ، بضرب التهديدات خارج الحدود ثم العودة سريعا من جديد الى الوادي ربما انطلاقا من عقيدة مصرية تؤمن بأنه على ثرى هذا الوادي يعيش الانسان المصرى ويبعث من جديد ولاحياة أو بعث بعيدا عن ارض مصر لاته فيما وراء هذه الارض ليس هنالك الا .. المدم ... والحيش المسرى كذلك هو جيش القلامين ، حتى وأو تغيرت قباداته على من الزمان وتبدلت ، مابين فرس وروم وعرب واتراك وجراكسة

ومماليك وآلبان أو غيرهم ، فإن قوامه الاساسى وقوته الضارية الرئيسية كانت وماتزال من زارعى الارض .. وهو بهذه المسغة التكوينية لم يكن ابدا أداة قمع ضد الشعب .. وهكذا لم يرفع الجيش المصرى يوما سلاحه على المصريين .. بل أن هذا الجيش في العصر الحديث (منذ جيش عرابي) كان في قلب وعلى راس الصركة الوطنية المطالبة بالصريات العامة والديمقراطية ، وتلك خاصية فريدة لايكاد يشاركه فيها جيش من جيوش العالم ..

وفي جميع الاحوال فان جيش مصر النظامي كان القطاع الذي تبدأ فيه وتتطور عمليات ألتحديث التكنولوجي " من خلال البحوث وصناعات السلاح ... وبهذا الوضع كان قاطرة دافعة لحركة المجتمع بأسره نحو "الحداثة التكنولوجيه " .. وبلك خاصية هامة في مجال المشروع القومي لمسر على مشارف القرن الحادي والمشرين ... والخلاصة أن قوات مصر المسلحة بحكم تاريخها وتكوينها الاجتماعي والتحامها بالحركة الوطنية والديمقراطية في مصر ، فضلا عن كونها قاطرة التحديث ، تعد مكونا رئيسيا في المشروع القومي المصري .



148

استطاع محمد على (١٧٦١ - ١٨٤٩) أن يرسى " قاعدة " نهضة مصر الحديثة في مستهل القرن التاسع عشر ، فهو أول من أنخل الحركة الايجابية على سكون المنطقة التقليدي ، وهو أول من أثبت أن مصر يمكن أن تنهض من جديد عن طريق توظيف مناهج جديدة حديثة تجمع بين العلم (المعرفة) والاقتصاد والجندية . ومع ذلك ، كان لهذه المرحلة الاولى من تاريخ المشروع القومي المصري عيديها الكامنه فيها كما عرفت القوى المعادية للمشروع القومي طريقها الى احاضه.

سجل علماء الحملة الفرنسية بعد ثلاث سنوات من المشاهدة في مختلف انحاء مصر عن الشعب المسرى « مشاعر النبل والهمة وعظمة الروح » تلك الفضائل التي كانت لاتزال كامنة في المصريين رغم كل قسوة التاريخ . وكانت هذه الفضائل هي قوة الدفع التي استغلها محمد على لتحقيق ما فشلت الحملة الفرنسية في تحقيق . فشلت الحملة الفرنسية قد عبروا عن مشروع حملتهم في كتاب « وصف مصر » على هذا النحو : « إن نكرى الحملة الفرنسية لن تمضى مطلقا دون أن تأتي ثمارها ، واسوف تعرف القسطنطينية كل المزايا التي كان بمقدورها أن تحصل عليها لو أنها أعطت لهذا الاقليم إدارة أفضل ، كما ستتبين بكل سمولة أية مرام أو نوايا كانت ترمى إليها تلك القوى الاوربية التي سعت لاعادة تثبيت سلطة الماليك، فلا يمكن أن تكون هناك وسيلة اكثر ضمانا لمرمان مصر من اليراث الخاص بها إلا باعادتها الي طفاتها الأول واخيراً ، فإن البلاط العثماني سيكون بمقدوره أن يلجأ الى فنون الغرب » . (وصف مصر ، جـ ١ ، مى ٢٧٢)

على هذا النحورأى الفرنسيون أنه بإصلاح نظام الحكم ويوضع « القوانين» التى تمنح الشعب « الامل والهمة » ، وترد له « كل الفضائل التي فقدها » ، واستعمال «فنون الغرب» بإخضاع الزراعة « لخطة شاملة » ، وخلق « صناعة

جديدة » وانشاء « الترسانات البحرية والموانىء » يمكن تحقيق نهضة مصر . وام يكن بمقدور حكام تركيا أن يفهموا هذه « الحداثة » ، الامرالذي استطاعه محمد على تصورا وممارسة .

كانت غاية محمد على الرئيسية أن بينى دولة يحكمها هو وأبناؤه من بعده ورأى أن الوسيلة الى ذلك أن يكون لديه جيش قوى ونظام انتاجى يوفر احتياجات هذا الجيش الدفاعية وكان لدى محمد على « الاستعداد لقبول ما يلائم المسلحة من مناهج الفير » ، واستعمال التعليم والتدريب في تكوين صفوة تنفذ مشروعه ، واستعمال التعليم والتدريب في تكوين صفوة تنفذ مشروعه ، واستعمال الإحتكار في الزراعة والتجارة والمسناعة ليوفر الاموال من أجل المدرسة والمسنع والجيش .

ووقفت دون محمد على وتحقيق مشروعة عوامل عديدة داخلية وخارجية ، فالوضع الاجتماعي ~ الثقافي للشعب المصري في ظل السيطرة العثمانية المتجمدة وسيطرة المماليك كان يعنى تدنى عنصر الكيف السكاني الى جانب قلة المتجمدة وسيطرة المماليك كان يعنى تدنى عنصر الكيف السكاني الى جانب قلة والكم » فعدد السكان في ذلك الوقت لم يكن يزيد في عام ١٨٠٠ عن ٢٥٠ مليون نسمة . وقد سجل علماء الحملة الفرنسية ، كما سجل « الجبرتي » المؤرخ المصري المعاصر لتلك الفترة ظو البلاد من العلوم المديثة كالرياضيات والفلك . ورغم هذا المحيثة وعادوا بها إلى مصر ، وكان رفاعة الطهطاوي يرى انه يمكن نشر التعليم الحديثة وعادوا بها إلى مصر ، وكان رفاعة الطهطاوي يرى انه يمكن نشر التعليم عند حدود الصفوة دون أن يتعمق باصلاحاته في الأوساط الشعبية المنتجة من الفلاحين الذين شكلوا المغالبية العظمي من الشعب . كان أجر العامل الزراعي في دولة محمد على لا يزيد على اقل من القرش الواحد يوميا ، وكان أجر المجند المسرى ٨ قروش في الشهر في مقابل راتب قدره حوالي ٢ آلاف ريال لعضو المبعثة العسكرية الفرنسية أو مائة الف ريال راتب رئيس هذه البعثة . وكان عمال المينة المعملات المعامل المغتو المهنو المعتبة . وكان عامال المغتود المعتبة المسكرية الفرنسية أو مائة الف ريال راتب رئيس هذه البعثة . وكان عمال المعتبة المعتبة . وكان عمال المعتبة العسكرية الفرنسية أو مائة الف ريال راتب رئيس هذه البعثة . وكان عمال البعثة المسكرية الفرنسية أو مائة الف ريال راتب رئيس هذه البعثة . وكان عمال المعتبة المعتبة . وكان عمال

الصناعة يجندون من بين الفلاحين والصبية والشحانين بالدن أن لم يكن بالرضا فبالإجبار ، الجلد عقاب الهارب ، والقتل لمن يتكرر هروبه . وكانت السخرة وسيلة تجنيد اليد العاملة للمشروعات العامة ولم يتغير وضع « الامية » في المجتمع كثيراً رغم بضول نظام التعليم الحديث مصر. وكانت الضرائب تفرض على منازل القرى وأشجار النخيل والحيوانات في حين تقرض الضرائب على الرؤوس في المدن بعد بلوغ سن الثانية عشرة من العمر .

ولم يتقيد محمد على في دولته بقانون أو دستور ، مستمرا في ذلك على التقاليد القديمة في الاستبداد . ولم يتحمل وجود زعامة شعبية « تعارض » قراراته ورغباته التي تضر بالشعب . وافتقر الحاكم الى المستشارين الوطنيين المستثيرين لتخلصه من الزعماء الاحرار من امثال عمر مكرم وليوله الدكتاتورية التي جعلته لا يعبا كثيراً بمجلس المشورة الذي اقامه عام ١٨٢٩ . وكانت المصالح الشخصية أو القومية لمستشاريه من الاجانب تدخل على مشروعه عناصر متناقضة .

ووقفت مصالح تركيا وبريطانيا ضد مشروع محمد على فى بناء دولة حديثة مستقلة فى مصر . أما تركيا التى كانت نتبعها مصر منذ عام ١٥٧٧ فقد طال مرضمها وأصابها الهزال ، و كان من سوء حظها أنها تقع الى جوار أوربا الناهضة مباشرة ، فكان عليها أن تتلقى الصدام الاوربي وبتعرض قبل غيرها من العالم القديم للنزعة التوسعية الاوربية التجارية والعسكرية. وقد أدى تدهور قوة تركيا التقليبية الى استخدام الدول الاوربية لنفوذها لدى الاستانة للسيطرة على مصر ، ونجحت بريطانيا فى عام ١٨٣٨ فى مد تطبيق الاتفاقية التجارية التى عقدتها مع تركيا الى مصر ، ثم فرضت بريطانيا مع القوى الاوربية الرجعية فى علم مصر معاهدة ١٨٤٠ .

كمان مشروع محمد على يقف ضد المصالح البريطانية في نقطتين ا*مساسيتين ..*

كان تصنيع مصر يضر بتجارة الصادرات الصناعية البريطانية ، وكان استقلال مصنر يعنى رفض المشروعات البريطانية لتحسين طرق الماصلات الى الهند عبر مصر والشام . من هنا كان سعى بريطانيا في النصف الاول من القرن التاسع عشر الى ايقاف تصنيع واستقلال مصر ونجحت في ذلك في معاهدة لندن عام ١٨٤٠ التي خفضت القوة العسكرية المصرية الى ١٨ ألف جندى فقط ومدت التفاقية التجارة البريطانية – التركية لتنطبق على مصر بما يعنيه ذلك من إنهاء الاستقلال الاقتصادي المصري .

ورغم الاعداء المتعددين للمشروع القومي المصري في هذه المرحلة إلا أن فربية الحاكم ، ووقوف اصالحاته عند تخوم طبقته العليا دون امتدادها الى جماهير الشعب المصري صاحبة المصلحة المقيقية في وطنها ، واقتصار هذه الاصلحات على الجوانب الفنية دون الجوانب الانسانية والاجتماعية والسياسية ، وعدم الاعتماد على المستشارين الوطنين الاحرار كانت عوامل اكثر ضرراً على المشروع القومي من غيرها من الاعداء . ومع هذا ، ما كان للحداثه التي أدخلها صحمد على أرض مصر إلا أن تنتج أثارها في تفاعل مستمر مع معطيات الاوضاع المصرية عبر القرن التاسع عشر .

الرحلة الثانية(١٨٦٦ -١٨٨٢)

الثورة العرابية . «مصر للمصريين»

جاء « الثورة العرابية » نتيجة لتطورات تاريخية ظلت تتفاعل منذ أواخر القرن الثامن عشر ومستهل القرن التاسع عشر . فيها أعلنت الامة المصرية بالمعنى الحديث - عن وجودها في مواجهة الحكم المستبد في الداخل وقوى الزحف الاستعماري من الخارج ، وفيها اتضح - وضوحا تاريخيا - ضرورة القيادة لكي تحقق حركة الامة ما تستهدفه من غايات .

المسواط التي تفساعات طيلة ثلاثة أرباع القسرن التاسع عشر لتنتج في النهاية هذا الحدث التاريخي كثيرة. فما تم تحقيقه من مشروعات عمر أنية كبيرة طوال هذه الفترة في الري والصناعة والجيش والإسطول والمواصلات كانت جميها ساحة للعمل المشترك يجتمع فيها آلاف العمال والاداريون والمهندسون المصريون ، يعملون معا مشاركين في نفس الأمال حاملين نفس الراية . وتربط المواصلات الحديثة ، من طرق وسكك حديدية، البلاد من الاسكندرية عبر الدلتا الى القاهرة والسويس واضعة بنك حدا « للمحلية » المنعزل وفاتحة عصر « الوطنية » الواسعة عصر الامة المصرية . ويحدث التجنيد اثراً مشابهاً عندما يدخل التنظيم الحديث على تجمعات شباب الفلاحين ويصعقهم بالتدريب ويعيد السلاح الى ابناء الامة المصرية بعد ان نزعه منهم الممالك والعثمانيون لحقية طويلة .

انتقل ابنا، الاسة مع التجنيد الى أفاق الوطنية الراسمة وأصبح الشرق الاوسط ساحة تحركهم عبر البحر الاحمر أو عبر سيناء والبحر المتوسط وتحت راية واحدة . ويقدم التعليم الحديث الذي أدخله محمد على واسماعيل خدمتين جليلتين لهذه « الاسة الحديثة ، فهو من ناحية يصهر

أبناء فئات اجتماعية متعددة في مواطنة جديدة أساسها « المعرفة » والوطنية ، وبقيم من ناحية أذرى سُلُماً يصعد عليه أبناء الفئات الأنني إلى المراتب الاجتماعية الأطي ويمهد التعليم للصحافة طريق الرجود لتشكل رأيا عاما متجانسا يهتم بالقضيابا الوطنية التي تبور حول مصالح الامة ونهضتها وعوامل تحقيق النهضة والاحساس « بالانا الثقافي » في مواجهة سيول الأجانب والمرتزقة . ظهور مفهوم الملكية الزراعية الخاصة بالتدريج بدلاً من مجرد من الانتفاع يوهد احساساً جديداً بالارتباط بالوطن. كان تجار القاهرة يثورون ضد نهب الجنود الماليك وضد الاتاوات وظلم أعباء الضرائب ومن الآن فصاعدا سيثور المصريون من أجل أراضيهم ومن ثم من أجل وطنهم وكان لظهور المثقف المصرى دوره في استعمال قوة الفكر في فدمة المشروع القومي لبناء مصر الحديثة . ويأتي رفاعة رافع الطهطاوي رائداً المثقفين المصريين والفكر المصري الحديث. وهو الذي قال أن « أرادة التمدن للوطن لا تنشأ إلا عن حبه» وأنه إذا « ظهرت الحمية الوطنية في أبناء الديار المصرية ، وولعت بمنافع التمدنية ، فلا جرم تزكو نارها وتغلب على القوة الاولية ، فيحصل لهذا الوطن من التمدن الحقيقي المعنوى والمادي، كمال الامنية » ، ويسير على دريه رواد الفكر المسرى من بعده ويضيف تكوين مجلس شوري النواب عاملاً جديداً أسهم في تكوين الشعور القومي المصرى ، ففي ساحة هذا المجلس تحدث المثلون المصريون عن « الامة المصرية » وحقوقها وضرورة إخضاع مجلس الوزراء اسلطة نوابها . وأخيرا ، لعب التحرش الاجنبي بمصر بوره في إزكاء الروح الوطنية. وكانت البيون الخارجية الهائلة الناجمة عن سوء الادارة والاستبداد عاملاً من عوامل ايقاظ الحس الوطني ، فحل مشكلة الديون كان يعنى سد الياب أمام التدخل الأجنبي في الشئون المصرية .

شكل الوطنيون المصريون « جمعية وطنية » لوضع برنامج يژكد قدرة مصر على سداد ديونها ، ويطالب في الوقت نفسه بمسئولية المكومة أمام مجلس شورى النواب . وعندما وافق الحاكم ، الخديو اسماعيل ، على هذه « اللائحة الوطنية » ليعزز مكانته كحاكم في مقابل قوى التدخل الاجنبي ، سعت بريطانيا الى عزله وإحلال إبنه مكانه حاكما لمصر في ١٨٧٩ لم تمر سوى ثلاث سنوات حتى يتضح امام الامة المصرية انه لكى تصل الى حكم دستورى عليها ان تواجة ثلاث قوى

الاستممار الاجنبي ، والحكم المستبد ، والتخلف . كانت غاية الحركة الوطنية في فترة السنوات الثلاث (١٨٧٩ - ١٨٨٩)أن تكون « مصر للمصريين » يقول قائد الثورة العرابية في مذكرات » . « لما رأينا أننا بتنا في إذلال وإستعباد ، ولا يتمتع في بلادنا إلا الغرباء ، حركتنا الغيرة الوطنية والحمية العربية الى حفظ البلاد وتحريرها والمطالبة بحقوق الامة » (المذكرات ، ص ٨٨). وهي ١٨٨ وصل التحرش الاجنبي بمصر نروته ووصل الرفض القومي الهيمنة الإجنبية والإستغلال الأجنبي إلى حد الإنفجار ، وكانت وسيلة الحركة الوطنية في هذه المرة لتحقيق غايتها العناصر الوطنية في الجيش المصرى . وأعلن عرابي جهاراً أمام مقر الحاكم في ميدان عابدين إرادة الأمة المصرية « سوف لا نورث ، ولا نستعبد بعد اليوم » .

وقف ضد غاية الحركة الوطنية المصرية أعداء متعددون ، فالقوة العظمى في ذلك الوقت ، وكانت الامبراطورية البريطانية ، تممل على الاحتفاظ بالأحوال المصرية متربية حتى نتمكن من السيطرة عليها وإحتلالها كنقطة هامة على طريق المواصلات البريطانية نحو الشرق . والقلة المسيطرة ذات التكوين الشركسى والتركى بزعامة توفيق ترى أن مصالحها في مأمن متى ارتبطت بمصالح بريطانيا، وتركيا الرجل المريض أصبحت تتلاعب بها القوى الاستعمارية وعلى رأسها بريطانيا لتحقيق أغراضها في مصر .

من هنا سيركز جدول اعمال المركة الوطنية المصرية بعد ١٨٨٢ على مواجهة المستعسر الجبيطاني كأولوية أولى ، ومواصلة التغيير والتحديث من خلال التعليم وبخول المصخين مجالات الانتاج الجديدة وهو ما سيبدو جليا مع طلعت حرب رائد الوطنية الأعتصادية المصرية .

والشروع القومى

المرحلة الثالثة : ثورة ١٩١٩

إذا كان أحداء الحركة الوطنية المصرية قد كسبوا جولة ١٨٨٧ ، وساموا القوى الوطنية من أصناف التتكيل ، ويجهوا دفة البلاد لصالحهم بزعامة اللورد كرومر في ظل مذهب حرية التجارة وتقسيم العمل لتكون منتجا زراعيا ومستوردا للمواد الصناعية – ورغم هذا كله وتحديا له عادت ارادة الامة المصرية تنهض من جديد. هذا هو محمد عبده يدعو الى ضرورة أن يبدأ الإصلاح من المدرسة واصلاح الازهر ، ويثير مصطفى كامل الهمم وينير للأمة الطريق الى النهضة من جديد من خلال التعليم الاهلي المستقل وتنمية الثروة والتماسك الوطني، والنضال من أجل الاستقلال ، وإقامة المجلس النيابي « لأنه الانشودة التي يجب أن يترنم من أجل الاستقلال ، وإقامة المجلس النيابي « لأنه الانشودة التي يجب أن يترنم رد الاحتلال ، فإنه الضمانه الوحيدة والكفالة الصحيحة لسلامة القوانين والحرية الخاصة والعامة ع... وعبر برنامج الحزب الوطني عند تأسيسه في عام ١٩٠٧ عن ماللب الحركة الوطنية المصرية وهي الاستقلال والحكم المستوري ، ونشر التعليم مطالب الحركة الوطنية المصرية وهي الاستقلال والحكم المستوري ، ونشر التعليم وتنمية علاقات مصر بدول أوربا والعمل لايجاد انصار لها في كل انحاء المالم (خطب مصطفى كلمل ، ص ٢٧٩ - ٢٠٠) .

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى في ١٩٩٤ أعلنت بريطانيا إنتهاء التبعية المصرية للدولة العثمانية وأعلنت الحماية على مصدر وغيرت الحاكم المصرى وأخضعت البلاد للأحكام العرفية وحوات المرافق الاساسية المصرية لخدمة المدادات المياه الحربى المريطانى ، وشارك مايزيد على مليون مصرى في خدمة امدادات المياه والنقل والتغزين وحفر الآبار وغيرها مما يحتاجه الجيش البريطانى . وبهذا الشكل زادت ظروف الحرب من الضغوط الاستعمارية على المصريين وعلى مواردهم المحدودة مما أدى الى تصاعد ارتفاع الاسعار وصعوبة المعشة للاغلبية.

وقد رأى الشعب المصرى الأمم الاوربية المتحارية تضحى من أجل النصر وأعلاء إرادتها الوطنية على اعدائها ، وعرف مبادىء الحرية التى اعلنها الرئيس الامريكي ودرو ويلسون في حق تقرير المصير واحترام الأماني القومية ، وعدم جواز انتقال السيادة بمؤتمر دولي أو اتفاق بين متنافسين واعداء ، وعدم جواز حكم الشعوب إلابمحض ارادتها ورغبتها ، وهي المبادىء التي أثارت في الشعوب المغلوبة على أمرها الأمل في أن تجرى ترتيبات جديدة بعد الحرب تراعى تحقيق العدل وأماني الشعوب في الحربة والاستقلال .

ورغم ماتحمله المصريون في ظروف الحرب من تضحيات ، ورغم الوعود البريطانية ، عرف المصريون في ظروف الحرب من تضحيات ، ورغم الوعود البريطانية ، عرف المصريون أن أمالهم في الحرية والاستقلال ان تتحقق وفقا لترتيبات مؤتمر السلام . فانفجرت الثورة ، ثورة الأمة بكل فئاتها ضد الحماية والاحتلال البريطاني . كان هدف الثورة هو الاستقلال والحكم الدستورى والاصلاح الشامل. وقد وكلت مصر سعد زغلول ورفاقه في زعامة ثورتها . ورغم افتقاد الأمة إلى الجيش في هذه المرة ، إلا أن المشاركة الشعبية في الثورة كانت بعثابة التعويض عن غياب الجيش بفعل الاحتلال منذ ١٨٨٧ . باختصار ، ويكلمة واحدة ، أرادت مصر أن تستغيد حريتها واستقلالها وتزيح عن كاهلها المستعمر البريطاني والحكم المستبد لكي تتمكن من استئناف مشروعها القومي. وعبر المصريون عن تضامنهم في « امة مصرية » واحدة ، واستخدموا « المظاهرات

تمكنت الأرادة المصرية التى أعلنت عن نفسها هكذا فى المظاهرات والإضرابات الشعبية من تحقيق أهداف هامة مثل إلغاء الحماية البريطانية فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٧ الذى يعترف باستقلال مصر مع تحفظات أربع واعلان دستور ١٩٢٣ ، وارتفاع موجة الشعور الوطنى التى استطاع طلعت حرب أن يوجهها فى طريق البناء الاقتصادى إبتداء بإقامة بنك مصر وحركة التصنيع المصرية الأولى. ومع ذلك ، عمل أعداء المشروع القومى لمصر الحديثة بعد هدوء الثورة على تعطيل هذه التطورات . الملك يريد أن يحافظ على حكمه الاستبدادى ، وأحزاب الاقليات تعمل على تزييف الديمقراطية ، والوجود البريطاني في مصر يحافظ على بقائه بالاحتفاظ بالسلطة الحقيقية في مصر، والمصالح الاجنبية تؤكد من سيطرتها على الاقتصاد الوطني .

وهكذا تمكنت ثورة ١٩٩٩ من تحقيق جزئي لأهداف الحركة الوطنية: استقلال منقوص، وحكم نيابى شكلى ، ومؤسسات اقتصادية وطنية إلى جانب السيطرة الاجنبية على الاقتصاد الوطنى . ويقى على الحركة الوطنية أن تحقق الاستقلال الكامل ، والحكم النيابي الحقيقي ، والاقتصاد الوطني المصرى . وكان على ثورة بوليو ١٩٥٢ أن تحقق الاستقلال وتمصير الاقتصاد وتبدأ في عملية بناء على شرة جديدة تحتل موضعها في قلب خريطة دول العالم المعاصر .

المرحلة الرابعة ، ثورة ١٩٥٢

١ - شكلت الظروف والاوضاع الداخلية السياق الرئيسى الذى أنجب الثورة ، فقد تفاعلت العوامل الداخلية لتنتج ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٧ . وشكلت هذه الثورة خطوة متقدمه على طريق تطور الحركة الوطنية المصرية التى بدأت بالحزب الوطني الذى نادى بأن تكون مصر للمصريين منذ ١٨٦٦ ، ونمت فى ظروف الحركة العرابية ضد الاستبداد والتدخل الاجنبى ، وحققت جزءا من مطالبها فى ثورة ١٩٩٩ .

كان التدخل الاستعماري الذي انتهى بالاحتلال البريطاني لمصر في ١٨٨٢ قد وضع حدا التطور الطبيعى المستقل البلاد في السياسة والاقتصاد والاجتماع ، حين ترتب على انكسار الجماعة الوطنية في ١٨٨٧ حرمان مصر من جيشها وتحول المصريين الى أمة عزلاء لم يكن أمامها من وسيلة سوى الإشعراب والتظاهر الشعبي في ١٩١٩ لقعلن عن إرادتها في الاستقلال والحكم الدستورى ، كما ترتب على التدخل الأجنبي حرمان مصر من النمو الاقتصادي المستقل ، وحرمان المجتمع المصرى من تحديث وتطوير وتنمية خدماته وعلى رأسها التعليم الوطني .

ان المحصلة النهائية لسبعين عاما خضعت فيها مصدر السيطرة الاجنبية تتجسد في إنخفاض متوسط الدخل الفردي في عام ١٩٥١ الى ٢٧ جنيه وعدم زيادة هذا المتوسط طوال النصف الاول من القرن العشرين ، وربما انخفض عما كان من قبل ، وانحسار الصناعة في مستوى محدود لم يزد عدد العاملين فيها عن ١ ٪ من اجمالي عدد السكان، وعدم اتساع الرقعة الزراعية خلال ٥٣ سنة (١٨٩٧ – ١٩٠٠) إلا بنسبة ١٢ ٪ في الوقت الذي زاد فيه السكان باكثر من ١٠٠ ٪ حتى انخفض نصيب الفرد من الأرض الزراعية الى مساحة ضئية رغم ان الارض الزراعية كانت هي المجال الأول للإستثمار ممارفع من شنها ومن قيمة الايجارات الزراعية بصورة كبيرة ، وسيطرة الاجانب على النظام المصرفي ابتداء من البنك الاهلى الذي كان يقوم بدور البنك المركزي وحتى أصغر الرهونات ، ولم يخرج عن ذلك المصير سوي بنك مصر وثلاثة بنوك شبه حكومية محدودة النشاط أنشئت مؤخرا ، وسيطر الاجانب بذلك على مدخرات المصريين وعلى توجيهها للاستثمار بما يخدم المصالح الاجنبية بالدرجة الاولى ، واحتكار التجارة الخارجية والسيطرة على الشق الأعظم من التجارة الداخلية ، والسيطرة الأجنبية على مصادر الطاقة والنقل والجزء الاكبر من الصناعة وشركات الاستصعلاح الزراعي ، وملكية الاراضي الزراعية (كان هناك من بين اكبر ١٠ مالك زراعي للأراضي في مصر)

ومن الناحية السياسية، كانت السلطة الحقيقية في يد ممثل بريطانيا في مصر وهو ملكان يسمى بالمندب السامى والقوة المسكرية البريطانية التى كانت تقف خلفه في قاعدة قناة السويس . وتلاعبت السراى بالاحزاب السياسية التى بدأت تتكون منذ بداية القرن المشرين وكان كثير منها يمثل انشقاقا على حزب الوفد ، وأسهم في ضعف حزب الوفد مساندة بريطانيا لقدومه الى السلطة في عام ١٩٤٢ ، وما اعتمل داخله من تناقضات ، وتحوله الى سياسة التكيف مع الوضع القائم الذي تسيطر فيه القوة الاستعمارية والسراى ، وظهور قوى جديدة مثل مصر الفتاة وجمعية الاخوان المسلمين . ولم يعد الشعب من أمل إلا أن يرنو ببصره نحو جيشه الذي بدأ ينمو بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية ، وقد تحملت العناصر الوطنية في الجيش مسئوليتها حين تكون تنظيم « الضباط الاحرار » عام الوطنية في الجيش مسئوليتها حين تكون تنظيم « الضباط الاحرار » عام الميش تحقيق استقلال البلاد ، لا ان يستعمل في القضاء على الحركات الوطنية »

ومن الناحية الاجتماعية ، تركزت ملكية الثروة والمكانه الاجتماعية في أيدى القلة ، بينما كان الفقر من نصيب الغالبية العظمى من الشعب ، وارتبط المجهل والمرض وانغلاق سبل الصعود الاجتماعي بالفقر . وكان ه.. . / من الملاك يسيطرون على ٥٠/ من الارض الزراعية (وكانوا حوالي ٥٠ مالك زراعي يملك كل منهم في المتوسط ٤٠٠ فدان) وسيطر من يملكون اكثر من ٥٠ فدان على ٨٣ ٪ من المساحة المزروعة بمتوسط ٢٠٠ فدان للفرد الواحد وعددهم ١١٨٠٠ مالك ، أما العدد الاكبر من الملاك فلا يزيد نصيب الفرد عن ٥ أفدنه في حين بلغ عدد المعنمين ممن لا يملكون أرضا للاستاحة المروقة المصري .

وقد شخص أحد المتقفين الليبراليين المصريين الخلل الاجتماعي في الريف في الريف في العقد السابق على ثورة ١٩٥٧ قائلا: « إن الخلل الاجتماعي نشأ عن تضاؤل الملكيات الصغيرة وتلاشيها تدريجيا ، وثبات الملكيات الكبيرة ، وزيادة اعداد الفلاحين الفقراء نتيجة زيادة السكان وندرة الارض الزراعية . . . وترتب على ذلك . . تدهور مستوى معيشة طبقة الفلاحين الى حد مخيف وهم الذين يمثلون ثلاثة أرباع الامة المصرية » (مريت غالى)

وإذا كانت الحركة الوطنية المصرية قد استفادت من ظروف نهاية الحرب العالمية الاولى وعقد مؤتمر الصلح لرفع مطالبها بالاستقلال في ثورة ١٩٩٩ ، استفادت كذلك من ظروف نهاية الحرب العالمية الثانية في النضال من أجل تحقيق أهدافها في الاستقلال والحرية والعدالة الاجتماعية والتقدم ، أو بعبارة اخرى اهدافها في وقف التغير المشوه الذي استمر لدة سبعين عاما ، واستثناف البناء الذي تعطل منذ ١٨٨٧ . وقد تعثلت هذه الظروف الدولية في استئزاف قوى الاستعمار الاوربي التقليدي وظهور قوى عالمية جديدة شكات نظاما جديدا بعد مؤتمر بالتا في فبراير ١٩٤٥ ، وظهور تنظيم شكلت نظاما جديدا بعد مؤتمر بالتا في فبراير ١٩٤٥ ، وظهور تنظيم

دولى غير قاصر على أوربا وهو الذي يتمثل في الامم المتحدة ومنظماتها المتضمصة وبروز حركة التحرر الوطني وقد تمكنت الحركة الوطنية من الاستفاده من هذه التغيرات والظروف الدولية في بناء الجيش الوطني ، ويدء حركة التصنيع الثقيل ، وبناء السد العالى ، وتفادى ضفوطها مثل ما تعرضت له مصر من ضغوط للانضمام الى الأصلاف العسكرية وإثناء مصر عن سياسة الصاد .

اما الغايات الكبرى المشروع الوطني في هذه المرحلة فتتلخص في تحقيق الاستقلال الذي يعنى التخلص من السيطرة الأجنبية الاستعمارية على مصر والتحرر من سيطرة الأجانب على اقتصاد البلاد وتحقيق العدالة الاجتماعية في الثروة والفرص الاجتماعية - الاقتصادية ، واستئناف بناء النولة المسرية الجديدة كغاية كبرى ببناء جيش وطنى قرى وبناء اقتصاد وطني سليم وإقامة حياة بيمقراطية صحيحة . فغايات الحركة الوطنية في هذه الفترة كانت تعنى التخلص من التبعية وما ارتبط بها من تكوين سياسي واجتماعي مختل من أجل تمكين الشعب الممري من استئناف البناء في مشروعه القومي التاريخي وكان الاعتماد على الجيش الوطني باعتباره في قلب الحركة الوطنية ومصدر قوتها ، تلتف من حوله الجماعة الوطنية والغالبية العظمي من أبناء الشعب الذين دخلوا قلب اهتمام البولة منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٧ . وينجاح ثورة ٢٣ يوليو أصبحت الدولة هي الوسيلة الرئيسية لتنفيذ الشروع الوطني المسرىء توفر له الشروط الضرورية لاستئناف العمل وتقود عملية البناء وفي هذا المجال تشبه هذه المرطة فصاعدا أولى مراحل المشروع القومي للصر الحديثة حنن كانت النولة هي وسيلة تنفيذ المشروع القومي الاساسية وإخيرا ، اعتمدت الثورة على العلاقة الحميمة بين الجماهير وقائد الثورة ، وكانت هذه العلاقة القوبة هي التي حمت الثورة وضمنت استمرار النظام بعد عدوان يونيو ١٩٦٧ باصرارها على بقاء عبد الناصر على رأس المسيرة الوطنية .

وكان أعداء المشروع الوطني في هذه الفترة يتمثلون في القوى المستفيدة من الوضع القائم قبل ١٩٥٢ في مجالات الثروة والمكانة الاجتماعية والسلطة في الداخل والقوى التي أضيرت مصالحها الاجنبية في مصر والعالم العربي في الخارج . كما تولدت قوى جديدة معادية أشار اليها بيان عمارس ١٩٦٨ في « مراكز القوى » و « الشلل » والممارسات غير الديمقراطية كانتهاك حصانة القضاء وإحلال الإختيار محل الانتخاب المر من القاعدة الى القمة ، وغياب الرقابة البرلمانية الشعبية الصقيقية ، وسوء إدارة المشروعات العامة وغياب قيم العلم والتكنولوجيا وبورهما في بناء الدولة .

وتركت هذه الفترة مجموعة من المهام الجسيمة المرحلة التالية على رأسها مهمة استكمال الإعداد العسكرى من أجل إسترداد الكرامة الوطنية والارض المصرية المحتلة ، وإستثناف التنمية لاقتصادية الاجتماعية المطلة منذ عدوان ١٩٦٧ الذي أوقف الخطة الخمسية الثانية (٢٥ - ١٩٧٠) وحول الموارد الى الإعداد العسكرى بفعل ضرورة أولوية التحرير ، ومهمة الاصلاح الاقتصادي التي برزت بوضوح بعد أن استنفذ اقتصاد ألاوامر دوره ، وتوقفت إضافاته الحقيقية ، ومهمة تحقيق الديمقراطية السياسية التي كان غيابها أحد مثالب المشروع الوطني في الفترة من ١٩٥٧ وحتى ١٩٥٠ ، واخبرا مهمة اعادة التوازن للسياسة الخارجية المصرية .

وقد أخذت القيادة السياسية على عاتقها تحقيق هذه المهام منذ ١٩٧١ فقد
 عاد « التحرير » ليحتل المرتبة الأولى في الأولويات القومية بعد أن كان البناء
 الاقتصادي – الاجتماعي قد شغلها منذ ١٩٥٧ . وكانت وحدة الجماعة

الوطنية خلف قيانتها وجول جيشها الوطنى وتكريس كل الموارد من أجل
هذه الغاية هي برنامج العمل التنفيذي ، وبنجاح هذا البرنامج في تحقيق
نصر اكتوبر ١٩٧٢ أصبحت عملية السلام في الشرق الاوسط هي المهمة
الرئيسية في المجال الخارجي ، ووذاك تتوفر الظروف لاستئناف التنمية
الاقتصادية الاجتماعية من أجل تحقيق الهدف الاسمى الذي عبر عنه
الرئيس أنور السادات بقوله « ان هدفنا الاسمى . . . أن نقيم في بلادنا
الدولة المصرية والمجتمع الصديث ، حتى يستطيع شعبنا أن يصقق من
خلالهما ذاته ، وبنمي طاقاته الخلاقة » (وصبتي ، ص ٨) .

اما الوسائل الاساسية انتفيذ المشروع القومي في هذه الفترة فتتمثل في وحدة الجماعة الوطنية حول قواتها المسلحة في أطار من سيادة القانون ويستور ١٩٧١ ، والانفتاح الاقتصادي بعد اكترير ١٩٧٣ أسلويا لاستئناف التنمية ، ويدء التحول الديمقراطي لتحقيق الحرية السياسية من خلال التحول من نظام الاتحاد الاشتراكي الى نظام التعدد الحزبي وما يرتبط به من تعديه الرؤية ووسائل الاعلام ، وضوورة أن تكون السياسة الخارجية عاملة على توفير المناخ الملائم المتمية الداخلية وتوثيق العلاقات المصرية الفربية كضرورة تفرضها احتياجات بناء المشروع القومي المصري في أواخر القرن العشرين ، فالفرب هو مصدر التكنولوجيا ورؤوس الاموال وقوة التثير في العالم .

آ - وقد نجم عن اعادة توجيه السياسة المصرية داخليا وخارجيا عوامل مضادة جديدة فالبعض رأى أن سياسة الانفتاح الاقتصادى تضر بما سبق ان تحقق من مكاسب للفئات الشعبية ، ويساعد على الأخذ بمثل هذا الرأى الاعتقاد أن السياسات الاقتصادية ليست سريعة الإتيان بالنتائج المرجوة وجاحت المعارسة الديمقراطية في بداية التحول الى التعددية أشبه بإنفجار أصبحت فيه الصحافه الحزيية وسيلة إبراز وتضخيم التناقضات حول

التوجهات الأساسية للنولة وفي ظروف سياسية حرجة كانت تقتضى الوحدة الوطنية والالتفاف حول القيادة من أجل استكمال تحرير الارض والإنفتاح على العالم الغربي موطن القائير والمعرفة تحقيقا للمصالح المصرية. وأدى على العالم الغربي موطن القائير والمعرفة تحقيقا للمصالح المصرية. وأدى مقد مصر على طريق السلام الى الاستفاده من ظروف الحرب في صنع السلام، وظهرت قوى عربية تجعل من معارضة السياسة المصرية هدفا لها وهو الأصر الذى أدى الى خسارة العرب لفرصة صنع السلام في السبعينات وخسارة مصر للمساندة العربية، وهو الأمر الذى استمر حتى السبعينات وخسارة مصر للمساندة العربية، وهو الأمر الذى استمر حتى الليس حسنى مبارك؛ ليتبع سياسة إعادة العرب لمصر وإعادة مصر الى العرب ضمن سياسته الخارجية التى تستهدف تحسين علاقات مصر حجمء الاطراف الخارجية وعلى رأسها النول العربية .



堁

كأن القصل الأول عرضا تاريضيا لمراحل المشروع القومى المصرى ، مشروع بناء الدولة العصرية والمجتمع الحديث على أرض محسر منذ عام ١٨٠٥ وجتى نهاية السنعينات من القرن العشرين.

ويعرض هذا الفصل الثانى المرحلة المعاصرة من مراحل البناء القومي في ظل قيادة الرئيس محمد حسني مبارك وابتداء من أكتوبر ١٩٨١ على وجه التخصيص ، فيقدم رؤية المشروع القومي كما يجسدها الخطاب السياسي الرئيس بصفة أساسية ، وما حققه الشعب المصرى ، صاحب هذا المشروع الحضاري الكبير ، من انجازات على طريق اقامة المجتمع الحديث والدولة العصرية بزعامته .

ا – نظرة الى الماضى

يتامل مبارك في الماضى ، تاريخ المشروع الوطنى المصرى ، من منطلق أساسى يدرك أنه و ليس هناك إنفصال بين الماضى والصافسر والمستقبل » (١٩٨٧/١٠/١٧) ، بل إستمرارية تاريخية أو صيرورة دائمة فلا جمود في حركة التاريخ .. وكل حقبة لها أحداثها وكل حقبة لها رجالها ، ورائدنا دائما أن يرتفع الرجال الي مستوى الأحداث ، وأن يكونوا من صناعها لا ضحاياها ، وعلينا أن ينتظلع في حاضرنا إلى المستقبل » (٣٧ يولير ١٩٨٧) وفضلا عن هذا ، فالرجوع الى الماضى يستهدف الخروج بمغزى التاريخ ، أو درسه وعبرته . يقول الرئيس و نتنو لا نتناول الماضى يقدر ما نأخذ منه الدرس والعبرة حتى لا تتكرر الأخطاء والخطايا ، وحتى تظل نظرتنا إلى الصاضر وتطلعنا إلى المستقبل في نطاق موضوعى يبرأمن المغالطات ويلتزم بالحقائق ويستجيب إلى نداء العصر ومطالب

^(*) يدل التاريخ المذكور بين قوسين بعد كل اقتباس على تاريخ القاء الخطاب او الحديث الرئاسي

الجماهير » (١٩٨٦/٧/٢٠) ، يكشف هذا الرجوع الهادف المضموعي إلى التاريخ عن « حلقات متتابعة أو مراحل مختلفة من الأزدهار والتعثر ، ولكن تلك المراجل. جميعا قد شهدت عملا وطنيا دائما ، ومن أجله مضت في كفاح مستمر يعكس حقيقة أن الوطنية المصرية ليست حكرا الفريق دون فريق ، وإن الوجدةالوطنية هي القاعدة الصلبة التي تنطلق منها كتائب النضال المصري لتضيف إلى تاريخنا أروع وأنصم صفحاته الخالية » (١٩٨٨/٧/٢٠) وفوق ما أنجزته مراحل الازدهار يجِب أن يضيف الجِبل الماضر ، وكما يقول مبارك « أن من واحينا نحق وطننا -وأنفسنا أن ندرك أن الهدف الأساسي من تقييم أي مرحلة من مراحل العمل الوطني أن يستفيد الشعب من تجاربه المتعاقبة فببني على كل أنجاز حققه ، ويصحح مسار حركته وبذلك يوظف الماضي لخدمة الحاضر والمستقبل كما تفعل سائر الأمم والشعوب لأن هذا هو الأسلوب الوحيد لتحقيق التقدم» (٢٣ /١٩٨٧/٧) ومن الماضي نستمد الحافز الدافع المثير لما يكمن في أعماق الجماعة الوطنية من روح كامنة « ماضينا أن يشفع أنا ، أمجاد الأجداد أن تغفر أنا الوقوف في مواقفنا متراخين أو مستضعفين . المأضى المزدهر المجيد يستحثنا ، هذا الماضي يستحثنا أن نستعيد ما فقدناه من وقت وفرص ، ونداء الأجداد يطالبنا بأن نرتفع إلى مستوليات العصر .. حساب الزمن يصرخ فينا أن ننطلق ، وإن نفحر كل



طاقات العمل والإبداع ، وأن تلحق بمسيرة التطور» (١٩٨٩/١١/١)



تورة ١٩١٩

بهذه الرؤية إلى الماضي ، ينظر مبارك إلى أهم أحداث الفترة السابقة من هذا القبرن وهي ثورة ١٩١٩ وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٧ . يقبول عن الأولى « الشبعب المسرى حقق مكاسب لا يمكن انكارها من ثورة ١٩١٩ تركزت في توحيد صفوف الأمة في مواجهة الاستعمار والسبطرة الأجنبية .. (لكن) هذه الثورة وقفت عند نقطة معينة وأصبحت غبر قادرة على الوفاء بكل طموجات أبناء مصبر وتحويل أجلامهم إلى واقم يعيشونه في طليعة الشعوب ذات التراث العربق والحضارة المجيدة ، ولعل هذا كان راجعا إلى عاملين أساسيين : الأول أن الشكل الديمقراطي للحركة السياسية إنتهي إلى قيام عدد من الأحزاب التي لا تعكس الخريطة الاجتماعية للشعب المصرى والتي أخذت تتناحر فيما بينها على السلطة مستندة إلى حد كبير على تأبيد القصر وسلطة الإحتلال أنذاك دون إكتراث حقيقي بمصلحة الجماهير ، والثنائي أنه لم يكن لهذه الثورة المضمون الاجتماعي الذي يضمن لها أن ترجه انجازاتها لصالح الغالبية الساحقة من أبناء هذا الشعب وبذلك كانت ثورة شعبية على الاستعمار وحركة اصلاحية ذات أبعاد محبودة في الداخل حرمت قوي الاستعمار والقصر على عدم السماح لها بالتطور والتحول إلى حركة مستمرة التغيير الإجتماعي الهادف إلى تغيير ميزان القري لحساب جماهير الشعب (١٩٨٧/٧/٢٣)

ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

أما ثررة ١٩٥٧ فقد جات « تعبيرا عن إرادة شعبية عارمة تطالب بأن يكون حكم متصر الأبناء مصر ، وتصر على أن يكون هذا الحكم قائما على دعائم الديمقراطية والعرية والعدل .. ولا شك أن كل من عاش على أرض مصر في تلك الفترة يدرك الذي الذي بلغته البلاد من التدهور والتقسخ بسبب السيطرة الأجنبية

148

وتفرغ الأحزاب للصراع على السلطة وعدم الاكتراث بمصالح السواد الأعظم من أبناء هذا الشعب .. جاء الثورة وأعلن مبادئها وحققت على الضريطة الإنسانية أكبر تحول عرفته مصر في تاريخ الحكم ، وتلك حقيقة لم تعد في حاجة إلى بيان » أكبر تحول عرفته مصر في تاريخ الحكم ، وتلك حقيقة لم تعد في حاجة إلى بيان » الثورة في تحقيق تحولات عميقة لصالح أغلبية أبناء مصر ، فقامت بتصفية الافرة في تحقيق تحولات عميقة لصالح أغلبية أبناء مصر ، فقامت بتصفية الإنقطاع ، واتجهت إلى تمصير الإقتصاد القومي وإنهاء السيطرة الأجنبية على وسائل الإنتاج وهو ما تجسد في تأميم شركة قناة السويس ، وبدأت مرحلة جديدة من التصنيع في مصر تطلبت بناء السد العالى لتوليد مزيد من الطاقة اللازمة للصناعة إلى جانب توفير قدر أكبر من المياه للتوسع الزراعي والتأمين ضد مخاطر التدهور المفاجىء في منسوب المياه . ومن جهة أخرى حققت الثورة مكاسب كبرى للعمال والفلاحين بهدف تمكين كل مصري من التمتع بحريته والحفاظ على كرامته "

سبات العصر الحاضر

ومن التاريخ نعود إلى الحاضر مسلحين بدروسه وحوافزه . هذا العصر التقدم الحاضر يتسم بخصائص جديدة تضاف إلى خبرة التاريخ ، إنه « عصر التقدم العلمي الكبير والتكنولوجيا المتقدمة ، عصر حقوق الإنسان وأولها حقه في المسلمي الكبير والتكنولوجيا المتقدمة في التعبير الحر وحقه في الحياة الكريمة ، عصر التجمعات الاقتصادية والتكتلات التي تحمي الكيانات المتقاربة وتخلق كيانا أكبر وأقدر على التمييز في الإنتاج والمنافسة ، عصر العلاقات الدافئة بدلا من الحرب الباردة ... (عصر) اختارت فيه شعوب عديدة أن تغير مسارها الاقتصادي والاجتماعي فأسقطت الحوائط والاسوار وتحدت جمود النظريات والفلسفات وانطلقت نصو تصولات شاملة لكي تتعامل مع واقع جديد،

فى هذا العصر تبدأ مرحلة جديدة من مراحل المشروع الوطنى المصرى يعبر عنها مبارك بقوله: « مرحلة جديدة من مراحل العمل الوطنى فى السبعينات تقوم على التركيز بدرجة أكبر على بناء الجبهة الداخلية وتعويض ما فاتنا فى ربع قرن بسبب الحروب المتتالية والمعارك الضارية التى خضناها فى سبيل مصر والأمة العربية، وهو ما استلزم إعادة تحديد الأهداف القومية، وترتيب أولويات العمل الوطنى وإعطاء أسبقية مطلقة لزيادة الإنتاج الزراعي والصناعي ورفع مستوى جودة المنتجات .. وإعادة بناء المرافق الأساسية وتحقيق مستويات أرفع فى الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية وغيرها من الخدمات الصحية والتعليمية والإسكانية وغيرها من الخدمات » (٢٩٨٧/٧٢٢) .

اكتوبر ١٩٧٣

يفصل الماشى عن الحاضر انجاز أكتوبر ١٩٧٣، وتقوم المرحلة الحاضرة من مراحل المشروع القومى المصرى على أساس روح أكتوبر. يعبر مبارك عن هذا المعنى بقوله :«النين صنعوا أكتوبر المجيد . يجسدون إرادة شعب عظيم يأبى الهزيمة والإنكسار ويرفض الجور والظلم ، يقدر على التحدى ويستطيع أن يصنع المعجزات ، كانت حرب اكتوبر وسوف تبقى إلى الأبد وهجا يضىء طريق المستقبل نكتشف من نوره عناصر قدرتنا يقينا بأننا قادرون على تحمل أعباء النهضة . كشفت معركة أكتوبر معدن هذا الشعب العظيم وصلابته كي تعيد لكي مصري كشفت معركة أكتوبر معدن هذا الشعب العظيم وصلابته كي تعيد إذا أحسن العظاء بقلب عامر بالإيمان خالص لوجه الله والوطن ، يحاسب نفسه قبل أن العلم، يرعى صالح الأجيال القادمة ويعرف بضمير يقظ أن تقدم حياته رمن بتقدم مصر كلم ، وبهذه الروح أنجزت مصر نصر اكتوبر العظيم وبهذه الروح نستطيع أن ننجز كل أهداف النهضة لأن اكتوبر هو نهضة الوطن بأكمله »



* المشروع القومس في ظل قيادة مبارك «نُحقيق تنمية مستمرة شاملة »

في تقييمه الفترة السابقة منذ ١٩٨١ وحتى الآن رأى الرئيس مبارك أن فترة رئاست الأولى قد شهدت وضع الأساس الراسخ البناء الاقتصادى والبناء الديمقراطى ، وضعنا أساسا راسخا للبناء الاقتصادى والبناء الديمقراطى ، وجات فترة الرئاسة الثانية « مرحلة جديدة في إعادة بناء مصر ، مصر الصحوه الكبرى ، مصر النهضة» (١٩٨٧/١٠/١٠) .

وفى أول مايو ١٩٩٧ قال الرئيس: « سوف يبقى هدفنا الدائم والثابت رغم كل المتغيرات تحقيق تنمية مستمرة شاملة قادرة على مواجهة المطالب المتزايدة لشعبنا والوفاء بأعباء المستقبل التي تفرضها الزبادة السنوية الضخمة من أعداد السكان .

هذا هو مشروعنا القومى الذي ينبضى أن تتكتل كل المجبود للنجاهه لأنه لا بديل عن توسيع قواعد الانتاج في مصر على نحو مستمر كي تكون قادرة على تقديم ما يحتاجه الشعب من سلع وغدمات ووظائف يتحتم مضاعفتها على نحو دورى خلال فترة زمنية محددة بسبب الزيادة الهائلة في معدلات نمو السكان ..»

ويعبر مبارك عن غايات المشروع القومي في مرحلته الراهنة فيقول: « إننا ننشد وطنا قادرا يملك كل أسباب التقدم ، يصون مسيرته إجماع وطنى يضع المصالح العليا فوق كل إعتبار ، يزدهر بالإبداع الصر والفكر المستتير ، وتتير طريقه ديمقراطية صحيحة توازن بين الحقوق والوجبات ، وتقيم النسيج الاجتماعي على نصو يزيده تماسكا وترابطا ، ويهيء أجياله الجديدة لمواجهة تحديات عصر جديد. ننشد وطنا تضيئه سماحة الإيمان ونور المعرفة ، ننشد وطنا يطلق كل طاقات أفراده ومؤسساته ، ننشد وطنا يبدع تحت سمائه المرة العالم الباحث والمسانع والزارع الفنان والأديب ، وكل من له قدرة على العطاء » (١٩/١/١/٤) ويضيف الرئيس موضحا غايات المشروع القومي ومؤكدا على الارادة التي تتغيا وترى : « الوطن هو مما نريده ، والشعوب الصرة هي التي تصنع أوطانها وفق إرادتها تستلهم في ذلك دروس التراث والحضارة والتاريخ ونحن نريد وطنا قويا قادرا يواصل دوره الحضاري في مسيرة الإنسانية بلدا أمنا مثلما اختاره الله، وشعلة نور تضيء طريق الحق وصوت سلام يدعو إلى العدل سندا في الفير ، وعونا في الشدة لكل صديق مخلص وأمين ، نريد وطنا مترابط لا تنغمم عراه ، يكبر بجهد أبنائه ومواطنيه ، يخلو من الضغينة والحقد ، يزدهر بالفكر الصر والمشورة الصادقة ، تظله سعاحة الإيمان ويضيئة نور العلم ، يعلو بحقوق أبنائه ويسعد في ظله الجميع .. هذا الوطن الذي نريده .. يبنيه العمل الشاق الدائب وتوافقه على طريق المستقبل» (ماير ١٩٩٢)

ويضيف مبارك في مناسبة أخرى :« كان العلم والأمل أن نبني وطنا قادرا على مواجهة أعباء المستقبل تظله أعلام سلام عادل يتكاتف أبناؤه من أجل صنع غد أفضل، يتساوى فيه الجميع أمام القانون ، وتزدهر في حدائقه حرية الرأى والفكر والابداع

كنان العلم والأمل أن نبنى وطنا الجميع تنصبهر فى وحدته كل الآراء وكل الاقاد ، وطنا يستعصى على التناحر والشقاق ، يرفض الغلو والتعصب ، وينتصر السماحه والحوار . كان العلم والأمل أن نبنى وطنا يحظى بمكانة دولية مرموقة ، تحفظ مصالحه فى عالم يزداد اضطرابا وفوضى ، وتحفظ دوره ورسالته مشعل نور وحضارة ورسالة عدل وسلامه (مايو ١٩٩٣)

باختصار أنه و أنطلاق جديد ، وبعث متجدد الروح الخلاقة الكامنة في



ضمير هذا الشعب ووجدانه ، لرسم صورة مصر الجديدة التي تخطو بأقدام ثابتة نحو القرن الحادي والعشرين » (١٥ / /٨/٧٨)

عناصر البناء القومس الشامل

الشروع القومي في مرحلته الراهنة في ظل قبادة مبارك بعني تحقيق النهضة من أجل التقدم ، والسبيل إلى هذا يمر بعملية « إعادة بناء النولة سياسيا واقتصاديا واحتماعا » (١١/١١/١١) أو هو « عملية تنمية مستمرة شاملة » (مايع ١٩٩٧) ، ينظر القائد الي « أصول» أو المفردات أو العناصر أو المكونات التي بتم استخدامها في تحقيق هذه العملية فيجد بلدا يتسم تاريخيا بوظيفة البناء ، وطنا للحضارة ، وشعبا لا يضارع في العراقة والأصالة ، شعب قيم ومبادىء ، شعب أباء وتحدى وكرامة ، وظروفا مهيأة للإنطلاق . يقول مبارك : كانت وظيفة مصدر على طول التاريخ أن تبني وتعمر لا أن تهدم وتخرب، (أول مايو ١٩٩٣) وهي «وطن الحضارة والنور » (نوفمبر ١٩٩٢) « حياها الله بفيض من نعمه ، وهيأ لها شعبا لا يضارع في العراقة والأصالة ، وفي عمق انتمائه لحضارته وأمته وأرضه » (١٩٩١/ ١٩٩١) ، « شعب يستحق مكانة أفضل لأنه شعب عظيم عريق ينتصر لقيم الحق والخير والحياة » (نوفمبر ١٩٩٢) « شعب القيم والمباديء .. شعب عريق يعرف معنى العدالة والحضارة .. شعب الإباء والكرامة صباحب البطولات وصائع المعجزات ، سوف ينجز نهضة مصر الشاملة ع(١٤ /١٩٩١/١١) و شبعب مصبر العظيم صنائم الأبطال ومناحب المواقف الذي تصنهره الأحداث فتتزند صلابة وتماسكا لاتقهره التحديات ولا تهزمه الممن ، تستنقظ في الشدائد القوة الهائلة الكامنة في روحه لتزيده بأسا وتضاعف قدراته على الصمود والتصدي « (تونمبر ١٩٩٢) ، « شعب عظيم يأبي الهزيمة والانكسار ، ويرفض الجور والظلم ، يقدر على التحدى ويستطيع أن يصنع اللعجزات «(نونسبر ١٩٩١).

14

ويزيد الرئيس عناصر المشروع الوطنى تخصيصا ، وتحديدا ، فيقول « لدينا قاعدة عمالية ضخمة ذات سجل حافل بالإنجاز والعطاء ، كانت الصرح الشامخ الذي قامت على أعمدته حركة التصنيع الكبرى التي بدأت مع قيام الشورة ، وكانت السواعد الفتية التي بنت السد العالى ، وكانت كتائب العمل التي قامت بدور كبير في إعداد الجبهة الداخلية لخوض معركة العبور في أكتوير عام ١٩٧٣ وهي التي تضطلع اليوم بمهمة وطنية كبيرة وهي تحويل صحراء مصر إلى جنة خضراء تستخدم فيها أحدث وسائل الزراعة والري وتعطي شمارها الإبناء مصر في كل

لدينا طاقة هاهلة من شباب مصر الذي أثبت أنه قادر على تحقيق ما كان الكثيرون يعتبرونه معجزة فوق طاقة البشر

لدينا جموع من المتقفين طبقت شهرتهم الآفاق ، ونالوا إحترام الاقالم وتقديره بإنتاجهم الرفيع وشموخهم الأخلاقي والمعنوي ، لدينا حسد من المبدعين في شتى مجالات الأدب والفن الذين يغرسون في المجتمع أرقي القيم الجمالية ويسهمون في النهوض بمستوى الوعي الاجتماعي بالكتاب الرصين والرواية الهادفة والعرض المسرحي والسينمائي الذي يعين الجماهير على رؤية طريقها إلى المستقبل. لدينا مؤسسات عريقة في الجسامسات والمماهد المعلمية ومراكز البحوث تستطيع اذا أحسن ربطها بالمجتمع ككل أن نغير صورة المياة في ربوع مصر الواسعة ، لدينا قضاء عادل يحتكم إليه المواطن في كل المنازعات بكل شقة وإجلال وبإيمان جازم بأن قضاة مصرهم ضميرها الحي وحماة العدالة لدينا صحافة قديرة تشكل قوة ضارية لنشر الفكر تعبر عن الرأى والرأى المخالف ، وتكشف عن أمال الجماهير والامها بحرية واقتدار .

وفوق كل هذا ، **لدينا شعب أصيل صادق** يستطيع أن يواجه الأهوال بقلوب واثقة وعزيمة من حديد لدينا سلام اجتماعي مستقروأمن مستتب ، رغم كل محاولات تلك الفئة الخارجة عن الإجماع الوطني التي تسعى النيل من أمن البلاد وتعريضها للخطر والمساس بسلامة الجبهة الداخلية التي هي ركيزة العمل الوطني ، (١/١١/١٤)

هذه العناصر مجتمعة وغيرها تعبر عن « الامكانات المادية » « والثروة البشرية » « والقوى الروحية الملهمة والقيم الدينية المعطامة التى تفجر طاقات العمل والانتاج والابداع »

وفي رأى القائد ان الطريق إلى النهضة هو طريق » التفاعل بين الامكانيات المضارية وبين الارادة المضارية » وهو التفاعل الذي يؤدي إلى تواد « منظومة من أليات التقدم المادى » تؤدي إلى « تجاوز مشكلات الاقتصاد والتنمية على الاصعدة الوطنية » (١٩٥٧/١/٩٠٠). من هنا ، يؤكد الرئيس: كنت دائما على يقين من أن مصر تستطيع أن تنهض من كبوتها إن توافر لها الأمن والاستقرار ، وواجهت بشجاعة أخطاء مسيرتها السابقة ، وأحسنت إستخدام مواردها ، ووظفت كنت على يقين من أن المصريين قادرون على صنع المعجزات إن ركزوا إهتمامهم على قضايا المستقبل وتركوا خلافات الماضيي ومعاركه البانبية ، وتهيأ لهم مناخ على قضايا المستعبد أحدا ، وتحروا من رواسب الأفكار القديمة التي أعاقت خطاهم وإرتضوا توازن المصالح بين كل الفئات ، والتقوا حول الوطن يعملون من أجاو ويموري في صبيل عزته وكرامته (نوفمبر ۱۹۹۲)

شروط النمضة

تحتاج عملية تحقيق التقدم أو بناء الدولة العصرية والمجتمع الحديث في عملية إعادة بناء شاملة إلى شروط عديدة لكى يكتب لها النجاح فالنهضة بحاجة إلى صحوة على المستوى الثقافي ، مستوى الوعى والارادة ، وإلى وحدة وتضامن

141

المماعة الوطنية وإلى التكافل والتكامل في النسيج الاجتماعي، وإلى الدرية والساواة والعدالة أو الديمقراطية على الصعيد السياسي ، وإلى إصلاح اقتصادي شامل على المبتوى الاقتصادي ، وإلى علاقات انجانية على المبتوى الخارجي توفي البحثة البوابية المواتبة لعملية البناء الداخلي الشيامل ، ويشرح الرئيس في مناسبات عديدة هذه الشروط. يقول عن العلاقات الشارحية : « كان إقرار السلام وتطهير الأرض من العبوان ورقم الأعلام على كل شير من التراب الوطني ، كان ذلك كله ابذانا بعملية إعادة بناء النولة سيناسينا واقتصابيا واجتماعيا ...» (١٩٨٩/١١/١١). وهذا يعني أنه لا يمكن المضي بخطوات أكيدة وواسعة على طريق البناء الداخلي في الوقت الذي تنشخل فيه البالاد بمقاومة المحتل الأجنبي ، أو بمعنى آخر لا يمكن الانشغال ببيئة خارجية عنوانية في الوقت الذي يجب أن يتم تكريس الانتباء القومي البناء الداخلي . يقول مبارك في تصريحات خاصة للأهرام في أول عام ١٩٩٣ : لا يمكن أن ينصلح الداخل مل لم تكن هناك علاقات متميزة لمس مع العالم المارجي » ، ويقول في خطابه في عيد العمال في نفس العام :«في السابق كانت الحرب هي الخطر الأكبر الذي يهدد مصر المستقبل، من هنا قإن تكريس الذات القومية لعملية بناء شاملة يتطلب « توظيف التحرك الخارجي لخدمة أهداف التنمية والتطوير وتأمين المسالح القومية الحيوية .. وإذا نحن ألقينا نظرة على تحركنا الخارجي في الأعوام الماضية أوجدنا أنه ركز على الجانب الاقتصادي إلى حد كبير سواء بالعمل على زيادة حجم الساعدات التي نعصل عليها من الدول الصديقة ، أو عقد الاتفاقيات الخاصية بالتبادل التجاري الذي يعود على الاقتصاد الوطني بالنفم ، أو جذب أطراف شارجية للتعاون معنا في تحديث وسائل الإنتاج في مصر وإدخال التكنولوجيا الصبيثة في الصناعة والزراعة والخدمات وبلك قضية نوايها أهمية قصوى » (١٩٨٧/١٠/١٢). باختصار ، ومن هذا المنطلق « فان مصر توجه علاقاتها الفارجية أساسا وقبل كل شيء لفدمة أهداف التنمية والبناء في الداخل ». (١٩٨٩/١١/١). ويلغة حاسمة يقول الرئيس :« إن درونا الضارجي مصرفر تعاما في النهاية لضدمة البناء الداخلي» (١٠/١٢/١٠).

وإذا كانت النهضة تعنى التفاعل الإيجابي المشمر بين الإمكانات المادية والقوى البشرية والقيم الروحية فإن النتيجة المترتبة على هذا التفاعل هى الاقتصاد المتقدم . إن عملية البناء القومي الشاملة تجد التعبير المباشر عن نجاحها في حالة الاقتصاد ، فهذه الأخيرة هي مقياس لدى نجاح عملية التفاعل بين كل المعطيات القومية وعلى رأسها مستوى المعرفة في المجتمع ، وبور النظام التعليمي وجماعة البسعث العلمي والتصديث التكنولوجي والنظام المصرفي ، والنظام الادارى ، وتوفر روح المفامرة والكسب، واقتصام الجديد ، فضلا عن الجوانب النفسية الأوراد المجتمع، والتماسك القومية ، والعلاقة بين الحكومة والشعب ، والالتفاف صول الأمداف القومية الواضعة الإشام القانوني ، وغيرها من جوانب الحياة القومية . فاذا كانت القضية الاقتصادية هي القضية الأساسية التي جوانب الحياة القومية . فاذا كانت القضية الاقتصادية هي القضية وطها ، وبمعني تواجهنا فإن شرط النهضة أن نتمكن من مواجهة هذه القضية وطها ، وبمعني أخر فإن إصلاح الوضع الاقتصادي شرط النهضة ، وهو بالقعل أحد الشروط الرئيسية لتحقيق التقدم باعتباره مرآة تتعكس على صفحتها المتغيرات القومية العديدة الأخرى .

وانطلاقا من هذه الرؤية ، شخَّص الرئيس المشكلة الاقتصادية بوضعوح منذ البداية وأعطى الأولوية للتصدى لها « أول المقائق أننا نواجه مشاكل اقتصادية طاحنة وهي نتاج تراكحات طويلة ضاعف من أثارها نقص في الموارد .. إن التصدى لكل جوانب هذه الازمة له الأولوية الأولى في عملنا على جميم المستويات

الرسمية والشعبية » (٢٠ يوليو ١٩٩١) . وفي ١٤ نوف مبر ١٩٩١ يصف الرئيس مبارك طريق: تعامله مع الوضع الاقتصادى :ه لقد أدركت منذ أن توليت شرف السنولية في أكترير ١٩٩١ أن مهمتى الآولى في الفكر والعمل هي إصلاح النظام الاقتصادى في مصر على نحو شامل يصنصل أسباب الداء من جذوره ويرسى الاساس لاقتصاد قوى قادر على تحقيق تنمية شاملة تلبى الامال المشروعة لجداهير شعبنا العظيم » (١٩٩١/١/١٤)

شرط ثالث للنهضة ان تتوجد كل القوى الوطنية مرل الأهداف القرمية العليا، وأن تسود المجتمع نظرة متسقة تكاملية ترفض التناقض والصراع وتأخذ بالتضامن والوحدة طريقا في الحياة ، وأن يتكافل أبناء المجتمع حتى يشعر الجميع أنهم أبناء أمة وأحدة . بحق إن الاهتمام بتحقيق هذا الشرط هو الذي يقف خلف تكرار تأكيد الرئيس مبارك على أهمية الوحدة الوطنية والتضامن والتكافل الإجتماعي ووحدة الشعب وحكومته ء وهو الذي يقف خلف البدء بنظرية اجتماعية ترفض المسراع والأحقاد بين فئات الأمة الواحدة ، وتأخذ بالوحدة والتعاون والتكافل ، بقول مبارك في مابو ١٩٨٧ : «أرى أن الروح القومية هي التي بجب أن تسيرنا جميعا مهما اختلفت مواقفنا وتباينت أراؤنا لأن المسالح العليبا للبان، يجب أن تكون أسوق كل أعتبار » (٨٦/٧/٢٠) ويقول: « النهضة لنا جميعا اذا نهضنا والنصر لنا جميعا اذا اعتصمنا بالحق وأداءالواجب » (١٩٨٨/٧/٢٠) ويقول : « أول أهدافنا وحدة وطنية قوية متماسكة لا يتسرب إليها وهم ولا يخلخلها عجز أو دس أو وقيعة. دعونا إذن من المعارك الوهمية، فالمعارك ليست بيننا وبين أنفسنا حول ما هو زائل ، معاركنا هي التي نقف فيها صفا وإحدا لكي نتحدي معا لكل العقبات ونتصدي معا لكا ما يعيق بناء التطور ، ولا نصر بكتائب مبعثرة وفرق متضارية وقيادة تسخر كل

4

قواها من أجل مصالح شخصية هي صغيرة متضائلة أمام مصلحة الوطن وصالح الملايين . النصر بالارادة الموحدة ..» (١٩٨٩/١/١١) ويضيف مبارك : د الشعب يريد وحدة في الأهداف والفايات تحمى مصيرة الوطن وتتوعا خلاقا في الإهداف والفايات تحمى مصيرة الوطن وتتوعا خلاقا في الإهتهادات حول الوسائل والإساليب يثرى المارسة ويطور الاداء ونحن جميعا مع الشعب » (نوفمبر ١٩٨١). ويتعمق مبارك في روح الشعب بحثا عن عوامل الوحدة على المستوى الاجتماعي ، فيجد أن وحدة الأمة أو التجمع والترابط سعيا إلى تحقيق التضامن والتكافل » تبدأ د بالنواة الأولى المجتمع » د أي تبدأ بالاسرة » وينادي بأن يجرى ترسيخ قيم التماسك والترابط في نطاق الأسرة بحيث تجرى العلاقة بين أفرادها على أساس المودة والرحمة . وعلينا بعد هذا أن نرسخ تلك العلاقة بين أفرادها على أساس المودة والرحمة . وعلينا بعد هذا أن نرسخ تلك القيم داخل المجتمع ككل حتى تبتعد كل طوائقه وهئاته عن كل ما يشق تلاحمه أو يهز وحدته أو يمس تماسك بنيائه » (١٩٩٧/٢/)

أبعد من هذا ، « لن تتحقق النهضة بون تغيير شامل في علاقات المجتمع ، يضع كل مواطن أمام مسئولتيه حتى يرسخ في أذهان الجميع أن تقدم المجتمع هو مسئولية كل أفراده وأن تقدم الأفراد ان يتم بغير تقدم المجموع الوطني .. إن الوطن لا يحرز تقدمه إلا بتكاتف كل قواه واسهام كل أفراده ... هو وطن الجميع : العامل وصاحب العمل القادر وغير القادر، المستأجر والمالك ، القطاع العام والقطاع الخاص ، نبنيه معا بالمحبة والجهد المشترك وبالحفاظ على توازن المسالح بين جميع المواطنين وترابط المجموع الوطني في مسيرة خير يظلها السلام الاجتماعي «إماير ۱۹۹۲).

هذا الاحتشاد الموحد حول الفايات العليا للوطن ، وهذا النسيج الاجتماعي القوى المتضامن ، وهذا التماسك السياسي الجماعة الوطنية، وهذه الشراكة الواعية التي تتوازن فيها الحقوق والمصالح، هي الطريق إلى تحقيق النهضة ، من

48

هنا يقول مبارك في أول مايو ١٩٩٣ : جزء من مسئوليتنا الوطنية. أن نسعى إلى تصمين جبهتنا الداخلية وتعزيز تكاتفنا الوطني، لأن هناك من سيحاولون بكل السبل تفكيك الوطن وتمزيق تكاتفه حتى لا يبلغ أهدافه في النهضة والتقدم ، أن أشمن ما تمتلكه مصر الآن هو ومدتها وتكاتفها الوطني ووعيها المتزايد بترابط المسالح بين فئات شعبها وإدراكها الناضيج لطبيعة الدور الإيجابي الذي يمكن أن يلعبه كل المصريين في مشروعات التنمية وحرصها الواجب على ضرورة إستثمار كل طاقة وجهد وطني . ينبغي أن تظل عين الوطن ساهرة ترعى الفئات الأقل قدرة والأحياء الأكثر وزحماما والاقاليم الأكثر فقرا ومن ثم فمان عدالة توزيع الاستثمارات على الاقاليم المصرية طبقا الأوضعاعها الاقتصادية وعدالة توزيع النحدمات بين أحياء المدن المختلفة يضمن تعزيز أواصر السلام الاجتماعي ويضمن تنمية متوازنة تعزز روح الإنتماء الوطني ..» (١/٥٠/١٩٠٧) كذلك يهتم الرئيس مبارك وحدة المجتمع والمولة في العمل الوطني انطلاقا من مبدأ الشماركة في المسئولية وتحقيقا للوجود القومي ، فينادي بئن « يصبح العمل الوطني مسئولية الجتمع كك لا مسئولية الدولة وحدها ، الجميع حق المشاركة لأن الوطن وطن الجميع ، ولأن البناء مسئولية كل فرد في هذا المجتمع هو اكتور ١٩٩٧).

رابع شروط النبضة هو الدبيقراطية التي تعقق أقصى قدر من الشورى في المجتمع حتى يأتي القرار صوابا ، والديمقراطية جماع للحرية والمساواة والعدالة ، وهذه هي القيم الشرورية لإحداث النهضة ، فأن يبني الوطن الحر – كما يقول الرئيس مبارك – إلا الانسان الحر (١٩٨٩/١/١١)، ويتطلب هذا و إتاحة الفرصة الكاملة للجماهير لكي تشارك في إتخاذ القرار في كل التجمعات الدستورية والديمقراطية » و والاحترام الكامل لاستقلال القضاء » ، ويقام « الحياة الحربية على أسس سليمة » والصحافة التي « تتمتع بالحرية الكاملة

بون أدنى رقابة ومن غير أية شبهة حجر على إنطلاق الأقلام في جميع الاتجاهات الإرام (١٩٨/١/١١). وتتبع أهمية هذا الشرط من أن « القاعدة لأى بناء اقتصادى أو الجتماعي هي النظام السياسي الذي يقوم على تعدد الأحزاب وحرية التعبير والعمل بكل الوسائل على إتاحه الفرصة الكاملة للجماهير لكى تشارك في إتخاذ القرار ... (١٩/١/ ١٩٨٩) كذلك فإن « نهضتنا الاقتصادية هي نتاج نهضتنا الديمقراطية ، وإزدهار الديمقراطية ينميه إزدهار الثقافة ... (١٩٨٨/٧٢)

الشرط الخساس من شروط النرسف قو الصحوم النرسف قو الصحوم التفاقية التي تولد الوعي الجماعي الذي يشكل إطار العمل المحقق النهضة ، أو كما يعبر الرئيس مبارك و المسئولية الجماعية التابعة عن وعي جماعي هي التي تصمى موكب الاستقرار والتقدم (٣٧ يوليو ١٩٨٧) هذا الوعي الجماعي نتاج المثقافة ، ومن هنا فإن و الثقافة في مقدمة أسلحة المعركة والفنون الرفيعة هي الزاد الوجداني الذي تصمد به القلوب في تلك المعركة ، والأداب الراقية هي المسابيع التي تضميء الطريق إلى النصر العظيم، والقائمون على هذه المسئولية الكبيرة من المفكرين والمغانيين والأدباء هم أول الكتائب في معركة النهضة حيث يجاهدون من أجل تعميق القيم الاصيلة والمبادئ، النبيلة وحيث يحفزون مسيرة يجاهدون من أجل المهرول إليه «(٢٠/١/١٨٠٨) وإذا كانت الثقافة تورث الوعي ويعرقون من أجل الوصول إليه «(٢٠/١/١٨٠٨) وإذا كانت الثقافة تورث الوعي الجماعي فإن هذا الوعي الجماعي هو الذي ينمي الديمقراطية التي تعتبر أساسا النبضة الاقتصادية من حيث توفيرها للإطار السليم لإتضاذ القرار الصدائب والسياسة الصحوحة .

ومن ناحية أخرى فإن الثقافة هي مصدر « القيم الأصيلة والبادي، النبيلة » التي تشكل مضمون النسق الأخلاقي الذي يشكل الضميد الفردي والجماعي.

4

ويهتم الرئيس مبارك كرائد النهضة بقيم العمل ، قيم العماء ، قيم الأداء ، قيم الإنجاز ، قيم الإنجاز ، قيم الإنجاز ، قيم المتاركة ، قيم المتادرة ، قيم المساركة ، قيم المباردة ، قيم المساركة والإخلاص والأمانة قيم الإجمادة والإحمال ، قيم المساركة والعدالة والعربة ، فهذه هي القيم التي لابد منها النهضة .

من هنا يحرص الرميس مبارك على تحديد عدد من المعايير التن توجب علينا الالتزام بها من أجل النيضة:

أولا : علينا أن نحرص على أداء الواجب قبل أن يرتفع صوتنا المطالبة بالحق وأن نجعل هذا المدأ قممة راسخة من القيم المعرية المعاصرة.

ثانيا : علينا أن نحقق معدلات أسرع في الإنجاز والإنتاج

ثالثا: علينا أن نسعى إلى الإتقان والابتكار سعيا نحو الكمال » (١٩٨٩/١١/١١)

وفي هذا المجال برى مبارك أن « الصفاظ على التوازن الدقيق بين الحق والواجب هو ركيزة أساسية من ركائز التقدم كما أنه يمثل القاعدة الصلبة للعدالة الاجتماعية ، وهو يقتضى أن يحاسب كل منا نفسه قبل أن ينطلق في توجيه اللوم إلى غيره وإلقاء المسئولية عليه ، لذلك فإنه يستلزم أن يدرك المواطن أيا كان موقعه أن قدرة الوطن على العطاء تتحدد أولا وأخرا بمجموع ما يحمعل عليه الوطن من عطناء أبنائه ... (١٩٨١/١١/١١). بل يدعو الرئيس إلى « تصقيق فائض في الواجبات على الحقوق لمواجهة متطلبات التنمية وزيادة الانتاج والانتاجية »

ان ضرورة الأخلاق النهضة واضحة تمام الرضوح في الخطاب السياسي الرئيس مبارك خذ مثلا هذا الاقتباس: « أن العمل الوطني لا يترسخ ويردهر إلا إذا كان قائمًا على قاعدة صلبة من القيم والأخلاق الرفيعة التي تعفع الانسان إلى الإضلاص في عمله والحفاظ على حق المجتمع عليه والحرص على المال العام والتمسك بطهارة اليد والقلب ، وتعميق الترابط والتكامل داخل المجتمع ، وبتلك كلها اخلاقيات يستمدها المرء من القيم الروحية والتعاليم الالهية ،ومن ثم فإن من واجبنا ونحن نقود تلك المراحل الدقيقة من العمل الوطنى أن نعمل على تعميم المفاهيم الدينية السليمة في نفوس النشيء لعلها تؤسس جيلا تعصمه من الزلل وتفرس فيه روح الوفاء والإنتماء وتعلمه السماحة ونيذ التعصب وإحترام حقوق الآخرين والشعور بالتضامن والعرص على أداء الأمانة » (١٩٨٠/١٨/١)

سياسة بناء المشروع القومس في ظل قيادة مبارك:

على طريق النهضة ، طريق بناء المرحلة الراهنة من المشروع القومي المسرى ، يسئل مبارك في أكتوبر ١٩٨٧ « أين كتا ؟ وماذا فعلنا ؟ وإلى أين نحن متجهون في طريق البناء : البناء الديمقدراطي، والبناء الاقتصادي الاجتماعي وبناء العلاقات الخارجية السليمة ؟» وعلى هذا الطريق يجيب الرئيس على الجزء الأول من هذا السؤال الكبير: أين كتا ؟

حزبى وتوقف صدور صحف المارضة ، وما واكب ذلك من إجراءات شملت حزبى وتوقف صدور صحف المارضة ، وما واكب ذلك من إجراءات شملت العديد من السياسيين والصحفيين وإساتذة الجامعات وتجمعات كبيرة من مختلف الإتجاهات ، ثم واجهت البلاد أخطر وأبشع جريمة إرهابية في تاريخها المعاصر عندما إغتال رصاص الفدر الرئيس محمد أنور السادات .. وجرت أحداث دموية في بعض المدن الكبيرة بعد الإغتيال أستشهد فيها عدد كبير من رجال الشرطة والمواطنين »

٢ - كان هناك جدل شديد حول نتائج السياسات الاقتصادية التي طبقت من

عام ١٩٧٤ وحتى ١٩٨١ وكان إستغلال الإنفتاح الإقتصادي من جانب البعض وما استتبعه من تأخر في تعبئة الموارد من أجل التنمية، وأتاح هذا الفرصة أمام المناوئين للإنفتاح الاقتصادي لكي يشهروا بالمبدأ نفسه ... وانخفاض حاد في حركة السياحة ... والنقص الملحوظ في موارد النقد الاجنبي ، وتسرب المتاح منه خارج القطاع المصرفي ... وانخفاض الاجنبي ، وتسرب للتاح منه خارج القطاع المصرفي ... وانخفاض

٣ - « ولم تكن القوات الاسرائيلية قد اكملت إنسحابها من سيناء ، وكان الموعد
 المقرر لها هو الرابع والعشرين من أبريل عام ١٩٨٧ . وكان الموقف العربى
 يعانى من قطيعة كاملة بين مصر وشقيقاتها ».

بادا فعلنا؟

قدم الرئيس مبارك موجزا لما تحقّق فى ظلى قيادته فى فترة رئاسته الأولى أوضع فيه اتجاهات الممل الوطنى برئاسته :

« سارت سياسةالحكم في طريق دستوري واضع في اتجاهات خمسة الأنجاء الأول : ديمقراطية رحبة تفتح كل الابواب والنوافذ ، لا تفرق بين مؤيد ومعارض ، ولاتقيد رأيا أو تحجر على فكر. وكانت صفحة ناصعة جديدة في العمل السياسي ، بدأتها باستقبال كل المعتقلين المعارضين بمقر رئاسة الجمهورية ، وكان الرمز في ذاك واضحا ، وهو أن الحكم للجميع وأن المعارضة في جزء من نظام الحكم لأن مصر هي وعلن كل المصريين وعادت كل الأحزاب إلى معارسة نشاطها الوطني وظهرت صحف والمعارضة بعيدة عن أي رقاية من أي نوع وتباوز النشر في بعض المعارضة بعيدة عن أي رقاية من أي نوع وتباوز النشر في بعض

المسحف كل الصدود الدستورية في بعض الأهيان، بما لم تعرفه ديمقراطية معاصرة في أي بقعه في العالم. وكان المنطلق في ذلك -رهذه قناعتى- أن حداثة العهد بالمعارسة قد أطلقت المكبوت من غير ضابط أو معيار وأن إستمرار المعارسة ووعي الجماهير والإلتزام الوطني سوف مخفف من هذه المقالاة .

وجرت الانتخابات لمجلسكم الموقر مرتين ، وحصلت المعارضة على عدد من المقاعد لم يسبق له مثيل في المجالس النيابية المسرية منذ أول انتخابات أجريت في مصر، أي منذ أكثر من ستين عاما .

وتعرضت البلاد لأهداث خطيرة وكان وعى الشعب - قبل القانون - هو الدرع الأول للإست.قرار، ولم يطبق قانون الطوارى، على أى نشساط سياسى » ..

الأنجاء الثاني « سياسة اقتصادية محددة الأطار والمضمون قامت على خطة تنمية الأولى في المتصادية وإجتماعية شاملة حققت في مرحلتها الخمسية الأولى في مشروعات الإنتاج والخدمات ما حاز على تقدير الدوائر العالمية المحايدة وقد ألترمنا بسياسة إقتحام المشكلات الكبرى من جذورها ، فنحن لا وتمن بإعطاء المسكنات الوقتية لأن المشكلات تتفاقم بعد زوال المسكنات ويتهزز الثقة بين الشعب والقائمين بمسئولية الحكم ... وإتجهنا إلى القطاع العام ، تجديدا لمصانعه وترشيدا لإدارته فكانت الجودة مع زيادة الانتاج وتناقص عدد الشركات الخاسرة. ويدأت عجلة التصدير في الدورا ن السريع وازلنا كثيرا من المعرقات كما بدأ إنطلاق القطاع الخاص بتشجيع كامل من العكومة، وظهرت صناعات جديدة ، وإردهرت صناعات قائمة، واستكمل انشاء المن الصناعية، وتوهج شعار « صنع صناعات قائمة، واستكمل انشاء المن الصناعية، وتوهج شعار « صنع

في مصر » وجرى كل هذا وتحن نواجه مشكلة الديون العاتبه التي تقصم ظهر معظم دول العالم الثالث... وتم تقييد الإلتجاء إلى القروض، فوضعت لذلك ضوابط محكمة ومعايير قاسية ، لا تسمح بالاستدانة إلا في حالات الضرورة القصوى أو إستكمال المرافق الحيوية الاساسية، وحتى في هذه الحالات أصبحنا نشترط وضع جدول زمنى للحد من اللحوء لعقد القروض تمهدا لوقف ذلك كلة ..

وإذا إنتقلنا إلى مجال الإنتاج الزراعي لوجدنا أنه رغم تناقض مساحة الأرض المزروعة في فترات سابقة بسبب التوسع العمراني وتجريف الأرض المزروعة ، فقد تمكنا من إيقاف هذا النزيف ، وتحقيق زيادة ملموسة في الإنتاج الزراعي في عدد من المحاصيل الهامة، وأصبحنا نصدر فائضها إلى الاسواق الخارجية ، كما أننا بصدد تنفيذ برنامج على لزيادة الانتاج من المحاصيل الأخرى التي شهدت إنخفاضا بسبب تقير التركيب المحصولي رغم أن إنتاجية الفدان الواحد من هذه المحاصيل قد ارتفعت. وإلى جانب هذا فإننا نسير بخطي حثيثة دائبة في إتجاد زيادة المساحة المزروعة وتحويل الصحراء إلى أرض خضراء مي ماركة تعمل البنا الغير وتوفر لنا الأمان »

الأنجاه الشالث: التزام حاسم لا يقبل التهاون أو المساوامة بطهارة الحكم .. وأن يتزعزع إيماننا أبدا بأن سيادة القانون هي الأمان ، وأن إستقلال القضاء هو حصن الجميم، حاكمين ومحكومين »

الإنجاء الرابع: اذا كان الهدف هو بناء المجتمع القوى القادر على تخطى العقبات والتغلب على التحديات، فإن تحقيق العدل الاجتماعي يشكل عمس الحياه بالنسبة المسئولية الحكم . إن الميزان الأول لبناء الحكم هو الإنحياز الكامل

+ 4

لكل ما ييسر الحياة ويؤمنها لمحدودي الدخل مع إستثمار كل إمكانية متحة في هذا الشأن . إننا مع الفقراء حتى ينتصروا في معركة الحياة الكريمة. ونحن مع القادرين وهم يقدمون عطاء الانتاج وزيادة فرص العمل ويؤدون حق المجتمع عليهم. وبهذا الفهم يمكن أن تتمايش الطبقات بعيدا عن صراعات الفتن والأحقاد . ومن أجل ذلك عملنا على الطبقات بعيدا عن صراعات الفتن والأحقاد . ومن أجل ذلك عملنا على إيرادات الدولة السنوية .. أنشانا ١٩٠٠ من وبليب من ٥٤٪ من إجمالي الحكومي في السنوات الغمس الماضية ، رغم الأعباء التي يسببها هذا للموازنة العامة للدولة. ومن أجل رسالة العدل الاجتماعي زاد عدد المؤمن عليهم الذين يستحقون معاشا عند التقاعد من ٧٠, ١٠ مليون مواطن إلى ١٢ مليونا ، وبذلك أسبحت ١٢ من بين كل ١٣ أسرة في مصر مؤمنا عليها، ويستحق عائلها معاشا عند التقاعد كما توسعنا في نشر مظلة التموي الصحى العاملين في القطاع العام وقطاعات من العاملين في المحكومة ، فوصل عدد المؤمن عليهم صحيا إلى ٢٠٦ مليون فرد وهذا الحكومة ، فوصل عدد المؤمن عليهم صحيا إلى ٢٠٦ مليون فرد وهذا العكرمة ، فوصل عدد المؤمن عليهم صحيا إلى ٢٠٦ مليون فرد وهذا العكرمة ، فوصل عدد المؤمن عليهم صحيا إلى ٢٠٦ مليون فرد وهذا

الأنجاء الخامس: سياسة خارجية رشيدة تضع مصالح مصر قبل كل شيء وفوق كل اعتبار وتمد جسور التعاون مع كافة الدول التي تثبت استعدادها للتعاون مع مصر بصدق وإخلاص وبون مساس بحريتنا وسيادتنا واستقلال إرادتنا أو التحفل في شئوننا »

وفن نوفعبر ۱۹۴۱ قدم الرئيس مبارك قائمة بالأولويات الوطنية فن ظل قيادته ·

تحددت أولوياتنا في أربعة محاور اساسية يستحيل

المحور الله ل: تقوية جنور السلام وكسب أكبر عند من الأصنفاء في العالم خدمة القضية الإستقرار والأمان وتوسيعا لأبواب التعاون الدولي مع مصر

الهدور الثانى: هو التجديد الشامل للبنية الأساسية التى كانت قد شاخت وتهالكت ، والتجديد الشامل لمعدات مصانعنا التى أستهلكت وأصبحت مهددة بالتوقف .

المحور الثالث هو تحرير الارادة والادارة المعرية من أثقال عديدة عرقات النمو الاقتصادي وحرمت مصر من طاقات يمكن ان تضاعف قدرتها وأهدرت إمكانات عديدة يمكن بحسن إستثمارها أن يضطرد النمو المصري إلى المراتب التي ننشدها.

المحهد الوابع: فك أسوار العزلة التي فرضناها حول انفسنا والإسراع بربط قواعد الأنتاج المصرى بمواقع التقدم العلمي في العالم وتحديث وتطوير المؤسسات التعليمية والتربوية والتعربيية التي تشارك في إعداد وتكوين مهارات وقدرات الانسان المصرى » (نوفسر ۱۹۹۲) .

تراجه سياسة تنفيذ المشروع القودى في عبد مبارك بمدة تعديات مددتها لجنة الرد على بيان السيد رفيس الزراء بمجلس الشعب على النحر التالي:

- الزيادة الرهيبة في عدد السكان والتي تبتلع كل الجهود المخلصة وتمتص معظم الإيجابيات وتلتهم القدر الأكبر لمعدلات النمو، وتهدد كل خطوة إلى
 الأمام في سبيل تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية
- ٧ البطالة كاثر من آثار الزيادة السكانية الرهيجة والتي لم تعد مشكلة

اقتصادية فحسب بل باتت آفة اجتماعية تنخر في كيان المجتمع المصرى وتمثل منبعا الانحرافات سلوكية وتأثيرات إجتماعية خطيرة تؤثر على أمن المجتمع وتؤثر على إستقراره.

- ٣ إصلاح الجهاز الإدارى أن الأوان لإزالة الآثار السلبية والتراكمات والرواسب التي أفرزت أنماطا في التفكير وفي أسائيب العمل والتنظيم الادارى لا نتلام مع معطيات المصر وتحديات ، الأمر الذي ترتب عليه كثير من الاختلالات في الأجهزة الادارية ومعاناة الجماهير.
- ٤ « ان المشاركة الشميية بالجهود الذاتية قيمة اجتماعية تؤكد مفهوم العمل الجماعي وروح الفريق وتفرس القيم الايجابية ، وتسقط عوامل السلبية وهي المدخل الصحيح لبناء الوعي الوطني العام خاصة أن رصيدنا البشرى من القوة والقدرة بما يمكننا من مواجهة التصديات والتغلب عليها » (مضبطة الجلسة ۲۷في ۲۹۸/۱۲۹۸ مجلس الشعب) .

وقد ركز الرئيس مبارك الاهتمام بإثنين من التحديات التى تواجه عملية تنفيذ المرهلة الراهنة من البناء القومى الشامل، يقول:

« إن التحدين الأساسيين اللنين يواجهان مصد وهي على مشارف مرحلة الإنطلاق هما التحدي الأولى توسيع قواعد الإنتاج إلى أقصى حد ممكن والثاني الإرتقاء بقوة العمل المصرية، ولا يمكن أن يتحقق هذان الهدفان بغير الإلتزام الثابت الذي لا يعرف التردد أبدا بتنفيذ سياسات الإصلاح والتحرر الاقتصادي الذي أثبت التطبيق العملي جدواها والتي تحث على المنافسة وتشجيع المستثمرين وتهتم بإقامة مشروعات البنية الأساسية وتطوير قدرتها حتى تستوعب ألاف المشروعات الجيدة

يبقى التحدى الثانى الذي يتطق بتطوير قوة العمل المصرية كي ترقى قدراتها إلى مستويات عالية من المهارة والإنضياط والإتقان وبتمكن من التعامل مع أحدث الاساليب التكنولوجية في الزراعة والصناعة. هذا هو التحدى المطير الذي يتطلب تغييرا وتطويرا شاملا في الشكل والجوهر لكل مؤسسات التعليم والتدريب في مصر إبتداء من التعليم الأساسي إلى الجامعة ، كما يتطلب علاقة وثيقة ومستمرة بين مراكز الانتاج ومراكز البحث العلمي وتعزيزا مستمرا لقدرتنا على إستيماب التكنولوجيا في مختلف جوانب حياتنا ... ان اصلاح التعليم يجب ان يحتل أولوية فائقة في قائمة اهتماماتنا العامة، وأن نجعله مشروعنا القومي في السنوات التي تبقت من هذا القرن » (نولمبر 1947)

وفى نوفمبر ۱۸۸۱ ،هدد الرئيس مبارك القضايا الأساسية التى تواهه العمل الوطني على النجو التالي :

- «القضية الأولى هي قضية تضييق الفجوة التي لا زالت قائمة بين الواردات والمنادرات .. فلايد من وضع برنامج لخفض الواردات وزيادة الصنادرات»
- ٧ " قضية إستيعاب التكنولوجيا الحديثة في الزراعة والصناعة على اوسع نطاق ممكن على النحوالذي إتبعته بعض الدول النامية في القارة الأسيوية في العقدين الاضرين، وتمكنت بذلك من اللحاق بركب الدول المتقدمة وتمقيق فائض متزايد في ميزان مدفوعاتها .. والمقصدود هو تبني خطة قومية شاملة لإيخال التكنولوجيا العصرية ولو تدريجيا في ممختلف جوانب الحياة المصرية وفقا ليرنامج معدد » .
- ٣ "قضية تطوير الأداء الإقتصادى المسرى بما يستهدف دعم طاقته
 الإنتاجية لافرق في هذا بين القطاع العام أو القطاع الخاص، وهو ما

يستازم التمرك على محوريين أساسيين: الأولى تحرير القطاع المعام وتطويره بتغيير الهيكل الانتاجي لوحدات. أما المحود الثاني في و تحفير اللكية الخاصة في الشركات المشتركة والعامه القائمة منها والجديدة ، ومن خلال وضع السياسات المالية والنقدية التي تدعم أنشطته »

إننا نضع مشكلة البطالة في مقدمة أولوياتنا الأننا ندرك أهمية فتح مجال
 العمل المنتج الشريف أمام الملايين من شباب مصد ، غير أن النولة لا
 تستطيع وحدها ان تتصدى لهذه الشكلة بأبعادها المتفاقمة كل عام ٠٠٠
 (١٩٨٧/١/١١)

منجزات المشروع القومس المصرس فس ظل قيادة مبارك

إعتاد الرئيس مبارك على تقديم عرض لما تم إنجازه سنويا وطوال السنوات الاثنتي عشرة السبابقة ، وكان آخر وصف قدمه لما تم إنجازه في خطابه أمام العمال في أول مايو ١٩٩٣ واهتم في عرضه لما تم انجازه بالطاقة والمدن الجديدة والمواصلات والإنصالات والأوضاع المالية ، قال : « أصبح لدينا انتاج من الفاز الطبيعي لتأمين تشفيل محطات الكهرباء وبالرغم من زيادة استهالك المواد البترولية بمقدار ٢.١ مليون طن خلال العشر سنوات الماضية... وتم تمديث شبكات توزيم الكهرباء والمواد البترولية ومدها على نطاق جميم المحافظات » .

- اعدنا ۱۰ مدینة جدیدة ... وتم تجهیز ۹ مناطق صناعیة بمرافقها أعدت لاستقبال ۳۹۹۰ مشروع »
- الموانى المصورية ... زاد عددها من ٤ إلى ١ مدوانى ... قادرة على
 استيعاب واردات وصادرات مصر لما بعد عام ٢٠٠٠ ع

- ارتفع عدد المطارات الدواية في مصدر من مطار واحد إلى ٨ مطارات
 دواية أصبحت قادرة سنوبا على إستبعاب ه ١٨٠ ملدون مسافرة
- « تم تحديث شبكات الاتصال التليفوني ... عندنا ٢ مليون و ١٠٠ ألف خط تليفوني وعندنا ١٨٦ دولة في العالم نتصل بها »
 - « عندنا ٢٥ ألف كيلو متر طرق ... »
 - « فائض في ميزان المدقوعات ٩ ، ٥ مليار دولار ع
- « زادت الوبائع الموجوبة ادى البنوك المصرية خلال عشر سنوات بمقدار هه مليار جنيه مصرى للوبائع بالجنيه المصرى و٧ آلاف و٠٠٠ مليون دولار الوبائع الأجنبية، وكانت الزيادة ضحمة ومبشرة في السنوات الثلاث الأخيرة... وأدى التدفق في النقد الأجنبي على البنوك المصرية إلى ظهور فائض في موارد مصر من النقد الأجنبي عن إحتياجاتها في العام الماضى بلغ ٣٧٦٣ مليون دولار بعد أن كانت تدفقات الموارد عاجزة عن مواجهة النفقات السنوية لدة خمسة عشر سنة متصلة» (١٩٩٣/٥٠١)

وفي نوفسبر ١٩٩٧ قبيم الرئيس مبارك ذلك الانجاز الذي تحقق طوال السنوات السابقة : «أنجزنا الحاضر والمستقبل عملا ضخما يستحق الفخار ، أمام أجيالنا القادمة ، جددنا شباب مصر كي تصبح أكثر قدرة على تحمل أعباء المستقبل وإستعدنا لها طاقات ضخمة لم تكن تسهم أو تشارك ورفعنا عنها أثقالا وقيودا كيلت انطلاقها، وفتحنا أمام مسيرتها طريق التقدم وإضحا لكل عيان ... يولد هذا الجهد الضخم ما يعزز تفاؤلنا بمستقبل قريب تدخل فيه القدرة المصرية مرحلة النمو المضطرد وتنطلق فيه المسيرة المصرية إلى مشارف القرن الحادى والعشرين» (١٩٩٧/١١)

14

وفى سايو 1917 قدم الرئيس سبارك صدول أعسال المرهلة القادمة على وجه التحديد صياغة المرهلة القادمة على وجه التحديد صياغة الإثنى عشر برنامجا تستهدف التغلب على ما تبقى من مشاكل الماضى ومواجهة تحديات المستقبل ونشر النماء والتقدم فى جميع أرجاء مصر العزيزة

اولا : يتحتم علينا أن نبدأ فورا في تنفيذ برنامج قومى النهوض بأهم أنواع الخدمات والمرافق في المناطق العشوائية في جميع المحافظات.

ثانيا: تعلمنا من دروس الماضي حتمية تحقيق التوازن في التنمية بين المحافظات المختلفة خاصة في مجالات التنمية الاقتصادية وضرورة توفير الخدمات الاساسية

ثالثا : ان يكون هناك علاج واضح المالم وأو تدريجي لمشكلة البطالة خاصة بين خريجي المدارس والجامعات

وأبسا: يتوقف نجاحنا في إيجاد الملايين المطلوبة من فرص العمل على قدرتنا وشجاعتنا في تذليل الصعاب التي تعترض نشر التنمية في جميع المحافظات وعلى قدرتنا على تحديد مجالات وفرص الإستثمار في كل محافظة ثم على تكثيف الجهود من أجل تشجيع المستمرين في جميع ربوع البلاد.

خاصها: يغرض علينا التوجه السريع لإيجاد الملايين من قرص العمل أن نستمر في الإستثمار في إقامة البنية الاساسية اذلك سوف نضاعف الجهد المبذول الزيادة عدد المشروعات التي تقام في قطاعات الكهرباء والمواسلات والطرق والمدن الجديدة ومياه الشرب والصرف المسحى والري والمسرف والتعليم والصحة

سادسا: يتحتم أن نحافظ على مشروعات البنية الاساسية التي تم تنفيذها وأسبحت من أكبر الثروات الموجودة على أرض مصر وأكثرها مساهمة في التنمية .

سابعا : أن تقتصر جهودنا في تشجيع الاستثمار على فتح الأبواب المغلقة وتوفير الخدمات المستثمرين، بل سوف تمتد أيضا إلى تبسيط قواعد التعامل معهم والتعريف المسبق لهذه القواعد مقدما، لذلك أصدرت التعليمات بالإنتهاء قبل نهاية هذا العام من برنامج تبسيط التشريعات التي تحكم النشاط الاقتصادي وأهمها التشريعات المنظمة لبدء النشاط وكذلك التشريعات المضريبية ...

ثامنا : إن تطوير أداء الجهاز المكومي مهمة شاقة ومعقدة وتمتاج إلي استثمارات ضغمة وزيادة في الانفاق الجاري على هذه الغدمات، وعقول مستنيرة تتقرغ لصياغة التعديلات في التشريعات واللوائح ونظم العمل، وقيادات تتمتع بالمروبة والقدرة على إتخاذ القرار... وتجارب الدول تؤكد إستحالة تمقيق هذا التطوير دفعة واحدة ... وتؤكد أيضا أن التطوير يتحقق على مراحل ويجب أن يبدأ فورا فهو حتمي لراحة المواطنين .

تاسط: تؤكد جميع الدراسات التي طرحت أمامي عن تجارب الدول المتقدمة والنامية في التصدى لمشكلة البطالة على حتمية الاهتمام بالمسروعات الصفيرة ... في قطاعات الصناعة والزرامة والسياحة والخدمات فهي القادرة على توفير فرص عمل سريع ويتكلفة استثمارية متواضعة

عاشرا: تؤدى القدرة على زيادة الإنتاج إلى زيادة موارد مشروعاتنا، وكذلك موارد الدولة وبالتالى، تتوافر الموارد الزيادة الأجور والإرتقاء بمستوى الخدمات سبيلنا إلى ذلك هو أخذ زمام المبادرة وإستيعاب ما توصلت إليه الطوم وتطبيقاتها في الدول التي سبقت في هذا المجال .

هادى عشو: إن صادرات مصر من السلع ما زالت متواضعة ... فيتعتم إذن أن تبدأ تنظيمات قطاع الأعمال المصرى بالتعاون مع التنظيمات الثقابية ومؤسسات الدولة المسئولة عن تنشيط المسادرات في صدياغة السياسات والبرامج التي نقترح الالتزام بها لزيادة حجم الصادرات المصرية

ثانى عشر: ترتبط الزيادة في قدرة المجتمع على الإنتاج وقدرة الراغبين في العمل على الحصول على مخول مناسبة على الحصول على مخول مناسبة لتغطية تكاليف المعيشة ، بالقدرة الذاتية للأقراد على الإنتاج والإبداع. هذه القدرة يتم تشكيلها في مؤسسات التعليم والتدريب، لذلك كان من الضروري ان تطوير التعليم في جميع مراحله وكذلك تطوير مراكز ومنشآت التدريب على إختلاف أنواعها وأشكالها في مقدمة اهتمامنا في المرحلة القادمة » (١/٩٠٣/١٠).



١ - الثقافة في المشروع القومي:

يعبر الرئيس مبارك عن مضمون التقافة الوطنية بقوله: تنمن شعب مؤمن برسالات الأديان، وقد نشئت أجيالنا المتعاقبة في مختلف مراحل نموها على الإلتزام بالقيم الرئيسية ، وأداء الفرائض الواجبة، كما أننا عشنا ونميش بإيمان لاينزعزع بأن الدين رحمة وتراحم ومودة وترابط ويسر وسماحة ، وأن تفتر دعوتنا إلى الالتزام بفضائل الدين والتنشئة الصالحة في البيت ودور العلم بتعاليم الله سبحانه وتعالى وما تبثه هذه التعاليم من نقاء روحى هو خير زاد في رحلة الحياة لإبناننا" (١٩٩٠/١٧/١٥).

وإذا كانت الصحوة الثقافية شرط النهضة ، فإن نظرة الرئيس إلى لب الثقافة الوطنية تعور حول ما سبق للإسلام - تاريضيا - أن أنتجه من تعولة عظمى و حضارة كبرى ، وهي نظرة قائد بناء قومي يبحث عن الاسرار والعوامل الفاعلة في البناء، فيجد أن هذا يرجع إلى ما يحتوبه الإسلام من المقيدة والعوامل الفاعلة في البناء، فيجد أن هذا يرجع إلى ما يحتوبه الإسلام من المقيدة الصقة والشريعة السمحة والفضائل العالية والقيم السامية (١٩٨٨/٣/٥) ، ومن ثم يدعو إلى ضرورة أن يجرى دفع المسيرة الوطنية إلى مشارف القرن المادي والمشرين، وبيد الشباب، تحت مظلة القيم الروحية السمحاء التي تعصمه من الزلل ، وترد عنه غوائل التخريب والدمار. (١٩٥٧/١/٩٢٥). "إن القيم الدينية الروحية ومكارم الأخلاق، هي التي تحمينا وتصوبننا في مسيرة العمل الطاهرة ... ليكن بناء الروح بتعاليم الدين والأخلاقيات مواكبا لبناء الطم، ولتكن معاهد العلم هي ميادين بناء الإنسان الجديد، فلا ثمرة في علم بغير خلق قريم" (١٩٠٧/١٠/١٠).

هذه القيم البناءة التي جاء بها الإسلام تضم الحرية والمساواة والشورى والمدالة والأضوة. يفصل الرئيس محانى هذه القيم ، فالحرية هي "الصرية الشاملة الكاملة التي تحرر الإنسان ذاتا ... وتحرر الإنسان عقالا ... وتحرر الإنسان مقالا ... وتحرر الإنسان روحا حيث لا سلطان على أحد إلا الله ولا عبوبية ولا خضوع مطلقا إلا لذاته العلية .. تحرر الإنسان عقيدة حيث لا إكراه في الدين ولا فرض لمعتقدات بالقوة أيا كان مصدرها ... (المولد النبوى الشريف، ١٩٩٢) ، ويرى الرئيس مبارك 'أن الإسلام حين قرر العبودية لله وحده، أبطل استعباد الإنسان لأخيه الإنسان (١٩٩٢/١/١٥) .

والمسلواة من : "النظر إلى البشر بإعتبارهم جميعا سلالة أب واحد هو أدم من تراب، ولا تميز بالأعراق ولا بالألوان ولا بالطبقات وإنما يتميز الإنسان .. بقدر تقواء" والتقوى هى مراقبة الله والتزام تعاليمه فى إجتناب الشر وفعل الفير ومن أفضل الفير نفع الناس وتعمير الكون ، وما أصدق قول الرسول الكريم (ص) "خير الناس أنفعهم الناس" (خطاب الموك الشريف ١٩٩٢) .

وأما عن الشورى ، فقد "سيق الإسلام بالدعوة إلى الشورى منذ أكثر من الف عام حين أمر الله نبيه أن يشاور أصحابه، وألا ينفرد بالرأى في الأمور التي نتصل بعصالح المسلمين ومصائرهم ، وذلك برغم أنه نبي يتلقى الوحى من الله جل شبكه والمحكمة من هذا التوجيه الإلهى للرسول الكريم هي أن المولى سبحانه وتعالى أراد أن تكون الشورى دستورا مقررا وأساسا ملزما، وفي ذلك على للبيه "رشاورهم" يالأمر" ، ووصف المسلمين بأنهم أهل شورى بحكم كونهم مسلمين فقال وأمرهم شورى بينهم" . ويرى الرئيس أن الشورى "ليست مطلوية منا في نظام المحكم فحسب، وإنما هي مطلوبة كأسلوب حياة ونظام معيشة في كل المواقع وعلى كافة المستويات في الأسرة والمدرسة في المصنع والشركة في الإدارة والوزارة في المؤسسات الرسمية والشعبية على السواء ، ويهذا تكون الديمقراطية طابعا عاما يميز الأمة ويجعلها مؤهلة لأن تتال مكانتها المأمولة في عالم اليوم والغد" (خطاب الإسراء والمعراج في ١٩٩٧/٢/٢).

ولكن الشورى « فى جوهرها سيادة رأي الجماعة والسير وفق ما يرتضيه المجموع والبعد فى كل سلوك عن الفردية والاستبداد والتسلط (المولد النبوى ، ١٩٩٢).

والعدالة هي "تعرى الإنصاف إلى أبعد حدود التحرى ... فالناس جميعا سواء أمام القانون وهم سواء أمام القاضى" . واللّفوة كاليمة تكمن في "اعتبار المسلمين أسرة واحدة كبيرة" ، والسبلام بإعتباره قيمة هو "تأمين حياة الناس من الحرب، هو تحريم دم العبد وتجريم إزهاق الأرواح إلا بالحق ... فالقتال وهو الاستثناء مشروط برد العدوان ... بل إن حسن المعاملة والسلوك الحميد مع غير المسلمين أمر مطلوب جدا من المسلمين وذلك قول المولى جل شبأته "لاينهاكم اله عن النين لم يقاتلكوم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين" (المولد النبوى الرشيف ١٩٩٧) .

ورغم منظومة القيم الإسلامية المنسقة وما يرتبط بها من أخلاقيات ونظام حقوق، إلا أن من ينظر إلى أوضاع اللهمة في المصر الحاضر يجد أنها "تبعث على الأسى وتثير المشاعر مايكاد يعتصر القلب ويمزق النفس ويحير القلب". ويرسد الرئيس مبارك مجموعة من الظواهر السلبية في أوضاع الأمة مثل التقرق الذهبي، والتطرف العقائدي، والإرهاب الفكري، والاستغلال الديني، والتراجع الملمي، والتأخر الاقتصادي، والتشوه الاجتماعي، والتخلف الحضاري، والتدين الماليي ومن موقع المسئولية يسال: "كيف الخلاص من هذا الوضع المحزن لأمة عريقة، فرض عليها أن تتوقف وأحيانا تتأخر، بينما هي بدينها القويم وقرآنها الكريم ورسالة نبيها العظيم جديرة بأن تنهض وتتقدم وتتصدر؟". ويقدم الإجابة: "إن الضلاص من هذه الأوضاع ألمصزن لا يالرجوع إلى المبادئ "إن الضلامية القومية التي قامت عليها رسالة الإسلامية القومية التي قامت عليها رسالة الإسلامية القومية من التي أخرجت العرب والعالم من حولهم — من أوضاع كانت الشد

148

ترديا من أوضاع أمتنا اليوم، فهى تستطيع من غير شك أن تكون سغينة النجاه
لأمتنا العربية كما كانت العرب والعالم كله بالأمس . وتعور هذه المبادئ حول
هرمة الإنسانية والحرية والأخوة والمساواة وإعلاء القيم الحضارية بالعلم النافع
والتنمية الشاملة والقيم الخلقية والسلام بإعتبارها "سبع دعائم تبرز من بين مبادئ
الإسلام الخالدة، التي أقبام عليها أسلاقنا دواتهم العظمى وشادوا حضارتهم
الكبرى ، فتقدموا وتصدروا وقادوا وسادوا وكانوا بحق خير أمة أخرجت الناس
(خطاب لنلة القد ، ١٩٩٢/٣٢٠) .

هذه المبادئ جزء من "الإيجابيات" التى يرى مبارك ضرورة إحلالها محل "السلبيات" التى تعانى منها الأمة، وهذه الإيجابيات هى: القرآن والسنة والتراث المضارى والعلماء الأجلاء والمتضمون المقتدون والقوة البشرية الفتية والإرادة الملبة القوية . (١٩٩٢/٣/٣٠) .

وهكذا ، يعود القائد إلى الثقافة الوطنية يبحث فيها عن مصادر ملهمة للنهوض عن طريق صحوة صادقة ، ويدعو إلى الأخذ بهذه القيم والمبادئ السامية العليا التي أثبتت تاريخيا جدارتها هين ألهمت عملية بناء دولة عظمى وحضارة كبرى .

إن الصحوة الثقافية التي ينادي بها مبارك، وما يتحقق الأمة من قوة بفعل
نتائج العمل الوطني الدائب المستمر في البناء ، تمكن ثقافتنا من الحياة بقوة وسط
ثقافات الأمم الأخرى، فتتمكن من التفاعل مع تلك الثقافات تفاعل القادر على
الأخذ والعطاء ، ومن ثم لاتكون من الضعف بصيث تتعرض لللاجتياح
الشفائي من ثقافات أخرى . وفي هذا المجال، دعا الرئيس مبارك وزراء الإعلام
المسلمين أن يتدارسوا رؤية إعلامية مستنيرة تضع الخصائص الذاتية لأمتنا في
إعتبارها الاساسى، وتدعم وسائل تنميتها وتأميلها ، وتزود شعوبنا بالانتاج
الإعلامي الإسلامي الرفيع الذي يعبر عن قيمنا ويحقق الصمانة والمناعة لأجيالنا
وشبابنا الذي تعلق عليه الامال (١٩٩٧/١/١٥) .

كذلك دعا الرئيس مبارك في خطابه في أول فبراير ١٩٩٢ في ذكرى الإسراء والمعراج إلى "أن تتكاتف جميعا من أجل صحوة إسلامية حمادقة تقاوم التخلف وترفض التوقف وتدفع إلى العمل البناء والإبداع الضلاق في سبيل الله والوطن وتحمى أمنتا الواحدة من الأخطار التي تصيط بها في هذه المرحلة المقيقة من تاريخ الإنسانية" أما متطلبات هذه المحصوة فهى : « الإدراك السليم لجوهر الإسلام الصحيح .. والتسك القوى بمبادئه الإنسانية الرفيعة ، والالتز ام الواعى بقيمه المضارية المقالدة . فهذه المبادئ والقيم هي التي تدفع إلى التقدم وتمين على الرقي كما أنها تشكل جوهر الإسلام ومضمونه السلوكي الذي يجب أن يحرص عليه كل مسلم صادق مع الله ومع نفسه " غير أن الإدراك السليم لجوهر الإسلام المصحيع بحاجة إلى التتوير والترجيه والكشف عن حقيقة الإسلام المشرقة وصورته المسمحة للضيئة ، وهذا هو مجال الدعاة والعلماء (١٩٧٧/٧/١) .

وهكذا تتضع العلاقة بين الثقافة الوطنية وجهود بناء المجتمع العديث والدولة المصرية في مصر، أو باختصار جهود تحقيق النهضة ، فهذه الجهود لانثمر إلا إذا قامت على قاعدة صلبة ، يقول مهاراته: "إن العسل الوطني لايترسخ ويزدهر إلا إذاكان قائما على قاعدة صلبة من القيم والأخلاق الرفيعة التي تدفع الإنسان إلى الإخلاص في عمله والصفاظ على حق المجتمع عليه والحرص على المال العام والتمسك بطهارة اليد والقلب، وتعميق الترابط والتكامل داخل المجتمع، وتك كلها أخلاقيات يستمدها المرء من القيم الروحية والتعاليم الإلهية ، ومن ثم فإن واجبنا ونحن نقود تك المراحل الدقيقة من العمل الوطني أن نعمل على تعميم المفاهيم الدينية السليمة ..." (-۱۷۸/۸۷۱).

وفى ظروف البناء ، تكون الحاجة ماسة إلى أضلا قيات الراهب، لأنه كما يقول الرئيس بالتحديد، فإن الحاجة ماسة فى هذه الظروف إلى "تعقيق فائض فى الواجبات على العقوق لمواجهة متطلبات التنمية وزيادة الإنتاج والإنتاجية"

4

اداء (۱۹۹۲/۱/۱۰) واتتحقيق ذلك الفائض من الواجبات علينا أن نحرص على أداء الواجب قبل أن يرتفع معوتنا المطالبة بالحق وأن نجعل هذا المبدأ قيمة راسخة من القيم المصرية المعامرة... فالمفاظ على التوازن الدقيق بين الحق والواجب هو ركائز التقدم .. لذلك فإنه يستلزم أن يدرك المواطن، أيا كان موقعه ، أن قدرة الوطن على العطاء تتحدد أولا وإخرا بمجموع ما يحصل عليه الوطن من عطاء أبنائه .." (١٩٨٩/١١/١١) .

وفضلا عن نسق القيم العليا الباعثة على النهضة ، تضم ثقافتنا الولمئية - في بعدها التاريخي - مثالا لدور العلم والعمرفة والعلماء في بناء النبضة والتقدم . فالعنصر المصرى القديم في ثقافتنا المعاصرة يتضمن دورا مصوريا للعلام في بناء المعجزة المصرية القديمة ، ويأتي علماء العصر الإسلامي ليدفعوا المعرفة الإنسانية قدما إلى الأمام خطوات هامة ويخاصة في مجال ما يسمى الآن بالعلوم البحثة كالرياضيات والفلك والطب والأدوية . من هذاء فإن النهضة المعاصرة بحاجة إلى تأميل هذا المنحى العلمي في طريقة الحياة المصرية في الحاضر والمستقبل ، لايزال العلم والتكنولوجيا المعاصران يمثلان تحديا يجب خوضه والنجاح على أرضه ، وهذه هي قضية استيعاب التكتولوجيا التعرب بناء المستقبل .

ومن جهة أخرى ، فإن البنتاج الثقافي الرفيع هو سر المكانة التى تحتلها بلادنا في هذه المنطقة من العالم . يقول الرئيس : "كان تميز مصر في المبال الثقافي هو العنصر الذي مكنها من تبوء مكانة مرموقة إقليميا وعالميا على مر العصور، كما كانت قدرة الفرد المصرى على استيماب ثقافته وثقافات الآخرين وتحقيق التقاعل بينها دون التخلي عن أصالته الحضارية والروحية هي أقوى سلاح في تثبيت الوجود المصرى في مواجهة شتى التحديات ، ولذلك فإن علينا أن نبذل في جهد ممكن لتحقيق نهضة ثقافية كبرى وتعميق دور الفنون والآداب في

Щ

صياغة الصياة المصرية وفي تشكيل رؤية المواطن لموقعه من التطور السياسي والاجتماعي، والعالم المتفير الذي يعيش فيه، كذلك يجب في هذا المقام أن نولي عناية خاصة للتربية الدينية لأن التنشئة الدينية الصحيحة تعصم من الوقوع في شور مدمرة الفرد والجماعة وتغرس في نفوس النشي قيما رفيعة ومثلا عليا نبيلة تحميهم من الزلل والشطط وتعمق رؤيته لما فيه مرضاة الله وصلاح المجتمع . وجنبا إلى جنب مع هذين العنصرين علينا أن نوجه قدرا كبيرا من اهتمامنا لتحميق البناء الديمقراطي وترسيخ صقوق الإنسان في الوجدان المصري المصري .

ينقلنا الرئيس مبارك في هذه الفقرة الأخيرة إلى قضية آساسية تتطلق بالجانب الاجتماعي من ثقافتنا. فرغم منظومة القيم الطيا المستنيرة التي يضمها لب هذه الثقافة ، إلا أنها بحاجة إلى سلوك اجتماعي يضاهي هذه النظومة القيمية الرفيعة سواء في مجال الاسرة أو المجتمع أو الدولة . وقد تقدمت من قبل رؤية مبارك في ضرورة بث قيمة الشوري في مجالات حياتنا المختلفة حتى تكون الشوري أو الديمقراطية سمة أساسية في حياتنا من أجل النهضة .

ويتحدث مبارك عن مزيد من جوانب العلاقة بين الثقافة والنهضة، فيقول:
الثقافة هي نور يضي الطريق لكي نتمرف على التاريخ الصحيح لبلادنا ، ولكي
نرتبط بجنورنا الحضارية ارتباط امتداد لتطور ورفعة لاامتداد تقويض وردة ،
والثقافة هي النوافذ المفتوحة على الكفاح الإنساني العالمي من أجل حماية حق
الإنسان في حياة كريمة ، والثقافة هي المكون الأساسي لبناء الوجدان الاجتماعي
الذي يسهم في إثراء الشخصية الإيجابية في المجتمع، ويدفع عن هذا المجتمع
نزوات الضائل والتضليل ... وبعوتي لأهل الثقافة والفنون الذين نضمهم في
المجتمع مع العلماء في أبرز مكان ، أن يؤبوا رسالة النهضة، بما يقود إلى بناء
مستمر، ويوثق روابط الانتماء، ويدعم مجتمع الإخاء والحب والعدل الاجتماعي

ويمنع الرئيس مبارك رجال الثقافة في مصر التقدير الذي يستحقونه ، فهم "جيوش المثقفين والعلماء وكتاب المعرفة والتقدم الذين يشكلون وجدان الشعب المسرى، ويلهمون حركته على طريق التنوير والتقدم ويرسخون في ضمير الفرد والجماعة سبادة العقل والعلم في كل نواحي الحياة" (١٩١٢/١٧٥).

تخلص مع الرئيس إلى أننا عندما نسعى من أجل الوعى الجماعى بمتطلبات النهضة المعاصرة في الماضر والمستقبل، ننظر بتمعن في ثقافتنا الوطنية وثقافات المالم من حوانا، فنجد في ثقافتنا إيجابيات عديدة يؤدى تمسكنا بها إلى التخلص مما يشوب طريقة حياتنا من سلبيات، وإلى إعادة الحياة – بإرادتنا على التحدى والمياة في عالم اليوم – إلى منظومة القيم الخالدة ومبادئ العمل الرفعية المشمرة للحركة الإيجابية المنتجة للنهضة.

كذلك فإن حياتنا وسط ثقافات أخرى يعنى ضرورة أن نأخذ من هذه الثقافات مايعيننا على تحقيق النهضة، وبخاصة العلوم العصرية والتكنولوجية المتقدمة والتنظيمات التي ثبت نقعها للأمم. إن صحوة الذات الثقافية يمكننا من التفاعل مع الثقافات الأخرى بنجاح فلا تتعرض طريقة حياتنا لخطر الاجتياح الثقافي الضارجي، وتمضى ثقافتنا حية قادرة على العطاء المتواصل بقوة وتأثير . وفي هذا المجال، فإن رجال الثقافة لدينا يحملون مسئولية رئيسية في تحقيق نهضة ثقافية تكون أساسا عقليا وعلميا وفكريا ووجدائيا وشعوريا لحركة البناء القومي .

٢ - المجتمع في المشروع القومي بقيادة مبارك:

التضامن الاجتماعي :

يرفض الرئيس مبارك "التناهر والصراع" الاجتماعي، ويتخذ بدلا عن ذلك بالتماسك والتعاون والتلاهم والتضامن من أجل نسيج اجتماعي قوى قادر على تمقيق الفايات القديمة بصف وطني واحد: يعبر عن هذه النظرة بقوله: "إن التناهر والصراع لايترتب عليهما إلا إضاعة الجهد وإهدار الموارد وتوقف التنمية ، وهما يؤديان في كثير من الأحيان إلى الغراب والدمار وسفك دماء ويفع المعياة والأحياء إلى مهاوى الفناء" (١٩٩٢/٢/١)، ويقول أيضا "إننا نؤمن بالمجتمع الذي يوازن بين الحق والواجب ويحترم حق الفرد وحق المجتمع على أقراده، ويناشد الجميع أن يؤدوا واجبهم لمسالح الوطن ككل دون أن تطفى فئة على فئة وبون أن تطفى فئة على فئة وبون أن تطفى فئة على فئة وبون أن تشفى فئة على شاهدى أفيه أحد إلى سواء السبيل" (١٩٨/١٠١١).

وإذا كان من طبيعة التكوينات الاجتماعية أن تعرف اختلاف المطوط المادية
بين الأفراد، فإن هذا لايكفى أن يكون مبررا لتتاحر الأقرباء والضعفاء أو الأغنياء
والفقراء، فالطرفان يشكلان مجتمعا واحدا لايمكنه أن يتقدم وهو منقسم على
نفسه متناحر بين مكوناته . يقول الرئيس: "أن ينهض الوطن بتناحر فئاته وقواء
الاجتماعية أبدا، وإن ينهض الوطن بأن نتصور فئة بعينها أنها وحدها المسئولة عن
إنجاز أهداف النهضمة، وإنما ينهض الوطن بتكاتف قواه في إطار عادل يحقق
إنجاز أهداف النهضمة، وإنما ينهض الوطن بتكاتف قواه في إطار عادل يحقق
مصلحة الجميع" (١/٥/١/١٠) . وهذا يعنى أنه لا الصراع الاجتماعي، ولاسيطرة
القلة يمكن أن يكون طريقا إلى النهضة، فطريق النهضة الصحيح هو طريق الأمة
المتماسكة المتحدة التي توفر لمواقع الإنتاج فيها علاقات عمل سليمة . "لا إخلال
فيها بالتوازن بين حقوق العمال ومصالح أصحاب الأعمال ومتطلبات الإدارة
القادرة الرشيدة، فتلك كلها حقوق ومصالح مشروعة تصب عطاها في تيار العمل
القادرة الرشيدة، فتلك كلها حقوق ومصالح مشروعة تصب عطاها في تيار العمل

الهطنى وهو تيارجارف لاينقطع ولايتوقف . بستهدف القائد التوصل إلى "تعزيز علاقات الإنتماء داخل مواقع الإنتاج وتهيئة المناخ المناسب لقيام توازن وثيق بين الإدارة والعمال يجعل من كل العاملين فريقا واحدا متجانسا يرى في نجاح مؤسساته نجاحا شخصيا له لأن عائد النجاح سوف يعود بالغير على الجميع "

وينتقد الرئيس مبارك أولئك الذين لايزالون يدافعون عن أحد أطراف الجماعة الوطنية ينبغى أن تؤثر على طريقة تفكيرنا بحيث نترك التشيع للبعض ضد البعض، ونتمسك بمناصرة التوافق والانتلاف بين مكونات المجتمع وصولا إلى تكوين اجتماعي منسجم ونسيج عضوي والانتلاف بين مكونات المجتمع وصولا إلى تكوين اجتماعي منسجم ونسيج عضوي قوى متماسك يعتبر ضرورة التقدم في عصر الأمم المتنافسة . يقول الرئيس: بعض الاقلام التي لم تزل تتصور أن إنصاف الفقراء يمكن أن يتم بإثارة البغضاء بين فئات المجتمع والتشهير بالقادرين ومطاردة الرأسمالية الوطنية كي يعاويها مرة أخرى الإحساس بأنها لم تزل في قفص الاتهام ، وأنها موضع شك دائم، وأنها لا تقف في وطنها على أرض ثابتة تكفل لها العماية المشروعة والأمان وتهيئ لها مناخا صحيحا يشجعها على الزيد من الاستشار والنشاط.

إن المفاظ على مصالح غير القادرين ... لا يتحقق أبدا بضرب مصالح القادرين أو إثارة مشاعر الكراهية نحوهم ، وإنما يتحقق بالدفاع عن دور أوأنك وهؤلاء وعن مصالحهم المسروعة العادلة دون افتراض قيام تتاقض حتي بين هذه المصالح لأن دائرة الوحدة في المعلحة هي دائرة واسعة رحبة بمكن أن تفيئ بظلالها الوارفة على كل من ييني صدرحا أو يزرع شجرة في ثرى مصر الفالدة..." (خطاب نوفير ۱۹۹۲).

وكان الرئيس مبارك قد أعلن في بدء فترة رئاسته الثانية التزامه بالتعايش الطبقي بعيدا عن الصراع ، وجاء التعبير عن هذا الالتزام وإضحا : "إننامع الفقراء حتى ينتصروا في معركة الحياة الكريمة ، ونحن مع القادرين وهم يقدمون عطاء الإنتاج وزيادة فرص العمل، ويؤدون حق المجتمع عليهم ، ويهذا الفهم يمكن أن تتعايش الطبقات بعيدا عن معراعات الفتن والأحقاد" (١٩٨٧/١٠/١٢).

وإنطلاقا من ضرورة التكافل الاجتماعى ، يدعو مبارك القادرين إلى الإسهام في تقديم المقدمات للمجتمع، وبمعنى آخر فهو يدعو إلى دور اجتماعى للفشات الاجتماعية القادرة من الناحية المادية من أجل تعزيز التضامن الاجتماعى بين مختلف فئات النسيج الاجتماعى القومى "قول القادر لابد أن يسهم في العمل لصالح غير القادرين، يشارك في بناء مدرسة، يعاون في تجهيز مستشفى بأحدث الإمكانات، يقوم مع غيره من القادرين بالاعمال التي لاتقدر الحكومة على متطلباتها المائية .. وعليه أن ينظر إلى احتياجات المجتمع حوله ويبادر إلى الإسهام في توفيرها " (١٩٨٨/١٠/٢١)

ونصل مع الرئيس إلى جوهر هذه النقطة الهامة : "إن الوطن لايحرز تقدمه إلا بتكاتف كل قواه وأسمام كل أفراده .. هو وطن الجميع : العامل وصاحب العمل، القادر وغير القادر، المستثجر والمالك، القطاع العام والقطاع الخاص ، نبنيه جميعا بالمحبة والجهد المشترك، وبالحفاظ على توازن المصالح بين جميع المواطنين وترابط المجموع الوطني في مسيرة خير يظلها السلام الاجتماعي" (١٩٩٧/٥/١).

ومن جبهة أضرى ، تساعد الوحدة الوطنية ، وحدة وتضامن النسيج الاجتماعي، على الالتفاف الوطني إلجماعي حول الأهداف القومية الطياء

فى أكتوبر ١٩٨٧ ، نبه الرئيس مبارك إلى أن "الضمير الوطني ينادى الجميع أن يلتغوا حول مكتسبات الشعب في اليمقراطية والعدل الاجتماعي والفرص المتكافئة. إن الالتقاء الوطني حول هذه الأهداف يجب أن يكون حلفاً قويا

148

منيعا ، يصون الحرية ويحارب التطرف وينبذ الإرهاب، ويثرى الشرعية الاستورية وتعدد الأحزاب، ويتطلع إلى المستقبل بالحلم والأمل ، بالعلم والعمل، وهذه هي دعوتناالهطنية (١٩٨٧/١٠/١٧) . في نوفمبر ١٩٨٨ دعا الرئيس إلى ضرورة "أن تكون كل الأراء صادرة من أجل بناء مصر، ولا بد أن نلتف جميعا حول أهدافنا القومية ... أناشد الجميم روح اليقطة والوجدة..." (١٩٨٨/١٠/١) .

كذلك تتطلب وحدة المشاكل التى يراجهها المجتمع وحدة الجماعة الوطنية فى مواجهتها لافرق فى مواجهتها لافرق فى مواجهتها لافرق فى هذا بين حاكم ومحكوم ومؤيد ومعارض لأن القضايا العامة هى يطبيعتها قضايا قومية نشترك جميعا فى التأثير بها إيجابا وسلبا، ومن ثم فإنه يتمين طينا أن نشارك فى مواجهتها والتصدى بقوة المصاعفاتها، أمامنا فى هذه المرحلة قضايا كبرى رئيسية نتطلب من الجميع الإسهام الإيجابي والمشاركة الصابقة ، فهذا هو الارتفاع بكل الهامات إلى مستوى الأحداث " (١٩٨٨/١٨٠٠).

ووفقا لتشخيص قائد المسيرة الوطنية ، فإننا نمر "بعرطة بناء شامل تتطلب من الجميع تجمعاً قويا من أجل السير نحو الهدف العام" ، ولهذا فإن "كل القوى السياسية مدعوة أن تسهم بالآراء والطول في نطاق أحكام الدستور والقوانين التي نلتزم بها جميعا" ، وإن نفعل ذلك إلا إذا كانت "كل القلوب تتبغى بصحوة صادقة والتزام وطنى في بناء النهضة" (١٩٨٨/٧٠٠) .

وتكاد الوصدة الوطنية القوية المتماسكة تبلغ المرتبة الأولى بين أهداف الجماعة الوطنية وهى تتطلق على طريق البناء الشامل، فهذا شرط أولى ضرورى لاغنى عنه للإنطلاق. يقول الرئيس مبارك: "أول أهدافنا وحدة وطنية متماسكة لايتسرب إليها وهم ولا يخلخلها عجز أو دس أو وقيعة ... معاركنا هى التي نقف فيها صفا واحدا لكي نتحدى معا كل العقبات ونتصدى معا لكل مايعيق بناء التصر بالإرادة الموحدة " (١٩٨٩/١١/١).

ومع هذا ، فمن الضروري أن تتنوع الاجتهادات البناط في مجال الوسائل والأساليب المحققة لهذه الأهداف والغايات ، وهو التعدد المبدع الذي يثري الأداء الوطني ويطوره، من هنا يدعو مبارك إلى "وهدة في الأهداف والغايات تحمى مسيرة الوطن وتنوعا خلاقا في الاجتهادات حول الوسائل والأساليب يثري المارسة ويطور الأداء" (نوفمبر 1941) .

وفضلا عن الوحدة الوطنية ، ويحدة الإرادة ، وتتوع الاجتهادات في الوسائل والأساليب المحققة للغايات ، فإن "الوح القومية هي التي يجب أن تسيرنا جميعا مهما اختلفت مواقفنا وتباينت أراؤنا لأن المسالح العليا للبلاد يجب أن تكون فوق كل اعتبار" (١٩٨٦/٧/٢٠) .

العدالة الاجتماعية :

في عمق نظرية مبارك في المجتمع يكمن مبدأ العدالة الاجتماعية ، فمجتمع المسموة والنهضة لايمكن أن ينجع في تحقيق هذه المهمة الكبرى بون تشامن وتكافل ووحدة إرادة حول الأهداف العليا وقوة التسبيج الاجتماعي المتوحد حول غايات النهضة . غير أن هذا كله بحاجة إلى شرط أبعد منه هو العدالة الاجتماعية. فيد قدمت اللجنة الضامية المشكلة في مجلس الشعب الرد على بيان رئيس الوزراء أصام المجلس في تقريرها العسادر في ٨ من يناير سنة ١٩٩٠ مفهوما متكاملا المعالق الاجتماعية شمل محاور خمسة هي : تكافؤ الفرص ، وعدالة توزيع الاحباء العامة ، وتوفير السلع والخدمات الأساسية للفئات محمودة الدخل ، وتحقيق التكافل الاجتماعية " وقالت اللجنة في تقريرها أن محمودة الدخل ، وتحقيق التكافل الاجتماعية تقوم على أساس : "إتاحة الفرص على الدخل أو العائد " وأن العدالة الاجتماعية تقوم على أساس : "إتاحة الفرص على الدخل أو العائد " وأن العدالة الاجتماعية تقوم على أساس : "إتاحة الفرص المتكافئة أمام الجميع لتحقيق التقدم المادي والمعترى ، ثم تترك الباب مفتوها بعد ذلك للتفاشا بينهم بالجهد والعلم والعمل " ، وأن عدالة توزيع الاعباء والتكافف

العامة تعنى "ضرورة تفاوت الأعباء العامة تبعا العجر والمقدرة وضرورة تناسب الأعباء طربيا مع القدرة المالية". وأضافت اللجنة في تقريرها أن "دعامة العدالة الاجتماعية في التوسع كما وكيفا في السلع والخدمات التي تفي بالاحتياجات الاساسية للفئات محدودة الدخل لتخفيف المعاناة عنها وضمان مستوى لائق من العساة الكويمة لها .. إن التكافل الاجتماعي يعني أن يؤدي القادرون حق المجتمع عليهم اعترافا منهم بأنهم ما جمعوا ثرواتهم إلا في ظل ما كفلته الدواة لهم من استقرار وأمن وجماية ، وإدراكا منهم المسئوايتهم الوطنية والاجتماعية تجاه غير القادرين في المجتمع، وهو ما يضمن تعايش الطبقات بعيدا عن صراع الفتئة ولاحقاد" . وتوصلت اللجنة إلى أن " العدل الاجتماعي جانبه المعنوي الذي لاينكر وهو إشاعة روح المودة والحب بين أفراد المجتمع مما يمكن من العطاء بفير حدود" ، وأن "العدالة الاجتماعية شرط ضروري لكل من الاستقرار السياسي والاجتماعي" ، وأن "ولاء الموان لوطنه وإقبائه على التضمية في سبيله ويذل الجهن والعطاء إنما يتوقف على مدى العدل الاجتماعي الذي ينعم به داخل هذا الوطن، واحدى ما يكلله له من مستوى لائق من الصاق الكريمة" .

يمتغظ الرئيس مبارك بمكانة هامة للعدالة الاجتماعية في نظامه، فهي "الأساس الراسخ للحكم ... لأ ن العدالة الاجتماعية بين قشات الشعب المختلفة هي التي تمفظ استواء اتزان مسيرة المجتمع وتصون وحدة الوطن وتقصى عنه عوامل التناحر والشقاق وتزيد من ترابط النسيج الاجتماعي وتماسك. لا تغريط في هذا الواجب الذي هو جزء من تعاليم الله عز وجل ، ولا خروج عنه أو تقليل من أهميته ومكانته في أصول الحكم " (نونمبر ١٩٧١) .

ويرى الرئيس مبارك أن الدولة المصرية والفئات القادرة والواعية تدرك مسئوليتها الوطنية والاجتماعية عن حماية محدودي الدخل فك كم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، غير أن الجزء الهام من الطول يتمثل في

قدرتنا على تحويل المجتمع إلى خلايا متكاملة للإنتاج ، فمن منا لا ينتج نعد له الوسيلة كي ينتج ، ومن يسمهم بقدر معين في الإنتاج نعاونه لكي يزيد انتاجه * (١٩٨٧/١٠/١) .

التوازن النسبي بين الأجور والأسعار :

وإذا كانت لجنة الرد على بيان الحكومة بمجلس الشعب في تقريرها الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٨٧ قد رأت أن أنوات تمقيق العدالة الاجتماعية تشمل التنمية الاقتصادية، والنظام الضريبي، والتوازن النسبي مِن الأجور والأسعار ، ومجانية التعليم - فقد نادي الرئيس مبارك بضرورة زبادة الأجور " في الجود التي لا تغل باقت مسابيات الإنتاج ، ولا تتعارض مع غسرورات الإعسلاح الاقتصادي" (١٩٨٨/١١/١٠) . وبريط الرئيس بين زيادة الأجور والإنتاج ، فهناك علاقية طريبة من الإنتياج والأجنور، كلميا زاد الإنتياج بمكن زمادة الأجنور : "إن معادلة الأسعار والأجور في مجتمع يتزايد سكانه على هذا النمو اللاهل لايمكن أن نتم في غيبة قضية الإنتاج، وبدون أن يدخل الإنتاج طرفا ثالثًا في معادلة الأسعار والأجور، فلن يتحقق سوى المزيد من الخلل الاقتصادي والتضخم وارتفاح الأسعار" (١ /٥/ ١٩٩٢) . ومن جهة أخرى، تساعد أنوات السياسة المالية على العد من التضخم، الأمر الذي يعود بالخبر على الكادمان وثوى البخل المحود. وقد أشار الرئيس مبارك إلى ذلك عندما قال : "بالنظر إلى اهتمامنا الفائق بالجد من الأعباء على الكانيمين وذوى البخل المحبود كان لابد من العمل بسرعة لإيقاف موجة الغلاء التي نتجت عن زيادة الأموال مع عدم زيادة الإنتاج بالقدر الذي تستوعيه الأموال، وهو ما يتطلبه وقفة سريعة وهازمة وضبط نفقات النولة وتعزيز مواردها وتشجيم الانخار" (١/٥/ ١٩٩٣) .

مجانية التعليم :

وتعتبر مجانية التعليم إحدى الضرورات التي اقتضاها العدل الاجتماعي

والشروع القومى

لتقريب الفوارق التى أثرت فى الماضى على فاعلية بعض فئات الشعب اجتماعيا ، محققة تأكيد مبدأ تكافؤ الفرص" كما ذهبت لجنة الرد على بيان المكومة أمام مجلس الشعب فى تقريرها الممادر فى ديسمبر ١٩٨٧.

وقد عبر الرئيس مبارك عن أهمية مجانبة التعليم من الناهبة الاجتماعية باعتباره بمثل علاوة اجتماعية وباعتباره ضرورة لفئات عريضة من الشعب لا تستطيم تحمل أعباء وتكاليف تعليم أينائهم، ويإعتباره وسيلة تزويد سوق العمل بالعمالة المدرية المتعلمة التي لم تكن لتدخل سوق العمل بهذا الوصف بون مجانية التعليم التي يتممل المجتمع بأكمله من خلال دولته أعباعها . بقول الرئيس مبارك تعبيرا عن هذا كله : "نحن ورثنا التعليم مجانا ، وهذا ميراث طبب، وعندما كنت صفيرا أبرس بقريتي فرحت بهذا ، لأنها تمثل علاية اجتماعية ، لايصح اليوم في ظل ظروف الناس الصعبة أن أسحب هذه العلاوة . هناك فئات عريضة لاتقدر على الدقم . ثم يجب ألا ننسى أن هذه المجانية قد أضافت إلى سوق العمل آلافا من الفنيين من خريجي الجامعات والمدارس المتوسطة والذي تمكنوا من المصبول على فرص عمل في الخارج، ويدون التعليم المجاني لم تكن لتتاح لهم هذه الفرص. ونصف العمالة الموجودة في الخارج من ثمار مجانية التعليم لذلك كله ، فضلا عن أنها حق دستوري، أنا ماتزم بالحفاظ على مجانية التعليم " (١٩٨٨/١/٢١) ولا يتوقف اهتمام مبارك بالتعليم عند حدود الدستور ، فالتعليم في رأيه هو "محور التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، نعم هو حجر الأساس للبناء الشامل " ، ولهذا فإن قضية التعليم هي "قضية أساسية جوهرية بجب أن تكون لها مركزيتها في فكرنا وفي حركتنا" (٣٣ برايو ١٩٨٧) .

مواجمة الغساد ء

ومن الوسائل الهامة لتصقيق الوحدة الاجتماعية والتضامن القومى مقاومة الفساد ، وينظر الرئيس مبارك إلى قضية الفساد ، وينظر الرئيس مبارك إلى قضية الفساد . متواجد بين الناس ، والقضية هي مقاومته. يشرح الرئيس هذه القضية بالتقميل : "الفساد هو أول خلل يصبيب بناء الإنسان، ومن ثم بناء المجتمع، وكل مجتمع في هذا الوجود منذ أن وجدت البشرية يضم في أفراده الصالح والطالح، دعاة الفير وعملاء الشرور. إن الفساد هو في عدم مقاومة الفساد.. وطيئا دائما أن نهيئ الإجواء الصالحة إجتماعيا وقانونيا لكي تكبح جماح هذا الضعف الإنساني ونحاصره في أضيق العدود ، وهذا يقتضى العمل على سد أي ثغرات في القوانين ينفذ منها طلاب الكسب الحرام، وهي مسئولية مستمرة ... إن حصارنا الفساد لم يتوقف ، وإن ما يضبط من وقائم الفساد لا يعبر عن خلال اجتماعي بقدر ما يعبر عن تسيب أفراد تحتاج دائما إلى سيطرة الانضباط المستمر " (٣٧ يولير ١٩٨٧)

ويضيف الرئيس مبارك إلى ذلك في أبريل ١٩٩٣ أن "سمات النظام في مصر وأداء الدولة لايمكن أن يُتهم بالفساد ، فليس لدينا ما يسمع بارتكاب فساد على مستوى النظام أو الدولة ، ولكن هناك أفراد بشر داخل مؤسسات الدولة قد ينمر فون ولكننا لا نتستر عليهم، وتكشفهم أجهزة الدولة الرقابية وتقدمهم المصاكمة ، ولا نفرق بين كبير أو صغير والكل سواسية أمام القانون؛

ومع ذلك ، فهناك من يلفذ نتائج عمل الأجهزة الرقابية والقانونية في التصدى للفساد كدخلات لنقد النظام نفسه وترويج الدعاية عن الفساد ، ويحيث يصل عملهم إلى حد الفساد. وقد حدد الرئيس مبارك هؤلاء "الذين كثر حديثهم عن الفساد في مصر، فهؤلاء – بدورهم – يستهدفون إضعاف جبهة الداخل، لانهم لايريدون أن يروا غير بعض الظواهر السلبية المحددة قياسا على ما يجرى في دول أخرى قريبة أو بعيدة وقياسا على حجم الانجاز الفسخم الذي يتم في مصر" ورد عليهم بقوله "إن كل الذين يتصنون عن ظواهر الفساد في مصر يستندون في أحدادث أخذت الدولة على عاتقها مهمة ضبطها وتمقيها ..



إننا جادون في مطاردته (أي الفساد) وتعقيه، لكتنا لا تملك في ذلك أن نتُخذ الناس بالشبهات ، أو أن نتصلط على حياته نتسقط أسرارهم أو نتعامل معهم بغيرما يقضى به القانون و لا نملك سلطة تتجاوز سلطة القانون وأن نفعل، لا نملك قرار يتجاوز حكم القضاء وأن أحاول (١٩٩٣/٥/١) .

التصدس للبطالة :

وإذا كان وقوف المجتمع وبواتنا مع الفئات الكادهة من أجل رفع مستواها الفنى والعلمى ومن أجل إتاحة الفرصة لأطفالها لدخول الدارس وتلقى التعليم في كل مراحله - من العدل الاجتماعي، فإن مساندة المجتمع والدولة الباحثين عن عمل من أجل لقمة الميش هو كذلك - ومن باب أولى -- من العدل الاجتماعي، من هنا ، تمتل قضية مواجهة البطالة مكانة هامة في أولويات الرئيس مبارك. "إننا نضع مشكلة البطالة في مقدمة أولوياتنا لأننا ندرك أهمية فتح مجال العمل المنتج الشريف أمام الملايين من شباب مصدر، غير أن الدولة لا تستطيع وهدها أن تتصدي لهذه المشكلة بأبعادها المتفاقعة كل عام " (١٩٨٩/١١) . ويضيف الرئيس توضيعا بحجم المشكلة "يكفي التعرف على حجم هذه المشكلة أن نذكر أن طينا أن نوفر فرصا جديدة العمل لعدد يتراوح بين ٥٠٠ ألفا إلى نصف مليون مواطن سنويا" (١٩٨٧/١٨٠١) ، من هنا ، تستهدف خطة التتمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة "مواجهة مشكلة البطالة . وسوف نستثمر في هذه الخطة ما يقرب من ١٤٠ ألف مليون جنيه في مشروعات اقتصادية توقر ٢٠٣ مليين فرصة عمل تستوعب أيضا كل الداخلين الجدد في سرق العمل " (دوسير ١٩٨٢) .



" - التبمقراطية في المشروع القومي:

إذا تماثلت شروط عملية التحول إلى الديمقراطية بين نظامين هاكمين، فإن الفارق الحاسم في تأثيره سبكون هو القيادة ؛ ذلك أن القيادة غير الديمقراطية تعتبر إعاقة وكبح لشروط السفراطية عن العمل ، في حين أن إيمان القيادة بالبيمقر اطبة سيمنح هذه الشروط قوة قايرة على العمل والتأثير ، بما يسير من تحقيق عملية التحول إلى الديمقراطية ، ويؤمن الرئيس مبارك بأنه لايمكن لعملية بناء النولة والمجتمع العصريين أن تجري في مصر بون أن تكون السلطة الشعب: يقول في تعبير حاسم عن هذا الإيمان : "إنتي أشد الناس إيمانا بالديمقراطية والتزاما بها في القول والعمل ، واقتناعي الجازم هو أن البيمقراطية وهدها هي التي تستطيع أن تضمن المشاركة الصحيحة ، وأن تطلق كل المبادرات وأن تضم: مساحبة العمل الوولني بنور يكشف الطريق الصحيح. إن إيماني العميق بالبيمقراطية لا ينبع من إعجابي بالقدمات النظرية التي تقوم طيها، لكنه يعود بنفس القدر إلى اقتناعي العميق بأن الديمقراطية هي أفضل السبل لترتيب الأوضاع السباسية في البلاد وإحاطتها بسياج قوى يصون مسيرة الوطن ويعصمها من الهزات والأمواج" (١٩٩١/١١/١٤) . كما يعبر عن الإعتقاد الأكيد بأهمية الديمقراطية ولم أشك يوما في أنه لاحياة بغير ديمقراطية ، ولا ديمقراطية يفيير معارضة ، ولا معارضة يغيير التنزام قومي بالأهداف والغايات" (١٩٨٥/١١/١٣)، وبعلن مبارك بوضوح أنه لاعودة عن الديمقراطية . "إننا اخترنا السبقراطسة منهاجيا للحبياة لا تجارية تتبعيرش لعنوامل النكوس عنهيا" . (\9AY/A/\o)

والآن ، نتسيقف تليسلا لنعسال : سا هو تعسور الرفيس سبسارك للديمقراطية؟ وما هو موقعها بين الأولويات القومية في ظل قسيسادته للعسمال الوطنق؟ وسا هي نظرته إلى هسروط

14

الديمقىراطية ؟ وكنيك يحندد المرهلة الراهنة التي تعضى فيها مصر عبلى طريق التحول الديمقراطية؟ وماذا يتوقع لمستقبل الديمقراطية أن يكون ؟

بداياً ، يتوصل مبارك إلى مقهوم البيمقراطية عبر قهم التجرية التاريفية التى مرت بها مصد فى المصدر الحديث فالحركة العرابية التى قامت شد الاستبداد وشد التنخل الأجنبي إنتهت إلى الاهتلال ، وبذلك لم نتمكن من وضع صد الحكم المطلق ، أن الحيلولة دون وقوع الإرادة الوطنية صديعة السيطرة الاستعمارية . أما ثورة ١٩٧٩ ورغم ما هققته من وحدة الصف الوطني شد الاستعمار من أجل الاستقلال والحكم الدستورى ، فلم تتمكن من تعقيق سلطة الشعب لاستمرار سلطة الاعتالال وسلطة القصد وخلو الثورة من المضمون الاجتماعي الذي يكرس إنجازاتها من أجل الأغلبية ، وتوقف التنمية التي تسيطر عليها توجيهات الإرادة الوطنية المستقلة.

وفي تقديم موضوعي لأهم مراهل التاريخ الوائي العديث، يرى مبارك أن ثورة ١٩١٩ لم تستطع الواء بكل طموحات أبناء مصر وتحويل أحلامهم إلى واقع يميشونه في طليعة الشعوب ذات التراث العريق والصغمارة المهيدة. وإمل هذا راجعا إلى عاملين أساسيين: أن الشكل الديمقراطي الحركة السياسية إنتهي إلى قيام عدد من الأحزاب التي لاتعكس الغريطة الاجتماعية للشعب المصرى والتي أخذت تتناهر فيما بينها على السلطة مستندة إلى حد كبير على تأبيد القصر وسلطة الاحتلال أنذاك دون اكتراث حقيقي بعملحة الجماهير. والثاني أنه لم يكن لهذه الثورة المضمون الاجتماعي الذي يضمن لها أن توجه إنجازاتها المسالح الفالبية الماحقة من أبناء هذا الشعب، وبذلك كانت ثورة شعبية على الاستعمار وحركة إصلاحية ذات أبعاد محدودة في الداخل حرصت قوى الاستعمار والقصر على عدم السماح لها بالتطور والتحول إلى حركة مستمرة التغيير الاجتماعي



الهادف إلى تغيير ميزان القوى الصماب جماهير الشعب" (١٩٨٧/٧/٢٣) .

وإذا لم تتمكن ثورة ١٩١٩ من تحقيق سلطة الشعب بسبب استمرار سلطة المحتل الاجتماعي" الذي يكرس المحتل الاجتماعي" الذي يكرس إنجازاتها لصالح الفالية الساحقة من الشعب، وبالتالي توقف التنمية ذات التوجه الجازاتها لصالح الفالية الساحقة من الشعب، وبالتالي توقف التنمية ذات التوجه الوطني والإرادة القومية في كافة المجالات منذ الاحتلال البريطاني في ١٨٨٧ - استطاعت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٧ أن تكون "تعبيرا عن إدارة شعبية عارمة تطالب بأن يكون حكم مصر الإبناء مصر" (١٩٨٧/٧/٣) ، وبذلك فإن "ثورة يوليد" غيرت وجه التاريخ في مصر" ، وحققت على الفريطة الإنسانية الكبر تحول عرفته مصر في تاريخ الحكم" (يوليو ١٩٨٨)، وتمكنت من تحقيق "تحولات عميقة لمسالح أغلبية أبناء مصدر ، فقامت بتصفية الإنسانية الكبر تحول عرفته ما أبناء مصدر ، فقامت بتصفية الإنسانية الإنتاج ، وبدأت مرحلة جديدة من التصنيع. ... وحققت الثورة مكاسب كبرى للممال والفلاحين بهدف تمكين كل مصرى من التمتع بحريته والحفاظ على كرامته والإسهام في بناء بلاده بكل جهده وطاقته"

وإذ ينظر الرئيس مبارك إلى تاريخ الحركة الوطنية المصرية ، تاريخ النضال من أجل سلطة الشعب ومن أجل التقدم، يستخلص "أول الدروس التي أخذناها بعد مرحلة النباء الاجتماعي في ظل ثورة ٣٧ يوليو" ، ويصيغ الخلاصة بقوله " إنه لا غنى للديمقراطية الاجتماعية عن الديمقراطية السياسية " ، ويمعني آخر ، فإن "الحرية مي حرية الإنسان في التعبير بمثل حريته في العمل ، وأن حق المواطن في المشاركة في اتخاذ القرار يوازي حقه على مجتمعه أن يوفر له العياة الكريمة طالما كان سباقا متقانيا في عملية " . وعلى وجه الإجمال ، فقد "واجهت مصر متغيرات عديدة قبل ثهرة ٢٧ يوليو ويعدها ، وكان التوازن أو عدم التوازن بين الديمقراطية المدياسية هو محور هذه التغيرات وإنتهي بنا المطاف

إلى الديمقراطية الاجتماعية التى لا تمجب الديمقراطية السياسية ، ثم إلى الديمقراطية السياسية التي تحقق الديمقراطية الاجتماعية (٥٩٨٢/٨/١) .

وهكذا يتأسس تصور مبارك للديمقراطية على استقراء تاريخ المركة الوطنية من أجل الحرية والمساواة والعدل طوال قرن ونصف، ومنذ بداية المشروع الوطني المصرى في ه ١٨٠ والخلوص إلى الدرس النهائي الذي يجمع بين الديمقراطية الاجتماعية (المساواة والعدل) ، والديمقراطية السياسية (الحرية) . ويستند هذا التصور إلى عمق التراث الوطني الذي يعرف الشوري" التي "هي في جوهرها سيادة رأى الجماعة والسير وفق ما يرتضيه المجموع والبعد في كل سلوك عن الفردية والاستبداد والتسلط " (خطاب المولد النبوي الشريف ، ١٩٩٢) . وومعني آخر فالديمقراطية المعاصرة هي المرادف للشوري ، لأنها النظام الذي يحقق "سيادة رأى الجماعة والسير وفق ما يرتضيه المجموع".

ويتسق رأى مبارك مع تصوره المجتمع، فليس لذهب فى الحرية والمساواة والعدالة إلا أن يكن متسقا مع رؤية المجتمع عند صاحب هذا المذهب ، وفى المحقيقة ، لايؤمن الرئيس مبارك "بمقرلات صراع يقوم على الاحقاد"، مستبعدا بنك الصراع الاجتماعي بأى صورة من صوره، ويدلا منه يؤمن "بالمجتمع الذى يوانن بين الحق والواجب ويحترم حق الفرد وحق المجتمع على أفراده، ويناشد الجميع أن يؤبوا راجبهم لصالح الوطن ككل دون أن تطفى ففة على ففة ودون أن تثور الفتنة ويحتدم الصراع الذى يهدم ولا يبنى ، ويقوض ولا يضيف ، ولا يهدى فيه أحد الى سواء السبيل" (١٩٨٩/١/١١).

كذلك ، لا تتحقق البيمقراطية مع الدكتاتورية أو حكم القلة وإنما تشترط المشاركة الجماعية . يقول مبارك تعبيرا عن هذا التحديد الواضح أن الديمقراطية "لانتحقق بحكم الفرد ولا تستقر بحكم الصفوة المميزة ، بل إنها تولد وتتمو وتترعرع في ظل المشاركة الجماعية عن طريق المؤسسات الدستورية " (١٩٨٧/١٠/١) .

والديمقراطية عند مبارك تقتضى شروطا، فهى "لاتنشأ ولاتزدهر فى قر اغ فمثلا تقتضى الديمقراطية الاستقرار ، ولهذا فإن "أول واجبات الرافعين لراية الديمقراطية هو أن يصرصوا على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ، لا نه السبيل الوحيد إلى البناء الديمقراطي الذي يتحقق بتراكم الخطوات الإيجابية في شتى جوانب الحياة المصرية ويتطلب تضافر جهود كل الوطنيين الشرفاء أيا كانت متى جوانب الحياة المصرية ويتطلب تضافر جهود كل الوطنيين الشرفاء أيا كانت ديمقراطية الثقافة" (رسالة الرئيس لمهرجان القاهرة السينمائي (١٩٨٢/١٢/١١) . ولايمكن الديمقراطية التي نسعى إلى أيضاء "يعتبر "المواطن المتعلم عنصر اساسي القيام الديمقراطية التي نسعى إلى تثبيت أركانها في مجتمعنا " (خطاب مبارك أمام مؤتمر مصر عام ٢٠٠٠ في

مغموم الديبقراطية :

أما الديمقراطية كمفهوم – أو تصور فتعنى في خطابه السياسى "أن يكون
حكم الشعب بالشعب ولصالح الشعب" (١٩٨٢/١٠/٢٣) . ويتخصمن هذا "حق
الشعب كله، حق كل مواطن في أن يشارك في القرار بالانتخاب الحر والرأي العر"
(١٩٨٨/٢/١) ، ذلك أن "جوهر الديمقراطية هو الحرية " الحرية من أجل الشعب
وللشعب – الحرية التي تجعل من الديمقراطية وسيلة فعالة لإتخاذ القرار عن طريق
الأغلبية وتوسيع دائرة المشاركة الجماهيرية في تقرير السياسة العامة وصنع
القرارات وتوجيه الحكم لمسلحة السواد الأعظم من الشعب، وإتاحة القرصة للأقلية
لكن تعبر عن رأيها وتسهم في رسم السياسة واحترام الحريات والحقوق الأساسية
للأفراد والجماعات والمساواة أمام القانون" (١٩٨٣/٥/٢٨) .

وإذا كانت المصرية تمثل جوهر الديمقراطية عند مبارك ، فإن الصرية ذاتها تعنى 'حرية الإنسان في التعبير بمثل حريت في العمل' ، وبذلك فهي تجمع بين الحرية السياسية والحرية الاجتماعية ، وبعبر الرئيس مبارك عن الحرية في المجتمع تعبيرا ساميا عندما يجعلها "ثروة مشتركة، في قوله "ثروة الحرية التي نشارك جميعا في ملكيتها" (١٩٨٩/١١/١١) . ويشير مبارك إلى ما الحرية من تأثير، فهي تفجر في الإنسان الفرد وفي المجتمع "القدرة على العطاء إبداعا وخلقا وابتكارا وترابطا بين أبناء الوطن" .

ولا يمكن لحق اتضاذ القرار أو المشاركة في صنعه أن يكون سليما وأن يسفر عن قرارات صائبة دون معرفة ، فالمعرفة والعلم شرط لكي يأتي القرار صحيحا . ومن هذا ، فإذا كانت الديمقراطية في حق الشعب في اتخاذ القرار ، فإن "حق الشعب في أن يعلم هو ركيزة حقه في اتخاذ القرار ، وإلا فكيف يشارك المواطن في القرار إذا لم يكن يعلم وكيف يصدر الشعب القرار السليم إذا كان ما يعلمه مضللا بعيدا عن الصدق مخفيا الحقيقة مروجا لما يخدع" (١٩٨٨/٧/٢٠).

وإذا كان تصور مبارك للديمقراطية يجمع بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية ويوازن بينهما، كذلك فإن تصوره للحرية يوازن بين حرية الفرد ونظام المجتمع متوصلا بذلك إلى الحرية الملتزمة "التي لا اعتداء فيها على حق الفير ولا تجاوز يسمئ إلى مصلحة المجموع ، ولا إخلال بالتوازن المطلوب بين المصالح المختلفة ... إنها الحرية ... ذات الضوابط التي تصمى من الفوضي وتضمن ألا تتحول الأوضاع إلى همجية مدمرة تنذر باوضم العواقب وتهدد المجتمع بالمعودة إلي الوراء والقضاء على المكاسب التي حققها الشعب على طريق الديمقراطية" (١٩٩٢/٢/١) .

وأخيرا ، فإن الأوضاع الداخلية والفارجية في العصر الصاضر تقتضى التتبيه إلى أهمية الأمن القومي عند التفكير في التصور الملائم لسلطة الشعب . وكما كان الاهتمام بالتعبير والعمل ، أو بالكلمة العرة والفرصة المتكافئة في مجال البحث عن الرزق كذلك يأتى الاهتمام بالأمن الوطني ، أمن الجماعة القومية، ليضاف كعنصر مكمل من عناصرتصور مبارك للديمقراطية . يقول في خطاب في

نوفمبر ١٩٩١. 'أصبح المزج من عناصر الديمقراطية السياسية ومتطلبات العدل الاجتماعي غير كاف لضمان مسيرة تقدم المجتمعات مالم يصبح كل ذلك مرتبطا بالمعقلظ على الأمن الوطنى لأن الإخلال بأى من هذه العناصر الثلاثة أو بالتوازن العقيق الذى يجب أن يقوم بينها كفيل بتهديد المصالح القومية العليا وتخريب النسيج الاجتماعي للوطن" (١٩٩١/١/١٤).

وفى النهاية يتضمن تصور مبارك للديمقراطية معابير لتقييم مدى ديمقراطية أي بلد من البلاد أو دولة من الدول، وهذه المعابير هي "عدة مؤشرات يمكن الاهتداء بها لمعرفة مدى اقتراب هذه الدولة أو تلك من المنهج الديمقراطي .. وأهمها أسلوب اتضاذ القرار عن طريق الأغلبية ، وتوسيع دائرة المشاركة الجماهيرية في تعزيز السياسة العامة ، وصنع القرارات، وتوجيه الحكم لمسلمة السواد الاعظم الشعب، وإتاحة الفرصة للأقلية لكي تعبر عن رأيها وتسهم في رسم السياسة واعترام الحريات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات والمساواة أمام القانون" (١٩٨٣/٥/١) .

واقع الديبقراطية في مصر :

وإذا انتقانا من التصور إلى الواقع ، نجد الرئيس يؤكد أولا على أن المرطة التن نعيشها لا تعرف سوى الشرعية الستورية كاساس للمكم وذلك بعد أن أسلمت الشرعية الثورية زمامها منذ سبتمبر ١٩٧١ للاستور. وتحتل المؤسسات مكانة أساسية في هذه الشرعية الدستورية إعتمادا على أن للقانون مكانة من النظام الديمقراطى ، وتعتبر الأحزاب السياسية جزما من هذه المؤسسات بإعتبارها القناة الرئيسية للمشاركة الشعبية. كذلك تحتاج الديمقراطية إلي المؤسسة الإعلامية الحرة إنطلاقا من أن الحقيقة هي الحق الأول للمحكوم على الخاكم ، وأخيرا فإن للأمن أهميته في واقع التمول الديمقراطي المصرى. ونمضي مع خطاب الرئيس نلقى الضوء على هذه العناصر المتعدة في واقع الديمقراطية المؤسرية .

أولا : يحدد الرئيس مبارك المسار الذي اتخذه تطور التحول الديمقراطي في مصر حين يقول لقد "اسلمت الشرعية الثورية زمامها الى الشرعية الدستورية ، وخطونا إلى أعتاب الديمقراطية السياسية متأخية مع الديمقراطية الاجتماعية، ويدأنا إعادة بناء الدولة على أسس سليمة تهيئ كل القرص للمشاركة الشميية في صنع القرار وفي تنفيذه" (١/١٥/١٠)).

ثانيا : يمثل القانون مكانة القلب من النظام الديمقراطي حيث مبدأ سيادة القانون من ناحية ، والمساواة أمام القانون أو تطبيقه دون تمييز من ناحية أخرى . وكان هذا جليا منذ بداية حكم الرئيس مجارك حين أكد أن "سياستنا المحددة والقاطعة هي أن المواطنين أمام القانون سواء" (١٩٨١/١/٣٢) . وهذا هو المعنى الذي أعاد الرئيس التأكيد عليه من جديد أمام السلطة التشريعية المصرية في الثالث من أكتوبر عام ١٩٨٢ عندما أعلن أنه "ينبغي التشريعية المصرية في الثالث من أكتوبر عام ١٩٨٧ عندما أعلن أنه "ينبغي أن يستقر في نفوسنا وأذهاننا جميعا أننا أمام القانون سواء بصرف النظر عن مواقعنا وأرائنا ومواقفنا لأن الوطن – كما سبق أن قلت مرارا – وطننا جميعا ، والقانون مرجعنا الأول والأخير في تصديد المقوق والواجبات وتحقيق التوازن بين المصالح المشروعة الأقراد والجماعات " . وهكذا نخلص مع الرئيس إلى تقرير " أن سيادة القانون هي أساس الحكم في الدولة، وأن استقلال القضاء وحميانته هي الضمان الاساسي لحماية المحقوق والحريات لجميع الهراد الشعب » (١٩٩١/١/٧/)

ثالثا : تمثل المؤسسات التشريعية مكانة اساسية فى الحياة الديمقراطية ، ويرجع ذلك الى ان الدستور هو اساس الديمقراطية ، والى ان « الديمقراطية لاتتحقق بحكم الفرد ولاتستقر بحكم الصفوة المديزة ، بل انها تولد وتتمو وتترعرع فى ظل المشاركة الجماعية عن طريق المؤسسات الدستورية وحيث يكون لكل فرد موقعه ودوره فى توجيبه أجهزة الحكم وتحديد مسار



السياسة العام » (۱۹۸۷/۱۰/۲) في مقدمة هذه المؤسسات الشرعية تأتى والسلطة التشريعية « مجلس الشعب هو سيد قراره بحكم قانونه والائحته ، وهو يمارس سلطة التشريع ونحن نريد للمارسة الديمقراطية تحت قبة المجلس ان تصل إلى أقصاها من الغالبية والمعارضة، وهذا يقتضى إرساء التقاليد البريانية الرشيدة التى تحقق التعلون الأيجابي الفعال بين الرأى المؤيد والرأى المعارض٠٠٠ » وينظر الرئيس الى مجلس الشعب بإعتباره «بيت كل الشعب ، وهو الملجأ والملاذ لكل مواطن على أرض مصر ٠٠»

اما القضاء فهو « صمام الامن الديمقراطية والحرية وهو حصن المواطن المسرى ، • أن سمة القضاء المسرى النزاهة وأن قضاة مصر كانوا دائما القنوة والمثل ، حيث أبوا بورهم ومازالوا يؤدونه بكل الأمانة والشرف حتى يكون القانون هو السيد ، وحكمه هو الفيصل ، ولا أحد فوق القانون مدة (١٩٨٥/٤/١) ، وقد أكد الرئيس هذا المعنى في خطابه الذي استهل به مدة رئاسته الثانية في ١٢ اكتوبر ١٩٨٧ حين قال :« أن القضاء في مصر ، هو الامين على سلامة تطبيق القوانين وإقرار العدل ، إن القضاء هو الصورة المثلى في الالتزام بنص القانون وسيادته وفي أقرار عدالة معصوبة العينين يستوى أمامها الكبير والصغير»

ومن المؤسسات الشرعية الشعبية اللامراب السياسية وفى هذا المجال ينبه الرئيس مبارك الى اننا يجب ان ندرك دائما أن النظام الحزبى ليس مجرد اسماء ولاقتات وشعارات ، بل أنه تجميع لشرائح اجتماعية على اساس وحدة الفكرة وتقارب المسالح ، وتشابه الرؤية المنهج المناسب النهوض بالمجتمع. وحتى تنهض الديمقراطية لابد ان تنهض الاحزاب ولانهضة حزبية بغير مبادئ وأفكار وبغير التزام صارح بمصلحة المجموع

والمصالح العليا للوطن وتقدير واع لأن الحزب هو مدرسة للعمل السياسي الرشيد وساحة لإعداد أجبال متعاقبة من الشباب المتمرس على هذا العمل يقهم وأقتاع بعيدا عن المتاجرة بالمبادئ والمواقف » (١٩٩٠/١٢/١٥) ويؤمن معارك بأن أحزاب المعارضية تشكل حزءا من نظام المكم جنبيا إلى جنب مم الاغلبية، فالاقلية المعارضة والأغلبية الماكمة عنصران يتكون منهما النظام الحاكم ويؤكد الرئيس أن « الوصول الى الحكم أمر مشروع لأي قوى سياسية وله اساويه الذي يحدده النظام الديمقراطي الذي يقوم على الاقتناع والمجة وإكتساب الجماهير والقدرة على المصول على اصوات الناخبين » (تصريحات مبارك في ١٩٩٣/٤/٢١) وتمنح الديمقراطية المصرية للإمراب مربة النشر والتعبير ، وقد عبر الرئيس مبارك عن هذا عندما قال : « لايوجد ادني قيد على حرية الامزاب في النشر والتعبير واننا ان نلجأ الى اية اساليب ملتوية لاعاقة مهمتها اواجهاض رسالتها ، بل ان ستبلنا هو التنبية بالاتصالات التي ينتجها العمل السياسي إلى ماهق خاطئ أو ضار بهند مصلحة عامة (١٩٨٦/٧/٢٠) ويقول مبارك في المناسبة نفسها في المؤتمر العام الرابع الحزب الوطني « حرصت على التشاور وتبادل الرأي مع قادة احبزاب المعارضية في كل الظروف التي تقتضي اتخاذ موقف قومي موحد وتستلزم تضافر جهود كل أبناء مصر الاوفياء ويدعو مبارك الميدات المهنية والنقابات إلى المبادرة بالعركة الديمقراطية " لعقد ندوات وإعداد بحوث وإجراء الحوار للتوصيل إلى أفضيل مقترهات محددة تمثل حصاد فكر الجميم ٥٠ هذا هو المنهج العضاري الذي يؤدي بالفعل الي حل المشاكل " (١٩٨٨/١٠/٢١ حديث الرئيس للاهرام) المؤسسة الهامة الاخيرة من بين المؤسسات الشرعية هي المؤسسة الإعلامية والتي تضم الصحافة والاذاعة والتليفزيون وغيرها من وسائل الاتصال

الجماهيري الحديثة يقول الرئيس مبارك « أنا مؤمن بحرية التعبير ووجود الرأى والرأى أخر ، أقدر الرأى المعارض» ١٩٨٦/٣/١٠ لصحيفة الرأى المارض» ١٩٨٦/٣/١٠ لصحيفة الرأى العام الكويتيه) - ويعبر الرئيس مبارك عن اهمية حرية الرأى قائلا « بدلا من أن يظل الرأى المعارض مكبوتا نترك له حرية الاقصاح والتعبير والمشاركة ، نقول المعارض قل ماتريد أن تقوله الناس ، وإذا وجدت في هذا الرأى الصالح اناقشه واتبناه وإن لم أجد فيه ذلك فالشعب هو الذي يحكم » (١٤/١//٢٤ حديث لمجلة كل العرب)

وتستمد المؤسسة الإعلامية اهميتها من كونها وسيلة إيمنال المقيقة ، ووسيلة الوفاء بعق الشعب في أن يعلم حتى تأتي مشاركته صحيحة ، ووسيلة الربط بين الحكومة والشعب بقول الرئيس : « أن المقيقة بكل أضوائها وظلالها هي الحق الأول للمحكوم على الحاكم وهي السبيل الاقوى والأفضل لبناء الثقة وهي اللغة الوحيدة التي لن أتحدث يغبرها مهما كانت قسبوة الظروف التي تواجبهنا" (١/٥٠/١٨) والصحافة رسالتها التي يحددها الرئيس مبارك في اللعالم الصحيح أما ماهية الاعلام المنحيح فيقدمها الرئيس بوضوح فهواليس في مجرد نقل الغبر المنحيح أو نشس الفكرة التي تعبر باسانة عن اشتناع كابتها ، بل أن الاعلام الصحيح يجِب أن يختار الإتجاه الصحيح، وهذا الإتجاه هو خير المجتمع والتطوربه الى الأفضل والأصلح وتنمية مقوماته الاساسية والتي تقوم على اسرة فاضلة وتجمم مترابط وعدل سياسي وامان اجتماعي واحترام المقوق والحريات» وإذا كانت هذه هي رسالة المنحافة ، فان مسئولية المجتمع ندو صحافته تقتضي أن يسهم في تخفيف الضغوط وتذليل العقبات امام الاعلام الصحيح» (١٩٨٥/٣/٤) وأكد الرئيس مبارك على حربة المؤسسة الاعلامية عندما نكر انه لم يعد هناك قيد على حرية الإعلام

سوى الالتزام بالسئولية الوطنية نحو قضبايا المجتمع، كما أن العلاج الوحيد لاخطاء الديمقراطية والحرية لايكون الا بالمزيد منها (١٩٨٨/٤/٢) وعاد الرئيس الى التأكيد على هذه الحرية الاعلامية في مابو ١٩٩٧ عندما قال و إننا نعتبر حربة الصحافة واحدة من المقومات الاساسية النظامنا الديمقراطي ونحن نناصير حقها في أن تكشف عن أوجه القصور ومواطن الزلل بالخبر الصحيح والرأى النزية والنظرة الصابقة المضوعية بعبدا عن أساليب الاثارة والتهويل، (١/٥/٢/٥/١). أنها قناعة أكيدة تلك التي يؤمن بها الرئيس مبارك حيال حرية الصحافة وقد كان التعبير الأخر عن هذه القناعة في أول مايو ١٩٩٣ عندما بين ان صحافتنا « صحافة حرة تمارس يورها في الرقابة والتقدم لاسلطان عليها سوى القانون". وهذا تبرز أهمية القيادة المؤمنة بإعتبارها أحد القواعد الأساسية للمجتمع الديمقراطي، يقول مبارك : "إنطلاقا من إيماني الثابت بأن الصحافة الحرة تمثّل ركنا أساسيا في المجتمع الديمقراطي، تحررت المحمافة المصرية من كل قبود الرقابة وتعاظم دورها في ترشيد العمل الوطني ، وتنوعت الاجتهادات والأراء على صفحاتها، وأتبحت الفرصة لكل صاحب رأى وفكر، وأصبح الرقيب على كتاب مصر هو ضميرهم الوطني وإحساسهم يطبيعة التحديات التي تواجه الومان وتقديرهم المسئول الخطأ والصنواب دون تدخل أو اعتراض من أحد .. ولم نسمح الأنفسنا أبدا بأن نتدخل كي نمنم قلما أو نصحب فكراء لأننائريد المارسة الديمقراطية اكتمالها المنصيح، وإن تكتمل المارسة الديمقراطية في غياب فكر ناضج الرأى العام خريد الأمور على حقيقتها ويميز بين صحيحها وفاسدها " (١/٥/١٥/١). ويقم هذا العبء بكل تأكيد على المؤسسة الإعلامية الحرة .

ويمكن القول أن هذا التصور في حرية التعبير والرأى وحرية المؤسسات

التى تعتبر قنوات التعبير والرأى ما كان لينهض دون تصور آخر لمبارك فى الإنسان والمجتمع وهو "مجتمع الشورى والتعدد" بإعتباره "المجتمع الجدير بالإنسان الذى ولد حرا لكى يستمتع بالحرية ويحترم حريات الأخرين" (١٩٩١/٧/٢٢) .

رابعا : العلاقة بين الديمقراطية والأمن . وقد أوضح مبارك هذه العلاقة منذ وقت مبكر حين قبال "إن التوازن والتكامل بين ضرورات الأمن ومتطلبات الديمقراطية هو النهج القويم الذي لايضحى بالمسالح العام وفي الوقت نفسه لايجور على حق قانوني أو دستوري (خطاب عبيد الشرطة خسسه لايجور على حق قانوني أو دستوري (خطاب عبيد الشرطة . وفي هذا المجال، فإن الهدف من إعلان قانون الطوارئ منذ أكتوبر ١٩٨٨ . وفي هذا المجال، فإن الهدف من إعلان قانون الطوارئ منذ أكتوبر ١٩٨٨ . هو "القضاء على الإرهاب وصواجهة أي عملية ضد أمن البلاد" (١٩٨٠/١٠/١) . ومن هنا ، تعهد القائد منذ البداية "بتطبيق هذا القرار في النطاق المحدد الذي تحتمه المسلحة القومية ويفرض حق الشعب في حريته وأمنه وأمانه" (١٩٨٤/١٠/١) .

ويرتبط الاستقرار بالأمن، ومفهوم الاستقرار عند مبارك "لايمنى الجمود. أو الإحجام عن الحركة لأن التقدم لا يتم إلا بالحركة المستمرة إلى الأمام والإضافة اليومية إلى ما تحقق بالفعل ، ولذلك فإن الاستقرار المطلوب هو الاستقرار الديناميكي (المتحرك) الضلاق الذي لا يعادى التطور والتجديد ولا يقف حجر عثرة في وجه التقدم" (١٩٨٢/١٧/٣) بل إنه "الاستقرار الراسخ الواثق الذي يهيئ الأضواء الصالحة التغيير الذي ننشده ونسمى إلى إحداثه بالدراسة المتأتية والتخطيط العلمى المدروس والتماسك الاجتماعي والتسامح الديني والفكري" (١٩٨٢/١٧/١). والاستقرار هو الطريق المتمية وهو الوسيلة لتعزيز الأمن الوطن والسلامة المواطنين ، وهو

أسلوب حماية الإنجازات التي حققها الشعب (١٩٨٧/١٧). وتشكل الديمقراطية وسيلة حماية الاستقرار كما أن الاستقرار هو "الجو" الذي يمكن أن تعمل فيه الديمقراطية وسيلة حماية الاستقرار والاندهار ... إن الحكم الديمقراطي يمكن أن تعمل فيه الديمقراطية الاستقرار والازدهار ... إن المواطن الذي يحميه القانون في الدولة الديمقراطية يكرس نفسه لحماية القانون من أعداء في نوف مبر 1٩٨١ عندما قال: "إن نظامنا الديمقراطي هو في خدمة الاستقرار، الديمقراطية تأمين للوطن والمواطن الديمقراطي هو في خدمة الإدادة والمشاركة في اتخاذ القرار على كافة المستويات ، وفي كافة الاستقرار ، الديمقراطية ، والوطن الحريج بأن يعيش على أرضه مواطن حر الوطن الذي يملك إرادته يمارس هذه الإدادة تعبيرا عن إرادة المواطنين الوطن الذي يبني بالشوري لا يحجب المواطنين عن صنع القرار . هذا الوطن الذي يبني بالشوري لا يحجب المواطنين عن صنع القرار . هذا الوطن الذي يبني بالشوري لا يحجب المواطنين عن صنع القرار . هذا الاساسية التي لا يختلف عليها اثنان تكون حماية للاستقرار ، والاستقرار ، والاستقرار ، وكيزة لكل تطور" (١٩٨/١١/١١) .

فاسسا : يقدم الرئيس مبارك الأدلة على ما تم تصقيقه على طريق التصول الديمقراطي. وهذا الذي تم التوصل إلي تحقيقه ليس قليلا ، بل إنه يمثل مركة رائدة في مسيرة شعوب العالم الثالث نحو الحرية والديمقراطية (١٩٨٦/٧/٢٠) . إن الحياة السياسية في مصر أصبحت قائمة على أسس ديمقراطية لا ينكرها إلا مكابر ولا ينال منها إلا أعداء الديمقراطية ويضيف مبارك إننا نحكم ... في ظل حماية ديمقراطية تتيم لكل مواطن أن يناقش مشكلاته خلال القنوات الشرعية - في النقابات والهيئات - في مجلس الشعب، في المحصف بكل الوسائل الديمقراطية المشروعة م

الحرة في صحافتنا القومية والحزبية على السواء هي الكلمة التي يقرؤها الحرة في صحافتنا القومية والحزبية على السواء هي الكلمة التي يقرؤها الناس فتسهم في تشكيل أرائهم قبولا ورفضا وتأييدا أو معارضة .. إن جميع الأقلام في مصر كبيرهم وصفيرهم يعترفون بهذه الحقيقة التي أصبحت جزء الاينفصل عن كيانه البيمقراطي وعلى مدى ثماني سنوات لم تصجب كلمة واحدة ولم يصرم قلم واحد من التعبير". ويضيف الرئيس تصجب كلمة واحدة ولم يصرم قلم واحد من التعبير". ويضيف الرئيس والرقابة في وضح النهار، وتذاع مناقشاتها على الشعب ، وإذا راجعنا أعمال مجلس الشعب في دوراته الأخيرة المتعاقبة رأينا بالدليل العاسم على إتاحة الفرصة الكاملة للرأى الأخرجتي أنه حظى بالنصب الاكبر في معظم المناقشات ، وهذه الظاهرة طيبة نشجعها ... كما لاحظنا أن حزب الأعلبية يختلف حتى مع حكومة الأغلبية في بعض الشئون الهامة ، ولا يتحدد في إبداء الرأى لأن الهدف أولا واضيرا صدالح الشسعب"

ومهما يقال في تقييم المرحلة الراهنة من التحول إلى الديمقراطية على الأرض المصرية ، يهتم الرئيس مبارك بتقديم بعضى النقاط الرئيسية المسامة لكل تقييم : إن "البناء الديمقراطي .. يتحقق بتراكم الفطوات الإيجابية في شتى جوانب الحياة المصرية ، ويتطلب تضافر جهود كل الوطنيين الشرفاء أيا كانت مواقعهم (١٩٩٥/١/٧٥) ، والنقطة الثانية هي أننا "لاندعي أننا وصلنا في طريق الديمقراطية إلى نهايته، ولا مكنا تزعم أعرق الديمقراطيات في العالم (١٩٨٧/٢/٣٢) والنقطة الثالثة هي أن "خطوانتا نصو البناء الديمقراطي تمرف موقعها تماما قبل اتخاذ أي خطوة بحيث يجري كل تقدم في توقيته الصحيح وسياقه التاريخي السليم" (١٩٨٢/٧٠٠)

من هنا ، يدعو الرئيس مبارك إلى أن "تكون كل الاتجاهات حريصة على هذا الكيان الديمقراطي (الذي حققناه حتى الآن كتطورتاريخي لنضال الحركة الوطنية المصرية منذ بداية بناء مصر الحديثة) ، دائبة العمل علي تنميته وحمايته لأن الديمقراطية تظل الجميع وترعى الجميع، وان تكون ديمقراطية إذا كانت لفريق دون فريق ... إنني أطلب من الجميع مزيدا من الحرص على الديمقراطية ، مزيدا من العمل على نموها في الأجواء الصحيحة السليمة . إن شعبتا صاحب الرسميد الحضاري الهائل والتجربة النضائية الحافلة قادر على تطوير البناء الديمقراطي بممورة مستمرة حتى يرتقع البناء " (١٩٨٩/١/١١) .

كذلك يدعو الرئيس مبارك إلى تعميق الديمقراطية ، فقد دعا في خطابه أمام المؤتمر الثانى للحكم المحلى في (١٩٨٥/١/١٥) الى "تعميق مفهوم الديمقراطية" ، وبعا في ذكرى ٥٠ مايو وعيد مجلس الشعب في (٥٠/٥/ ١٩٨٤) إلى أن تكون "الإيجابية" وسيلة تعميق الديمقراطية ، وكذلك نادى بأن "نوجه جانبا أكبرمن فكرنا ومركتنا لتعميق المفاهيم الديمقراطية الأصيلة التي تضمن حماية المسالح الأساسية الشعب في المدى القريب والبعيد وتعزز اركان السلام الاجتماعي ووقاية مصر من ويلات الصراع وهزات التور وعدم الاستقرار" (١٩٨٤/١/٢٤) .

وهذا كله يعنى أن التصول إلى الديمقراطية لاينتى دفعة واحدة ، بل هوخطوات متدرجة لكل منها وقته الصحيح في السياق التاريخي السليم أي وفقا لما تقتضيه ظروف المجتمع وإرادته على تحقيق سلطة الشعب .

إن دعوة مبارك إلى تعميق الديمقراطية ، وإدراك مبارك اتدريجية تحقيق غطوات التحول الديمقراطي يفترضان كلاهما أن المستقبل سيشهد مزيدا من الديمقراطية ، ومزيدا من اكتمال ونضج التحول الديمقراطي في مصر. إن النظر إلى الديمقراطية بإعتبارهاعملية تطور وصيرورة مستمرة ، يعنى رؤية تفاؤلية للمستقبل ، فنضج الديمقراطية في مصر سيتم بالضرورة غير أنه بحاجة إلى مزيد من الهقت ليزداد رصيده في المستقبل ، وسيشهد المستقبل مزيدا من حضور وتجلي شروط الديمقراطية ويخاصة شرط المصحوة الثقافية ، وشرط النهضة الاقتصادية ، وشرط النمو الاجتماعي السوى بعيدا عن تشويهات التاريخ التي تم فيها التطور في ظل سلطة الاحتلال وسيطرة القلة مع القصر على سلطة الشعب، وسيطرة الأجانب على ثروة الشعب منذ أوائل سبعينات القرن التاسع عشر وحتى عام ١٩٥٧.

وفى إحدى فقرات خطاب الرئيس مبارك ، يتكشف لنا هذا النظر المتعمق إلى المستقبل كرصيد زمنى يحتاجه تحقيق البناء القومى ، وإيجازمطالب الفلاح في تحقيق إعادة البناء ، يقول الموئيس مبارك بدقة : "إن إعادة البناء في حياة الشعوب لا تتم بين يوم وليلة ، ولا تحققها فئة معينة من فئات الشعب دون آخرى ، بل إنها نتطلب تحركا قوميا واعيا تكون له فلسفته المتفق عليها ومنهجه المتكامل كما أنها تستلزم ترابطا قوميا وتضامنا وثيقا بين كافة الفصائل السياسية والاجتماعية في موكب واحد يتقدم نحو الأهداف التي يتعقد عليها إجماع الامة" (١٩٩١/٥٠)

إن إصرار مبارك على الالتزام بمجانية التعليم ، وإعلانه لعقد مبارك لمحو الأمية في التسعينات، والتزامه المستمر بالعدالة الاجتماعية كأحد الأسس الراسخة التي يقوم عليها النظام السياسي المصرى في ظل قيادته، وتكريسه التنمية الاقتصادية بإعتبارها الأولوية الأولى النظام حكمه، ودعوته إلى النهضة الثقافية ، كل هذا يعنى أن مبارك يعمل على تحسين شروط التحول الديمقراطي لدفع العملية الديمقراطية إلى مراحل أكثر تقدما، فهذه جميعا عوامل تتفاعل – في إطار زمني مستمر – لتنتج في النهاية مجتمعا يتمم بالوسطية والوعى والقدرة أن الاكانية الاقتصادية مما يعنى المزيد من الديمقراطية، أو المزيد من سلطة الشعب نفسه بنفسه بنفسه بنفسه وننفسه .

غير أن المستقبل كما يتضمن وعدا بالزيد من نضج الديمقراطية في مصر، كذلك يضم إحتمالات سلبية تنجم عن عمل أعداء التحول إلى الديمقراطية . وقد حدد الرئيس مبارك أعداء الديمقراطية المباشرين في مستغلى المناخ الديمقراطي والإرهاب ، وفي نوفمبر ١٩٩٢ عبر مبارك عن هذا التحديد بقوله : "وأولى متطليات الديمقراطية هي أن تدرك الفئات النشطة سياسيا وفي مقدمتها الأجزاب أن هناك قضايا معينة يجب أن تبقى بمنأى عن الزايدة الرخيصة والإتجار بالمواقف نظرا لأنها تمس مصالح الوطن العلياء ويتضاعف هذا الالتزام بطبيعة الحال في أوقات الأزمات والكوارث الطبيعية" . وتحدث عن الإرهاب بإعتباره عبى الديمقراطية بقوله : "وما لم تقف مصر كلها وقفة رجل واحد تدفع الإرهاب وترفضه وتوصد كل الأبواب أمام جرائمه فسوف تكون النتيجة وبالاعلى الأمة بأكملها .. لن يكون فناك استثمار أو سياحة أو تنمية أو فرص عمل جديدة إذا نحن سمحنا للعنف والإرهاب أن يمد جذوره المسمومة في تربة الوطن، وإن تكون هناك بسقر اطبة أوهياة حزبية وأكرر أن تكون هناك بيمقراطية حزبية أو حرية الرأى والصحافة إذا نحن تراخينا اليوم في التصدي لهذه الظواهر قبل أن تستفحل مثلما استفحلت في دول أخرى .. وأكرر أن مواجهة العنف والإرهاب ينبغي أن تكون مستولية المجتمع بأسره ... مسئواية المؤسسات الدستورية الحريصة على السيرة الديمقراطية ، مسئولية القوى السياسية والحزبية التي لن يكون لها وجود في ظل حكم شمولي جديد " (توقمبر ١٩٩٢) .

إن تقويض الديمقراطية يعنى تقويض إحدى القواعد الأساسية التى يقوم عليها المشروع الوطنى المصرى وبمعنى آخر ، يعنى عرقلة عملية البناء الشاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. وهذا ما يثير القيادة والشعب من أجل الدفاع عن مشروع الشعب ، مشروع الأمل العظيم في الحياة بعزة على أرض دولة متقدمة ومجتمع عصرى ... ومن هذا ، ضرورة المواجهة الشاملة الجامعة ضد القلة

الإرهابية التى تمثل الإرهاب الهمجى الذى يتعارض مع القيم المصرية والتماليم الروحية". وتمثل "الموت والانفاق والسقوط"، وتريد "إغراق عقل مصد وضميرها في ظلام دامس". إنها مواجهة الشعب صاحب المصلحة الحقيقة في البناء الشامل على أرضه ضد الفوارج من الإرهابيين". الشعب بكل فئاته وعناصره .. وكافة القوى السياسية والتنظيمات الشعبية والتجمعات غير الرسمية مع أجهزة الدولة ومؤسساتها الدينية والإعلامية والثقافية والتطبعة ..." (١٩٩٣/١/٧٠).

-4 - الاقتصاد في المشروع القومي المصرى

يمتل « الاقتصاد » الاولوية في المشروع القومي المصري في ظل قيادة الرئيس مبارك ، الأمر الذي يرجع إلى أن « المشكلة الاقتصادية كانت ولاتزال هي أم التحديات التي واجهتنا في السنوات الاخيرة كما يقول الرئيس (١٩٨٨/٧/٢٠) ، وإلى أن الاقتصاد هو مصدر القوة المادية الرئيسية في الدولة والمجتمع وهو المعبر النهائي عن مدى تقدم البلد أو تخلفها ، ولاينفصل الاقتصاد عن قضايا المشروع الوطني الاخرى كالثقافة والتكوين الاجتماعي والسياسة والعلاقات الخارجية ، بل هو المؤشر النهائي على تقدم هذه القضايا أو ما تعانيه من مأزق ، وهو المحسلة النهائي المصديخ الاجبابي بينها جميعا وبين الموارد المادية .

وبتمثل المشكلة الاقتصادية في أعراض ومظاهر عديدة كعدم كفاية الانتاج الزراعي لعاجات الشعب الفذائية ، وزيادة الواردات على الصادرات زيادة كبيرة ، والتضخم ، والديون ، وعجز الموازنة العامة ، والعجز في ميزان المدفوعات . وقد عبرت لجنة الرد على بيان المحكمة في تقريرها الصادر في الثّامن من يناير عام عبرت لجنة الرد على بيان المحكمة في تقريرها الصادر في الثّامن من يناير عام مشكلة الفذاء عن مشكلة نقص الغذاء عن كفاية حاجات استهلاك السكان بالقول: « أن مشكلة الفذاء أصبحت تمثل التحدي الأكبر بالنسبة للمجتمع المصري . . فإعتماد مصر على العالم الخارجي في توفير جزء كبير من احتياجاتها الفذائية بزيد من حدة تبعيتها للسوق الخارجي في توفير جزء كبير من احتياجاتها الفذائية بزيد من المدالسوق ، ويتمخض عن اخسطراب ميزان مدفوعاتها ، وإستنزاف حصيلتها من التقد الاجنبي ، الأمر الذي يعوق مسيرة التتمية الاقتصادية والاجتماعية فيها . كما أن هذا الاعتماد على العالم الخارجي يوثر على استقلال ارادتنا السياسية ، في وقت بات فيه سلاح تجويع الشعوب هو أقصى أسلحة القهر والاذلال » . في وقت بات فيه سلاح تجويع الشعوب عو أقصى أسلحة القهر والاذلال » .

« الواردات تمثل ثلاثة أضعاف الصادرات » في عام ١٩٩٠ كمثال . تقول اللجنــة « أن قيمة صادراتنا قد زادت من ١,٦ مليار بولار في عام ١٩٨٧/٨٦ إلى ٢,٧ مليار دولار في عام ١٩٨٨/٨٨، وفي حين ظلت وارداتنا من السلم الاستهلاكية الوسيطة والاستثمارية . تتزايد بمعدلات أكبر الى أن يلغت ٢٠٠١ مليار بولار في هذا العام (٨٩/٨٩٠) ، منها ١,١ مليار دولار لاستيراد القمم والدقيق و١,٣ مليار دولار لاستيراد سلم استهلاكية أخرى. وإذا كانت جملة مواردنا البولارية يبلغ ٦,١ مليار بولار ، فإن الفجوة بين مجموع الصادرات ومجموع الواردات تبلغ قيمتها ه , ٤ مليار بولار في عام واحد. « ورأت لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الشوري في تقريرها عن برنامج الامسلاح الصادر في أوائل عام ١٩٩٣ ان «مشكلة التضخم كانت أخطر الشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاقت مسبرة الاقتصاد القومي، إن معدل التضخم كما تحدده الارقام القياسية لأسعار المستهلكين في المضر قد ملغ نص ١٨,٢ ٪ سنوبا خلال الفترة من ١٩٨٣/٨٢ وحتى ١٩٨٩/٨٨ ، ثم سجل ارتفاعا ملحوظا حتى بلغ ٢ , ٢١ ٪ و في عام ١٩٩٠/٨٩ و في عام ١٩٩١/٩٠ انخفض معدل التضخم ويشكل ملحوظ إلى ٩ , ١٥ ٪ سنويا » . وأما الديون فشخم الدين العام الداخلي والدين العام الفارجي ، وقد وصل الدين العام الداخلي في عام ١٩٨٨ إلى ٨,٨٥ مليارجنية وبلغت فوائده في موازنة ٨٩/ -١٩٩ حوالي ٩. (٢٨٥ مايون جنيه ، كما بلغت أقساطه ه ٩٥٦, مليون جنيه ويذلك وصلت أعباؤه في هذه الموازنة إلى ٣٨٠٨,٤ مليون جنيه (التقرير الاستراتيجي العربي ، ١٩٨٩ من ٣٦ه) . وكان عجز الموازنة العامة قد بلغ نصو ١٤,٤ مليارجنيه في عام ١٩٨٨/٨٧ ، وبلغ عجز ميزان المقوعات تحو ١٣٤ مليون بولار في ٨٩٠/٨٩ .



أسباب المشكلة الاقتصادية :

وترجع الشكلة الاقتصادية في مصدر إلى أسباب متعددة: ، فهناك «التراكمات التي حدثت عبر السنوات الطويلة الماضية، كما تذكر لجنة الرد على
بيان رئيس الوزراء أمام مجلس الشعب في تقريرها في يناير ١٩٩٠ وهناك ه
الحروب التي فرضت على مصر وأدت إلى اهدار شطر لايستهان به من مواردها
الاقتصادية » وه تدهور علاقة مصر مع أغلب الشقيقات العربية في أعقاب معاهدة
كامب ديفيد » ، وه سياسات إقتصادية ومالية ونقدية خاطئة ضاعف من آثارها
السلبية الضطيرة النظام الاقتصادي الشمولي الذي فرض على البلاد وأدى إلى
اهدار مواردها وطاقاتها ، وزرع الشفيئة بين فئات المجتمع ، وحرم اقتصادها
القومي من طاقات وطنية خلاقة » كما تذكر اللجنة الضاصة بدراسة بيان السيد
رئيس الجمهورية في ١٤ نوفمبر١٩٩٧ في مجلس الشوري .

وقد ذكر الرئيس مبارك أن أسباب الصعوبات الاقتصادية التى نواجهها ترجع إلى « عوامل خارجية أهمها اختلال العدل فى هيكل الاقتصاد العالى ، والى عوامل داخلية فى مقدمتها نقص الموارد مع الزيادة الرهيبة فى عدد السكان ثم مشكلة الديون . . . » (١٩٨٢/٨/١٠)

الهشكلة المكانية

ويهتم الرئيس بإبراز مخاطر المشكلة السكانية كسبب رئيسي لما نعانيه من مشكلة اقتصادية ، ويكرر ذلك في معظم خطبه وأحاديثه وتصديحاته ، وقد ذهبت لجنة الرد على بياني رئيس الجمهورية في أكتوبر ونوفمبر ١٩٨١ بمجلس الشعب إلى أن « هذه المشكلة تعد من مشكلاتنا القومية التي يتوقف علي النجاح في معالجتها نجاح خطط التنمية الاقتصاد والاجتماعية » ، واتفقت هذه اللجنة مع ما جاء بخطاب الرئيس في نوفمبر ١٩٨٢ عن المشكلة السكانية بإعتبارها حجز

الزاوية ومشكلة المشاكل بما تمثله من تهديد وإهدار لكل عائد في خطط وبرامج التنمية الشاملة نتيجة للمعدل الرهيب في الزيادة السكانية .

وتكشفت الكلمة الجامعة التي ألقاها الرئيس مبارك في ختام المؤتمر القومي للسكان في يوم التاسم والعشرين من شهر مارس من عام ١٩٨٤ عن أهمية قضية السكانية وموضعها في إطار بناء المشروع الوطني المسرى ، يقول :« أن القضية السكانية في مصر كانت في طليعة القضايا التي أولتيها اهتمامي منذ الأيام الأولى لتولى المستولية من منطلق إيماني بأن التزامنا الأسمى أمام الله والوطن هو إقامة مجتمع قوى قادر على مواجهة تحديات العمس بجسارة وإقتدار والتغلب على الصعاب القائمة في طريق التنمية والتطوير بالإعتماد على النفس وتحقيق الإستخدام الأمثل للطاقات والموارد المادية والمعنوية التى نملكها ، والقضاء على نقاط الضعف في حياتنا الفردية والجماعية ، وإبتكار أنماط ملائمة السلوك بما يخدم أهدافنا القومية الكبرى وبجعانا قادرين على تعديد رؤيتنا ورسم سياستنا على أسس راسخة تجمع بين المنهج العلمي والإعتداد بتراثنا الحضاري الاصبيل ، ويصف الرئيس العلاقة المطلوبة بين عدد السكان من ناهية والتنمية الاقتصادية من ناحية أخرى بقوله :« التنمية الاقتصادية . . تستوجب أن يكون عدد السكان متناسبا مع هجم السلع المنتجة والفدمات التي تقدم بإفتراض الاستخدام الأمثل للموارد ، هذا هو الوضيع المطلوب أو الامثل ، فصا هو الوضيع . القائم ؟ يجيب الرئيس أمام الموتمر القومي السكان بقوله « أن المعدل الصالي للتضخم السكاني يعوق جهود التنمية وببدد أمالنا في تغيير نوعية الحياة لكل مصرى ويجعل طموحنا قاصرا على الحيلولة دون تدهور الاوشناع وتفاقمها ، وهذا أمر لانرتضيه » . ويوضح الرئيس مبارك خطورة استمرار الزيادة السكانية التي ستؤدى إلى أن يصل تعدادنا في عام ٢٠٠٠ إلى سبعين مليونا ، ، ثم يتضاعف العدد إلى مائه وأربعين مليونا بعد خمسة وعشرين عاما ، وتلك حقيقة يجب أن

ننظر اليها بكل جدية لانها توثر تأثيرا مباشرا علي قدرتنا على توفير الملكل والمبان والمسكن والعمل والدواء والتطيم والثقافة لكل فرد من أبناء مصدر » . ويضيف الرئيس :د ان مجموع العاملين في عام ١٩٧١ كان ٢,١١ مليون فرد ، وينتظر أن يتضاعف العدد ويصبح ٢,٤١ مليون في عام ٢٠٠٠ وأن يقفز إلى ٣,٣ مليون في عام ٢٠٠٠ ومن جهة أخرى ، سيكون عدد الاطفال في سن التعليم الابتدائي ٢٢ مليون طفل عام ٢٠٠٠ ، بعد أن كان لايتجاوز ٢ مليين عام ١٩٧١ . وفي مجال الاسكان ، سوف يتطلب الامر توفير ثمانية ملايين وحدة من الان وحتى عام ٢٠٠٠ وسبعة ملايين وحدة أخري في الأعوام العشرة التالية ، وتلك أرقام لها دلالات عميقه بالنسبة لقدرتنا على الوفاء بمتطلبات التنمية ورفع مستوى الميش «(١٩٨٤/٢/١٨).

وفي خطابه في عيد العمال في الاول من مايو عام ١٩٨٦ ، ذكر الرئيس ان شبح الزيادة الرهيبة في عدد السكان يهددنا من عام إلى عام لأن الحد الأدنى المتوقع لزيادة السكان من الأن وحتي نهاية الخطة الخمسية المقبلة في يونيو ١٩٩٧ يصل إلى سبعة ملايين نسمة ، والمجتمعات القائمة لايمكن أن تستوعب أكثر من ثلاثة ملايين حرا/ ١٩٨٧).

وفى ١٥ ديسمبر ١٩٩٠ نبه الرئيس إلى ضرورة « أن نتوقف معا أمام مشكلة الانفجار السكانى التى تهدد بأوخم العواقب لأن معدلات النمو السكاني لازالت مرتفعة إلى حد كبير ، إذ أن مجموع السكان يتزايد بعقدار مليون و٢٠٠ القدنسمة سنويا ، ومعنى هذا – واكرر – معنى هذا أنه مهما حدث من تقدم في الاداء الاقتصادى فسرف يكون مقضيا عليه بالانتكاس والقشل بعد سنوات معدودة إذا استمر هذا التزايد السكاني الرهيب بالمدلات العالية »

وذكرالرئيس شعبه بأن « مجموع السكان في مصدر زاد خلال السنوات العشر الماضية بقدر ١٣ مليونا و ٤٠٠ ألف نسمة ، وإذا مااستمر معدل التزايد

맼

الحالي . . فسوف يضاف اليهم ١٥ مليون نسمة في نهاية القرن العشرين . تلك حقيقة مفزعة لابد أن نشارك جميعا في مواجهتها على مستوي المؤسسات والأفراد لانها تشكل في تقديري أكبر التحديات التي تواجه المجتمع المصري في هذا المنطف من تاريخه وتاريخ العالم بأسره » (١٩٩١/١١/١٤)

وفى أول مايو ١٩٩٧ كرر الرئيس لفت الانظار إلى الشكلة السكانية بأسلوب مثابر: « لن أمل التذكير بأن التزايد السنوى الهائل فى اعداد السكان يشكل المعضلة الاساسية التى تحجب آمالنا فى غد أفضل . . . ان مأزق الانفجار السكانى . . . يضعنا فى مواجهة مشكلة ضخمة تستنتزف كل الجهود التي يمكن أن تساعدنا على بناء غد أفضل كما تستنزف جهد الدولة والمجتمع لأن أى فائض يمكن أن يحققه المجموع الوطنى تبتلعه الزيادة السنوية السكان دون اتاحة فرصة عصيفية لتحسين مستويات الميشة » (١٩٩٧/٥/١٠)

وفي أول ١٩٩٣ هـذر الرئيس بنى وطنه من خلال تصديدهاته للاهرام فى مستهل العام الجديد و اننى أحذر من خطر الزيادة السكانية لأنه سيتفاقم بعد ١٠٠ و ١٥ سنة وستصبح عملية التنمية بالغة الصعوبة ، بل تكاد تكون مستحيلة . وقد حذر الرئيس عبد الناصر عام ١٩٥٧ من خطورة الزيادة السكانية ولم يستمع أحد إلى هذا التحذير ، وهكذا تفاقمت المشكلة »

وفى عيد العمال فى ماير ١٩٩٣ قارن الرئيس بين عدد السكان سنة ١٩٥٧ وعددهم سنة ١٩٩٧ ، فوجد أننا زبنا فى أريعين سنة سبعة وثلاثين مليوبا تقريبا من ٤, ٢١ مليون نسمة في ١٩٩٧ إلى ٨٥ مليون نسمة في ١٩٩٧ وأكد الرئيس أن د مشكلة السكان . . . تمثل واحدة من أكثر مشكلات مصد تعقيدا وخطورة ، بل لعلها المشكلة الأصل والاساس التى تتفرع عنها المشكلات . . . أن التحدى المقيقى أمام التنمية هو استمرار النمو السكاني بالمعدلات العالية السائدة فى مصد . اتفقت جميع الأراء على أن الزيادة في عدد السكان تلتهم حصاد التنمية جميعا وتؤدى إلى ظهور البطالة وانتشار الامراض الاجتماعية » (١٩٩٠/١٠٠٠) .

وقد فسرت لجنة الرد على بيان السيد رئيس الوزراء في مجلس الشعب في تقريرها الصادر في ٢٣ يناير من عام ١٩٩٢ المشكلة السكانية بقولها :« تود اللجنة أن تنبه إلى أن المشكلة السكانية في مصدر لها أربعة أبعاد مترابطة ، ولا يجوز التقليل من خطر وأهمية أي منها ، وهي :

- المعدلات السريعة في نمو السكان التي أصبحت تجاوز الليون نسمة كل عشرة أشهر تقويبا
- سوه التوزيع المغرافي للسكان وارتباطه بظاهرة الهجرة من الريف إلي
 المن وظاهرة التضخم الحضرى
- اختلال التركيب العمري السكان ومايرتبط به من ارتفاع معدلات الإعالة
 نظرا لزيادة نسبة المستهلكين إلى المنتجين
- انخفاض مستوى خصائص السكان ، وسوء توزيعهم علي الأنشطة
 الاقتصادية » (۱۹۹۲/۱/۲۲)

مواجعة المشكلة الاقتصادية

يصف الرئيس مبارك موقفه من المشكلة الاقتصادية وصفا مسئولا شاملا في خطابه الجامع أمام مجلس الشعب والشوري في ١٤ نوفعبر ١٩٩٠ بقوله:

« لقد أدركت منذ أن توليت شرف المسؤلية في أكتوير عام ١٩٨١ أن مهمتي الاولى في الفكر والعمل هي إصلاح النظام الاقتصادي في مصر على نحو شامل يستأصل أسباب الداء من جذوره ويرسى الأساس لاقتصاد قومي قادر علي تحقيق تتمية شاملة تلبي الأمال المشروعة لجماهير شعبنا العظيم ، وفي هذا الاطار كان عقد الموتمر الاقتصادي في فبراير عام ١٩٨٧ . كان الهدف أن نتفق على الخطوات اللازمة للخروج من أزمة الاقتصاد المسرى الذي كان يعاني منذ فترة طويلة من خلل هيكايي جسيم وخطير مصدره أننا نستهاك باكثر مما ننتج

ونستورد بلكثر مما نصدر ونستدين بلكثر من طاقانتا على السداد . . لم يكن هذا الاهتمام بأيضاع الاقتصاد المصري نابعا فقط من رؤيتى للدور الأساسى والمتزايد الذي يلعبه الاقتصاد في حماية المصالح القومية بإعتباره واحدا من أهم جوانب قوة الدولة والمجتمع ، وإنما راجعا بنفس القدر إلى إدراك أهميته للمواطن المصرى أيا كان موقعه ، وتأثيره على تشكيل رؤيته لحاضره ومستقبله ومسياغة أصلامه في غد أفضل . . . ومن هنا . . كان اهتمامي البالغ بالاسلاح الاقتصادي وحرصي علي وضعه على رأس قائمة الأولويات القومية طوال السنوات المشية لأن الاصلاح الاقتصادي يعنى الاستخدام الامثل لموارد المجتمع وطاقاته وزيادة فرص العمل المقيقية وخفض معدلات البطالة والإرتقاء بالخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية وإحداث تقدم حقيقي لكل فئات هذا المجتمع .

انتى ركزت فى بداية التحرك فى هذا المجال على قضيتين أساسيتين لايمكن أن يبدأ الاصلاح بدونهما ، وهما إعادة بناء البنية الاساسية اللازمة النهوض بعملية الانتاج ، والثانية تسدوية مشكلة ديون العالم الثالث بصفة عامة ومصر بصفة خاصة . . . كانت البداية الحتمية . . . هى ضرورة التجديد الشامل لقاعدة البناء الاقتصدادى المتحقلة فى شبكات المرافق والطرق والمواصدات والموافى والمطارات ومحطات الكهرياء وخطوط المياه ، لانه كان مستحيلا أن نطمع فى تندية حقيقية تقوم على بنية أساسية متهالكة تفتقد كل الضرورات اللازمة لعمليات

أما فيما يتعلق بمشكلة الديون، فقد كانت شفلى الشاغل ومحور اهتمامى الأساسى منذ عام ١٩٨٢ ، حين بدأت إتصالاتى المكثفة مع رؤساء الدول الصديقة بهدف اقتاعهم بضرورة التوصل إلى حل جنرى شامل لهذه المشاكل يتجاوز مسكنات اعادة الجدولة التى لاتمس أصل المشكلة بل تتسبب فى كثير من الأحيان فى زيادة عبد الديون وخدمتها وفى تفاقم الأوضاع وتدهورها عاما بعد عام . وقد

عنيت عناية خاصة بهذه المشكلة في خطابي أمام مجلسكم الموقر في العاشر من نوفمبر ١٩٨٨ ان قلت أن الآران قد أن كي يواجه المجتمع الدواي تلك المشكلة على نصو حافل ليس فقط لأن تلك المراجهة هي شرط لازم لتمكين الدول النامية من خوض معركة التنمية التي تعتبر حيوية لبقائها ، ولكن أيضا للحفاظ على التوازن المطلب للنظام الاقتصادي الدولي وتعزيز قدرة الدول النامية على مواصلة التبادل التجاري والتعاون (١٩٩١/١١/١٤).

معنى الإصلاح الاقتصادى :

وفى هذه المناسبة نكر الرئيس أن الاصلاح الاقتصادي يقود إلى الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع وطاقاته وزيادة فرص العمل المقيقية وخفض معدلات البطالة والارتقاء بالخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية ، وإحداث تقدم حقيقي لكل فئات هذا المجتمع ، (١٩٩١/١١/١٤).

ويتصف هذا الاسلاح بالشمول لأنه و اصلاح شامل يعيد إلى الاقتصاد المسري حيويته وتوازنه ويكبع مضاطر التضخم ويخفف الإعتماد على الديون ويدعو الجميع إلى المشاركة ويعيد الإعتبار القوائين السوق ويشجع مبادرات الاقراد وينهى سلطة التحكم الإدارى على القطاع العام . هدفنا من ذلك هو توفير المناخ الملائم لانطلاق الانتجاج المصرى وتعزيز طاقاته وقدراته بتشجيع كل قادر علي أن ينتج ويشعر كي تتوسع فرص العمل المنتجة ويزيد الانتتاج بما يؤدي إلى المد من إرتفاع الاسعار » (١٩٧/٥/١)

مراحل الإصلاح الاقتصادي

وقد مرت مسيرة الاصلاح الاقتصادي بمراهل رئيسية هددها الرئيس مبارك على النحو التالي :

الهرحلة الأولى: مرحلة اعداد البنية الأساسية اللازمة النهوض الاقتصادى ،
 وقد استغرفت هذه الرحلة جانبا كبيرا من العقد الماضى .

المرطة الثانية : مرحلة توفير المناخ لتكليف النشاط الاقتصادي وزيادة مساهمة القطاع الخاص فيه بعد القضاء علي التناقض الذي كان قائما في الأنهان بينه وبين القطاع العام .

العرطة الثالثة: مرحلة البدء بتنفيذ مجموعة من السياسات المالية والنقدية التي ترسم طريق الأصلاح وتحدد ملامحه الأساسية وقد بدأت هذه المرحلة منذ عام ١٩٨٧

المرطلة الوابعة : هي مرحلة الاصلاح الهيكلي الشامل التي بدأت في عام(١٩٩٠) بالتحرك على أصبعية مختلفة في نفس الوقت بايقاع منسق وعلي نحو متجانس » (١٩٩/١١/١٤)

نتائج الإصلاج الاقتصادس

وفق نوفعبر قدم الرئيس مبارك لعمة عن نشائع برنامع الاصلاح الاقتصادي أمام ممثلي السلطة التشريعية :

- « ان الاصلاح الشامل الذي بدأناه من أكثر من عشر سنوات وخطونا فيه خطوات واسعة في الأعوام الأخيرة قد حقق لنا ثمار ملموسة تعزز الأمل في نفوسنا وتفتح أمامنا أفاقا أوسع للتقدم والنمو وتقوينا إلى مرحلة انطلاق جديدة تتكاتف فيها كل قوي المجتمع من أجل إحداث تقدم جديد ملموس لابد أن يحس كل مواطن باثاره الحميدة وثماره الطبية.
- تزايدت الاستثمارات الكلية في مصر لترفع معدل النمو الول مره منذ
 سنوات إلى مافوق نسبة التزايد السكاني٠
- وأصبح القطاع الخاص شريكا أساسيا في التنمية ، فارتفع نصيبه فى
 الاستشمارات من ١٨٪ عام ١٩٨١ إلى ٤٢٪ خالل السنوات العشر
 الماضية والى مايقرب من ٥٠٪ مع بداية خطتنا الثالثة ، وأنفق القطاع

الفاص على مشروعاتنا الاستثمارية خلال السنوات العشرة الأغيرة ٧٠ ألف طيون جنيه وأصبح يساهم بعقدار ٢٠٪ من الناتج المحلى . . .

- ه أسفرت سياستنا النقدية عن نتائج ايجابية عديدة ، فإستقر سعر صرف المبنيه وزادت المدخرات الوطنية وتحول جانب كبير من المدخرات بالنقد الأجنبي إلى العملة الوطنية ، واختفت السعوة السوداء ، وزاد المعروض من النقد الأجنبي من خلال الجهاز المصرفي ليقطي تمويل احتياجات القطاعين العام والشاص .
- و وتحول الوضع في ميزان المدفوعات من عجز بلغ ١٣٤ مليون دولار عام ١٩٥٠/٨٩ إلى فائض قدره حوالي مليار وأريعماتة مليون دولار عام ١٩٩٠/٨٠ ، وارتفع هذا العام ليصل إلى مايقرب من خمسة آلاف مليون دولار نتيجة زيادة التحويلات النقدية للعاملين في الضارج وعودة رأس المال المصري الذي كان تسرب خارج بلاده .
- وانخفضت معدلات التضخم بصورة مستمرة تؤكد قدرتنا المتزايدة السيطرة عليه ، فبعد أن كان معدل التضخم ٢١,٣ ٪ عام ١٩٨٩ نجد أنه انخفض إلى ١٦.٨ ٪ عام ١٩٩٠ ثم إلى مايقرب من ١٠٪ خلال الشهور الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٣/٩٢ .
- وانخفض عجز الموازنة العامة في العام الماضي (١٩٩٢/٩١) اليصل إلى
 ٧,١ ٪ من النتائج القومي بعد أن كانت هذه النسبة ٧,١٧ ٪ عام
 ١٩٨٨/٨٧
- التضييق المستمر الفجوة الغذائية الضخمة التي كانت تتزايد عاما بعد
 مام وفي ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي في القمع والذرة واللحوم .
- * وفي مجال الصناعة استعطنا أن نحقق الاكتفاء الذاتي بل ونصدر فائضا

يزيد على احتياجات الاستهلاك المطي في صناعات عديدة .

* كذلك حدثت طفرة مماثلة في قطاع السياحة . . . » (نوفمبر ١٩٩٧)

ويتضع من مسار جهود الاصلاح الاقتصادي أن الرئيس مبارك قد تسلع منذ نقطة الانطلاق الأولى بالمرطية أو قطع الطريق خطوة خطوة ، كل خطوة تمهد لما يعدها وتكون له أساسا وقاعدة .

يقول الرئيس في مارس ١٩٩٣ « نحن وضعنا برنامجا متدرجا ، وفيه ستنفذ كل شيء بالتدريج ، وأن أغامر كما حدث في الاتماد السوفيتي » (١٩٩٣/٢/١٣)

التحديان الرئيسيان على طريق الإنطلاق

ويواجه العمل الوطنى من اجل الاصلاح الاقتصادى في مرحلته الرابعة عقبتين رئيسيين: اللولس هي ضرورة توسيع قواعد الانتاج ، والشائية هي تطوير قوة العمل المصرية ويشرح الرئيس مبارك العقبتين قائلا:

ان التحديين الأساسيين الذين يراجهان مصر وهي على مشارف مرحلة الانطلاق هما: اللول توسيع قواعد الانتاج الري أقصى هد، والثناني اللرتقاء بقوة المعمل المصرية ولايمكن أن يتحقق هذان الهدفان بفير الالتزام الثابت الذي لايعرف التردد أبدا بتنفيذ سياسات الاصلاح والتحرد الاقتصادي الذي اثبت التطبيق العملي جواها والتي تحث على المنافسة وتشجيع السنتمرين وتهتم باقامة مشروعات البنية الاساسية وتطوير قدراتها حتى تستوعب آلاف المشروعات الجديدة، وقد طلبت من الحكومة أن تسرح الفطي في جذب الاستثمارات العالمية والوطنية لاقامة المناطق الصناعية الحرة في المواني المصرية المطلة على البحر الاحمر والقريبة من الاسواق العربية والافريقية وعلى مواني البحر الابيض التي تمثل العمق الجذبي لأروويا وأمامنا فرص نفيية اتنمية

المناطق الصناعية الوسيطة بين القارات الثلاث كذلك فإن علينا أن نستكمل إستصداح ماتبقى من أراضى قابلة للاستصداح وان تشجع المواطنين على زراعتها وتعميرها. علينا أن نستكمل مابدأناه من مدن ومجتمعات عمرانية جديدة استوعبت الاف المسانع وأن نسارع بالإنتهاء من تتمية المناطق السياحية في سيناء والبحر الاحمر ونكرر نمانجها الناجمه في المناطق الاخرى المتبقية على خريطة التنمة الساحية لمصر.

يبقى التحدى الثانى الذي يتعلق بتطور قوة العمل المسرية كى ترقى قدراتها الى مستويات عالية من المهارة والانضباط والاتقان وتتمكن من التعامل مع أحدث الاساليب التكنولوجية فى الزراعة والصناعة، هذا هو التحدى الفطير الذي يتطلب تغييراً وتطوراً شاملاً فى الشكل والجوهر لكل مؤسسات التعليم والتدريب فى مصر ابتداء من التعليم الاساسى الى الجامعة ، كما يتطلب علاقة وثيقة ومستمرة بين مراكز الانتاج ومراكز البحث العلمى ، وتعزيزاً مستمراً لقدراتنا على إستيعاب التكنولوجيا فى مختلف جوانب حياتنا » (نوفمبر ۱۹۹۲)

نتائج الإصراح الاقتصادس

وقد شهدت لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى في تقريرها عن « برنامج الاصلاح الاقتصادي - نتائج الرحلة الاولى » ١٩٩٣ - بما حققته سياسة الاصلاح الاقتصادى من نتائج ايجابية. فقد تم تحرير الاقتصاد الوطنى من القيود والتدرج في تحرير أسعار الماصالات الزراعية والسلم الصناعية ، وتحرير مشروعات القطاع العام وقصر هذا القطاع على الصناعات ذات الاهمية الاستراتيجية مع تحويل المشروعات الاخرى الى القطاع الخاص بالتدريج ،

أنت سياسة تحرير سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى الى تحول كثير من المدخرين من الدولار الامريكي الى الجنية المصرى ، واستقر سعر الجنيه المصرى في مواجهة الدولار وتحوله الى وعاء ادخاري ابتداء من يونيو ١٩٩٧ ، وزيادة تمويلات المسريين العاملين في الخارج وتشجيع الإنخار مما يساعد على خفض التضخم الذي هبط الى نحو ١٩٢٠ وهو ما مسيؤدي تدريجيا الى انخفاض سعر الفائدة الامر الذي سيدفع الى مزيد من الاستثناء .

أدى إتجاه الحكومة إلى تعويل عجوز الموازنة من العدوق ابتداء من يناير 1991 من خلل اصدار انون خزانة للاكتتاب فيها بواسطة الافراد أو الشركات أو البنوك ، ويزيادة نسبة الاحتياطي في البنوك ، وتعديل نسبة السيولة – ادى الى ضبط عرض النقود الامر الذي يؤدى بدوره الى المد من التضخم ،

جرى العمل على زيادة ايرادات النولة بإحلال الشريبة العامة على المبيعات محل الضريبة العامة على المبيعات محل الضريبة العامة على الاستهلاك يصنور قانون رقم ١٨ السنة ١٩٩١ ، وتحرير القطاع المام وتطويره بإصدار القانون رقم ٢٠٣ اسنة ١٩٩١ لقطاع الاعمال للفصل بين الملكية والادارة ، وإنشاء الصندرق الاجتماعي للتتمية بالقرار الجمهوري رقم ٤ لسنة ١٩٩١ لظق قرص عمل حقيقية وسريعة ومواجهة قشية الطالة.

شهد عام ۱۹۹۱/۹۰ للمرة الاولى شائضا فى ميزان المدفوعات بلغ نحو ۱۳۹۱،۲ مليون بولار ارتفعت الى ۵۰۰۰ مليون بولار العام التالى .

ارتفعت حصيلة تفطية الصادرات السلمية لمدفوعات الواردات السلمية من ٢٤٪ في ١٩٩٠/٨٩ الى ٣٥٪ في ١٩٩١/٨٠

طرأ تحسن في نسبة الاكتفاء الذاتي لعدد كبير من أهم السلع المستوردة كالقمح والذره الشامية والنقيق وزيت الطعام وهديد التسليح والمسبوكات الزهر والاسمنت والصناعات الكيماوية •

شهد معدل النمو المقيقي الناتج المعلى الاجمالي تمسنا ملموظا منذ

١٩٨٩/٨٨ ، ف.قد وصل في هذا ألعبام إلى ٤ . ٥ ٪ ووصل في ١٩٩٠/٨٩ الى ٧ . ٥٪ وصدق ٤٪ في ١٩٩٠/٨٩ الريادة ٧ . ٥٪ وصفق ٤٪ في عبام ١٩٩٠/٩٠ ، وهو صعدل يزيد على صعدل الزيادة السكانية مما يعنى ارتفاع تصديب القرد من التاتج المحلى الاجمالي، ووفقا لتقديرات وزارة التخطيط حقق الناتج المحلى لاجمالي معدل نمو حقيقي بلغ ٢٠٪ سنويا في سنويا في قترة الخطة التمسية الاولى ١٩٨٧/٨٠ ، انخفض إلى ٢٠٠٩٪ سنويا في خطة التنمية الثانية في الفترة من ١٩٥٧ الى ١٩٩٧.

التنبية الشاملة المستمرة ·

لايقتصر مفهوم الرئيس مبارك في التنمية على التنمية الاقتصادية والتقافية من والاجتماعية والسياسية، بل يمتد ليشمل التنمية الطمية والتربوية والثقافية من أجل الستقرار وصون الأمن اجل رقى البشر ، والتنمية الدفاعية والأمنية من أجل الاستقرار وصون الأمن والسلام ، أنها التنمية الشاملة التي بدونها تصبح الجماعة ضعيفة عاجزة لاتجد له مكانا في النظام العالمي الجديد ٠٠ فاذا اربنا أن تأخذ امنتا مكانها الجديد به في المالمة التي توفر للأسة قوتها وتأبى مطالبها وتغنى مواردها وتمزز استقلالها وحرية ارادتها » (١٩٩٧/٧/١)

وفضلا عن شمول التتمية ، فلايد من أن تكون مستمرة ففى نوفمبر ١٩٩٧ تصدث الرئيس مبارك من التتمية المستمرة ذات المدلات العالية التي يمكتها ان تلاحق الزيادة السكانية من ناحية وتحسين حياة المجتمع وبخول افراده من ناحية الحرى وفسر الرئيس ضرورة هذه التتمية المستمرة عندما قال : « اننا في سباق مع الزمن لسبب - ، هو أن العالم يتجه بخطى واسعة نحو تحرير التجارة الدولية ورفع الحواجز بين الاسواق كي يصبح العالم سوقا واحدة يتنافس فيها الجميم ، يبقى فيها من يقدرون على التجديد والتطوير ويخرج منها العاجزون عن اللحاق بركب التقدم. وأن يقدر على هذا التحدى سوى مجتمع قادر على تحقيق تنمية متواصلة تتسع قواعدها الإنتاجية لالاف المشروعات الجديدة واقدة عمل ترقى

قدراتها الى مستويات عالية من المهارة والانضبياط والانقان وحسن استخدام التطبيقات الطمية في مناحي الانتاج المختلفة (١٩٩٢/١١)

وتحتاج هذه التتمية الشاملة المستمرة بعض المتطلبات لكى يمكن تحقيقها فهى أولا بحاجة الى اطار من السلام والأمن والإستقرار حتى يمكن تحقيق عملية حشد الموارد البشرية والمادية لتحقيق الأهداف المرجوه وفي هذا المبال أوضح المرئيس مبارك أن « السلام فتح باب التتمية والبناء والإصلاح والنهضة من أجل الحاضر والمستقبل » (١/١٨/١/١٧) ، كما اشار إلى الأمن والاستقرار بقوله « اذا لم يتوافر الامن والاستقرار الضارجي والداخلي بالنسبة لمصر ، فإن تنفيذ خطة المتنية يمكن أن يواجه صعوبات كثيرة » (١/١٨/٤/١) .

المتطلب الثالث للتنمية ان تكون السياسية الخارجية في خدمة عملية التتمية ويؤمن الرئيس مبارك بضرورة « توظيف التحرك الخارجي لخدمة اهداف التتمية. والتطوير وتأمين المصالح القومية الحيوية » (١٩٨٧/١٠/١٢)

واوضع الرئيس مبارك هذا المعنى عندما تحدث عن واجبات الدبلوماسى المصرى.. « لقد أصبح من الواجبات الاساسية للدبلوماسى المصرى البحث عن مصادر التمويل اللازمة للاحتياجات الاستثمارية المختلفة في شتى قطاعات الانتتاج وترويج المنتجات المصرية ، وفتح المزيد من الاسواق لها ، والاستفادة من تجارب وجهود التنمية في شتى دول العالم، (١٩٨٨/٢/١٦)

ولاشك أن التكنولوجيا العديثة تمثل اداة رئيسية لتحقيق التنمية بزيادة الانتاج وتحسين نوعية المنتجات والتوصل الى منتجات جديدة لارضاء انواق المستهلكين في الداخل والمنافسة في السوق العالى • من هنا دعا الرئيس الى ان « نفتح مجالات التعاون بلا حدود مع مراكز التحسين والتجديد في العالم» (//١٩٩١)

ولايمكن للدولة أو الحكومة وحدها أن تحقق التنمية ، ولابد من مشاركة

المجتمع بكل مكوناته وقد دعا الرئيس الى ضمورة توفر المشاركة العامة لتحقيق المتنمية عندما ذكر د ان الحكومة وحدها الايمكن أن تحقق المعجزات أو أن تأخذ على عانقها الوفاء بكل متطلبات النتمية ، بل يجب أن تكون هناك مشاركة شعبية لان الجهد المطلوب للانطلاق الى مشارف المرحلة الجديدة يتجاوز طاقات الجهاز الحكومي ويتطلب عطاء كل فرد من أبناء مصر المتطلعين لخدمة هذا الوطن المقدس » (١٩٨٢/١/١٨) وقد كور الرئيس مبارك الدعوة الى المشاركة العامة في التصدى لمسئولية تدعيم الاقتصاد الوطني طوال الثمانينات ، حتى بدأ القطاع الخاص يأخذ على عانقه جزء هاما من مسئولية التنمية.

ومن ناحية آخرى ، فإن القيم الفردية والسلوك الفردى له أهمينة في تحقيق التنمية. يدعو الرئيس مبارك الى الإقلاع عن الاسراف والبذخ والمظاهر الكاذبة بصفة عامة واساسية (١٩٨٣/٥/١) وإلى الحد من الاستهلاك الزائد والقضاء على الفاقد في كل صحود وإشكاله (١٩٨٦/٥/١) ونادى الرئيس بإتباع و منهج جديد للحياة أساسه الإعتدال في الإنفاق والتخطيط للمستقبل و (١٩٨٢/٥/١) وطالب أفراد الشعب بان و نضبط إستهلاكنا بحيث تقتصر على السلم والخدمات الضرورية و وبعود الرئيس الى المخزون التاريخي المتاح من قيم النهضة فيقول في الفردى المؤلد النبوى الشريف في ١٩٨٩ : وان من الوسائل التي يمكن ان تسهم في حل المشكلة الاقتصادية ، ان نئمذ انفسنا بما دعا اليه الرسول على من ألهما المهاد والإنتاج الأجود والاقتصاد في المعيشة وتجنب الإسراف والإهدار والتعفف عن مال الفير ، بما في ذلك حق الدول والما المال المام. وكل هذا يفترض الامائية والمدق والاعترام الوقت وتقدير العمل والاعتمام بالتجديد والاخذ بالاساليب العلمية الدقيقة وإقامة الادارة المحجيحة وتطيف الرقابة اليقالة الأمينة » .

ويلفت الرئيس الانتباء الى ضرورة أن نفضل منتجاننا وأن نعتز بما نصنع

داعيا الى « بدء صملة قومية تأخذ طابع الاستصرار ويكون شمارها نحن نفضل المنتجات المصرية المصنوعة بأيدي مال مصره (١٩٨٢/١/١٦) وطالب النفية بإن تكون أول من يضرب المثل في هذا المجال : « لابد ان يكون كل منا نواة طيبة في هذا الشائ خاصة هؤلاء الذين يشغلون مواقع تنفيذية أو تشريعية حتى نضرب المثل للأخرين ويكون سلوكنا انعكاسا للمبادئ التي نرددها » (١٩٨٣/١/١).

وبقترضُّ التنمية إرداة الاعتماد على النفس وقد عبر الرئيس مبارك عن ذلك الفضل تعبير عدما قال « أن أهداً لن يجل لنا مساكلنا ...الحلول لن تقدم لنا على أطباق من ذهب أو فضة فلاحل إلا بعقولنا ولابناء الابسواعدنا ولا نهضة الا اذا صحوبنا ونهضنا بارادتنا وتصميمنا » (١٩٨٨/٥/١) . وفضلا عن الالتزام بمبدأ الاعتماد على النفس ، يدعو الرئيس الى التماسك والتعلون والترابط والتضامن من اجل التقلب على الصعاب : «أن أيدينا المترابطة القوية هي القادرة على رفع كل الاثقال لكي نشفف الاعباء عن كاهل المكتوبين والعارقين » (يباير ۱۹۹۰)

ويترتب على الالتزام بالاعتماد على النفس وضع المعونات والمساعدات الخبنية ليست على المفارجية في موضعها الصحيح « ان المعونات والمساعدات الاجنبية ليست على التي تصنع التقدم ببل على عوامل مساعدة في ظروف معينه ولفترة زمنية محددة بها من دولة حققت تقدما إلا بالاعتماد على أبنائها في العمل ... أي أن الاعتماد على القوة الذاتية هو أساس أي تقدم في آية دولة في العالم » (//١/٥/١٠) .

وبتطلب التنمية تغييرا إجتماعيا ايجابيا بيدل الاتجاهات والمبول التقليدية التى لازمت التخلف باتجاهات وميول جديدة تلازم التقدم :« إننى أضع التغيير الاجتماعي في المقدمة لانه تغيير في السلوك الجماهيري يجب أن يكون عنوانا في المنتماء الى مصر الغد الجديد . وهوتعبير اخلاقيات جديدة في معنى أداء الواجب

بهمني الترابط الاجتماعي ومسئوليات الاسرة والمرسة والالتزام بالقيم الروحية قولًا والعلا وتعاملا مع النفس اولا ثم مع الغير » (١/٩١١/٥/١) وأخيرا تستلزم التنمية الأخذ بأسلوب التخطيط والتخطيط في رأى الرئيس هو اسلوب الانتقال من الاهداف والطموحات الى التنفيذ على ارض الواقم . وقد تأسس العمل الوطني في فترة رئاسته الاولى على قاعدة الخطة الضبيبة التتمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٧-٨٢) ، وهو ماتكرر في فقرة الرئاسة الثانية التي شهيرت خطة التنمية الثانية (٨٧-١٩٩٢) ويداية خطة التنمية الثالثة (٢٢-١٩٩٧) ويتم التمهيد للتخطيط بالبحث وتجميم الاراء ، أي بحث القضايا المتعلقة بالوضع المراد تغييره والبحث عن ملول لتلك القضايا وتحديد البدائل التي يمكن الاختمار من ببنها . وفي هذا الصعد، يلفت الرئيس الانتباه الى ضرورة الاهتمام بامكانية التنفيذ حين التفكير في حل معين ، فالعبرة ليست بامكانية الحل على مستوى النظر ، وإنما بامكانية المل على مستوى العمل ، لقد كان المؤتمر الاقتصادي في فيراير ١٩٨٧ مقيمة للخطة الخمسية الاولى ءالتي شهدت فترة تنفيذها عقد مؤتمرات قومية أخرى مثل المؤتمر القومي لتشجيم الصادرات والمؤتمر القومي التعليم ، وتحتاج الفطة الي د التنفيذ المنضبط والمتابعة النشيطة المستمرة والرقابة الشعبية الحريصة على تفوق الاداء وتجنب الاضطاء » (١٩٨٧/١٠/١٢) وأكد الرئيس أهمية الأغذ بأسلوب التخطيط بقوله ه اولا أننا إتجهنا إلى أسلوب التخطيط الذي يقدم العلول المستمرة وفقا للاواويات الكنا قد وأجهنا وضعا بالم المطورة ليس له من علاج ، وخاصة بعد أن هاصرتنا تراكمات ضخمة على مدى سنوات طويلة ، (١٩٨٥/١٠/٢٠) ويشترط القائد ان تقوم الفطة على اسس علمية وأن يتسم للنفذون للخطة بمستوى عظى متقدم ، وأن يكون هؤلاء المنفذون على دراية بالتقدم المنجز على مستوى العالم بيقول: « نريد لخطط التنمية أن تكون قائمة على أسس علمية سليمة ، وأن يباشرها شباب متطور بعقله وفكره ، غير منعزل عن الوثيات العالمية في أفاق الانتاج والشيمات ۽ (١٩٨٧/٨/١٥)

Щ

انجازات النطة العشرية للتنهية الاقتصادية - الاجتماعية (٨٢ - ١٩٩٢)

حققت الخطة العشرية التنمية الاقتصادية - الاجتماعية في ظل قيادة الرئيس حسنى مبارك عملية وضع الأساس للإنطلاق الإقتصادي في ظل الخطا العشرية التالية (۱۹۹۲ - ۲۰۰۳) وقد تم تحقيق الخطة العشرية الأولى في تاريخ الاقتصاد المسري على مرحلتين الاولى هي الغطة الغمسية التنمية الاقتصادية - الاجتماعية (۱۹۸۲-۱۹۸۷ الخمسية التنمية الاقتصادية - الاجتماعية ،

استطاع الشعب المصرى بقيادة حسنى مبارك في السنوات العشر (٨٣-١٧) أن يحقق منجزات اقتصادية طبية مستخدما الوسائل الاتية:

أولا: أقامة البنية الاساسية المناسبة واللازمة

ثانيا : بدء عملية الانتشار السكاني المقطط المنتج في المجتمعات العمرانية المديدة

ثالثًا : اعادة تأهيل الهيكل الانتاجي الوطني وتعزيزه بادوات التقنية المديثة . رابعا : زيادة الاستثمار المتمد على مدخرات حقيقة .

خامسا : تعميق التصنيع المطي

وقد ادت هذه الوسائل في اطار الفطنين الضمسينين الاولى والثانية الى نتائج هامة في مجال المتغيرات الاقتصادية الرئيسية على النص التالى :

الانتاج والنائج المحلس الإجمالي :

أ - زاد الانتتاج القومى - مقدراً بالاسعار المبارية - من حوالى ٢. ٣٥ مليارجنيه الى حوالى ٢. ٨٨ مليار جنيه بنسبة ٤ ٨٨٠ ٪ لكل سنة من سنوات الفطة الفمسية الاولى شم زاد فى سنوات الفطة الفمسية الثانية من ٩. ٨٨ مليارجنيه الى ٢٠٨.٣ مليار جنيه فى نهاية هذه الفطة بمعدل زيادة سنوية تبلغ نمو ٥. ٨٠٪

ب - زاد الناتج المطی الاجمالی من نصو ۲۰٫۱ ملیار جنیه فی ۱۹۸۷ الی نصو ۴۰٫۱ ملیار جنیه فی ۱۹۸۷ الی نصو ۴۰٫۱ ملیار جنیه فی ۱۸٫۷ پنسبة زیادة سنویة می ۱۸٫۷ پر ۴۰٫۵ ملیار جنیه فی ۱۹۹۲ معدل زیادة سنوی قدر ۴۰٫۵ پر ۲۰ پر

أما بالاسعار الثابته اسنة الاساس في كل من الخطتين بفقد حقق الناتج المحلى الاجمالي زيادة من Γ , Γ مليار جنيه الى Γ , Γ مليار جنيه في الفترة من Γ ملاحه الاجمالي زيادة من Γ معيار حقيقي نحو Γ , Γ أن سنويا وارتفع الناتج المحلى الاجمالي في سنة Γ الى Γ , Γ , Γ أن مليار جنيه بمعدل نمو حقيقي نحو Γ , Γ منزيا أورفقا لمعدل الزيادة السنوي في السنوات العشر (Γ , Γ) بيمكن القول انه قد تحققت طفرة في النمو السنوي للناتج في الفترة من Γ الى Γ (Γ , Γ) وهي نسبة نمو تزيد بمقدار مرة ونك نسبة النمو السنوات المنسنوي .

والجدول التالى يبين نسبة الزيادة السنوية في سنوات الخطتين الخمسيتين الاولى والثانية بكل من الاسعار الجارية والاسعار الثابته اسنة الاساس لكل خطة .

مصدل الزيادة السنهية للخطة الثـــابتـــــــــــــــــــــــــــــــــ			سسدل الزيا الطنط	نـــانج الــقــطـــاي
بالاصطار الثابته	بالاسمار الهارية	بالاسطر الثابته	بالاسمار الجارية	
X Y . 4	% 4+ 'Y	7.4.Y	χ \ Α, ν	الناتج المطى الاجمالي
7.4.A	N 44		۸,۶۱٪	القطاعات السلعية
У. Е	N 44		X 47'A	قطاعات الغدمات الانتاجية
7/1.1	7,01X		/N.£	قطاعات الضعمان الاجتساعية

المدر : وزارة التفطيط ، الخطة الفسية الثالثة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية ، المجلد الاول

يبلغ حجم الاستخدمات الاستثمارية المنفذة خلال السنوات العشر من المهدر الله ١٩٨٧ الى ١٩٩٧ نحو ١٩٠٣ مليار جنيه هن سنوات الخطة الخمسية الاولى و٩٠٤١ مليار جنيه في سنوات الخطة الخمسية الثانيه ،أي أن حجم الاستخدامات الاستثمارية في الخطة الثانية يبلغ حوالى ضعف الخدمات الاستثمارية في الخطة الاولى وقدارتقع إسهام القطاع الخاص في الاستثمار من ٣٩٪ في الخطة الخمسية الاولى الى ٤٣٪ في الخطة الخمسية الاولى الى ٤٣٪ في الخطة الخمسية الاولى الى ٤٣٪ شي الخطة الخمسية الثانية بمترسط عام ٤٢٪ خلال الخطة العشرية مقابل نحو ٨٨٪ قبل .

توزعت هذه الاستثمارات على القطاعات الثلاثة (السلمية والخدمات الانتاجية والخدمات الاجتماعية) بنسبة ٢٠,٦٥ ٪ و٣٠,٢٢ ٪ على التوالى – وهو مايعنى ان الخطة العشرية قد ركزت في الاساس على القطاعات الانتاجية (السلمية) والقطاعات التي تخدمها وهذه هي الدفعة القوية التي منحتها الخطة العشرية المملية الانتاجية في الاقتصاد المسرى .

ويمكن القول أن نصف اجمالى الاستثمارات المنفذة خلال العشر سنوات (ينسبة ١٩,١٤٪) قد تم توجيهه في ظل الفطة الى قطاعات البنيه الاساسية خاصة النقل والمواصلات وقناة السويس ١٧,١١٪ والاسكان ١٠.١٪ والكهرياء والمرافق العامة بل بلغت جملة الاستثمارات الموجهه الأنشطة البنية الاساسية في مختلف القطاعات الاقتصادية ٢٩,٣ مليار جنيه وينسبة ٤,٤٥٪ وهو ما يوضح المتمام الفطة بتعويض القصور في مختلف المرافق الاساسية أو بععني أخر المتمام الفطة برضع الاساس السليم لمرحلة الانطلاق الاقتصادي التالية .

وفيما يلى مختلف القطاعات الاقتصادية مرتبة من حيث نصبيبها في اجمالي الاستثمارات في السنوات العشر (٨٦- ١٩٩٢): (١) – الصناعة والتعدين (٢)النقل والمواصدات والتحذين وقناة السويس (٣)البترول (٤) الاسكان (٥)الكهرياء (٦)الزراعة واستصلاح الاراضي والري (٧)المرافق العامة (٨)السياحة (٩)التجارة والمال والتأمين (١٠) الخدمات التعليمية (١١) الخدمات الاخرى (١٧)المقاولات (١٣)الخدمات الصحية .

ويظهر الجدول التالي اجمالي الاستثمارات المنفذة في الاقتصاد المسري في



 ١٠ سنوات موزعة على القطاعات المُمتلفة وموضعة دور القطاعين العام والفاص.

الاستثمارات المنفزة في السنوات العشر (٨٢-٩٢) للقطاعين العام والخاص.

هیکل نسبس	اجمالی عشر ستوات	اجمالس السنوات الخمس الثــانيــة	اجـــــالس السنوات الخـــــــس الإولس	بيـــان
٧,٠	الزراء١٢٠٣١, ١٢٠٣١	7,7-94	7170,7	الزرامـــــة
•				والاستصيلاح
77,9	7,71177	YaV81,0	۱۳۳۷۵,۱	صناعة وتعدين
11.11	19490.8	14454.	3,70/V	البترول
1,4	7,7877	17VV1, A	87,0	الكهرياء والطاقة
1.4	3,77.7	1979,4	11-A,V	المقاولات
1.76	7,7,7	7,47/7	YAY'\A, +	جملة القطاعات
				السلمية
17,,7	7.77,4	18410,	11757,0	النقل والموامسلات
7,7	79.1.7	Y,V/07	1777,4	التجارة والمال
7,7	0,797,0	PAYY, £	NAVE, N	السياحة
77,77	*, -7817	Y0.0,0	11001,0	جيملة قطاعيان
ĺ				الغدمان الانتلجية
10,1	1,474,1	1777-,1	٦٢٨٨,٥	الاسكان
1,7	110-A,A	F, F37A	77777	المرافق الماسة
7,1	3,7A77	77,1077	1.70,1	الخدمات التعليمية
1,0	A, +PoY	P, F/A/	777,4	الغدمات المسمية
٧,٠	YEEY, A	YEEA, E	490,8	القدمات الاغرى
77.7	3, A7APP	778377	17700,1	جملة قطاعات
				الغدمات الاجتماعية
11,11	17.77, .	118978,8	*,YYF**	جعلة
, £	755,7	-	7.11F	انفاق استثماري
١	141481,4	115975,5	7,77756	اجمالي مام

المسر : وزارة التخليط ، الغطة الغسبية الثالثة التنبية الالتصادية الاجتماعية المجلد الاول من ٧٠



٣-المكان وقوة العجل والتوظيف و

زاد عدد السكان خـلال عشـر سنوات (YA-YP) من P, P مليون نسمه الى P0 مليون نسمه بزيادة قدرها P2 مليون نسمه بنسبة P3 مليون نسمه بنسبة P4 مليون نسمه بنسبة P5 مليون نسمه بنسبة P7, P3 مليون نسمه بنسبة P4, P3 مليون مشاه الله مناه الله P4, P3 مقاه مناه الله P4, P3 مناه الله مناه الله P4, P5 مناه الله مناه

- زادت قوة العمل في سنوات الفطة العشرية من ١١ مليون نسمه الى ١٥ مليون نسمه ٢,٥ مليون نسمه ١٥ مليون نسمه ١٥ مليون نسمه الله ١٤ كل الله ٢٧.١ كل ١٤ كل الله ٢٧.١ كل الله ٢٧.١ كل الله ٢٧.١ كل الله ٢٧.١ كل ١٤ كل ١٤ كل الله ٢٧.١ كل ١٤ كل الله ١٤ كل الله ٢٧.١ كل ١٤ كل الله ٢٧.١ كل ١٤ كل الله كل الله ١٤ كل الله ١٤ كل الله ١٤ كل الله ١٤ كل الله كل الله كل الله ١٤ كل الله كل ا

وزاد عدد المشتطاين من ه ، ١٠ مليون في ١٩٨٢/٨١ الى ١٣,٩ مليون في ١٩٨٢/٨١ الى جوالى ١٩٨٢/٨١ الى حوالى ١٩٨٢/٨١ الى حوالى ٤,٠ مليون وهو مايعتى زيادة معدل البطاله من ه/ الى ٩/

وقد اتبحت خلال الفطة العشرية فرص عمل بلغت نمو ٥٧، ٤ مليون فرصة عمل وارتفعت الاجور من ٥١، ٩ مليار جنيه في ١٩٨٢/٨١ إلى نحو ٢٤,٣٤٧ مليار جنيه بهو الميني نوادة قدرها ٢٤,٧٣٥ مليار جنيه بمعدل نمو سنوى قدره نحر ١٣٠٧ ٪.

وقد زاد متوسط الاجر من ۸۷۶ جنیها فی ۱۹۸۲/۸۱ الی نصو ۲۳۹۳ جنیها فی ۱۹۹۲/۹۱ بزیادة قدرها نحو ۱۰۲۲ جنیها ویمعدل زیادة سنوی قدره نحو ۲۰۰۱ ٪ .

٢- الاستملاك النمائي :

يتكون الاستهلاك النهائي من الاستهلاك العائلي (من السلع والخدمات)

والاستهلاك الحكومي وقد زاد الاستهلاك النهائي من تحو ٨٧،١ ٪ من قيمة الناتج المحلى الاجمالي عام ١٩٨٧ الى تحو ٨٠٪ عام ١٩٩٧ وزاد الاستهلاك العائلي من ٨٩.١ ٪ في ١٩٨٧ الى ٨.٨٪ عام ١٩٩٧ وانضفض الاستهلاك الحكومي من ١٧،٣ ٪ في ١٩٨٧ الى ٨.٩ ٪ في ١٩٩٢ .

وقد زاد الاستهلاك المائلي الريقي خلال السنوات العشر بمقعدل سنوي قدره ۲۲ ٪ وزاد الاستهلاك العائلي المضري في نفس الفترة بمعدل زيادة سنوي يبلغ ۲,۱ ٪ وز

0 – التعامل مع المالم الذارجي :

يوضح الجدول التالي تقديرات ميزان المدفوعات لعام ١٩٩٧ مقارنا بأعوام ٨٢ و ١٩٨٧

ويتبين من هذا الجدول عدة عقائق :

1997		1997		1997		البيان
γ.		%		%		0
177,4	177.0	Yo. 4	Y-11,0	٤٩,٩	7,4477	الصادرات السلعية
74,1	77517	74,7	F,/737	78,1	1477, Y	الصادرات القدمية
70,7	10114	17,1	3,7773	78,7	1950, Y	الموائد المصلة (موائد
						عوامل الانتاج)
٧,٨	2797	Α, Υ	444,4	1,7	1,271	التحويلات الجارية
74,4	٤.٢	17,1	AEVA, 1	٦٦,٨	7079	الواردات المسلمية
14,1	1-0-0	71.37	1773-,5	11,1	1978,A	المقومات القدمية
14	7477	11,0	A, oYo!	۱۲,۰	1777,1	عوائد المغرمات الغدمية
١	.797.	١	11971,9	١.,	V44V,V	مجموع الابرادات الجارية
١	٥٤٧٧٥	١.,	14414,4	1	SAYA, V	مجموع المافوهات الجارية

للصدر : مستظمى من جدول ٣١ من وزارة التخطيط ، الخطة القمسية الثناللة التنمية الاقتصادية والاجتماعة للجلد الاول من ١٠١

- أ ان الایرادات الجاریة بالاسعار الجاریة قد زادت خلال عشر سنوات من نصو ۸ ملیار جنیه فی ۱۹۸۲/۸۱ الی نصو ۹ ، ۱۹ ملیار جنیه فی ۱۹۸۷/۸۲ شم الی نصو ۹ ، ۹ ۵ ملیار جنیه فی عام ۱۹۹۷ محققة زیادة کلیة قدرها نحو ۹ ، ۱ ۵ ملیار جنیه بمعدل زیادة سنوی قدره نحو ۳ ، ۲۷ ٪ .
- ب ان المدفوعات الجارية قد زادت هي الاخرى في نفس الفترة من نحو ٨, ٨ مليار جنيه في ١٩٨٧ الى نحو ٦,٣٠ مليار جنيه في ١٩٨٧ الى نحو ٣,٧٥ مليار جنيه في عام ١٩٩٧ بزيادة قدرها ٨,٧٤ مليار جنيه (بالاسمار الجارية) وينسبة ٤,٨٠ ٪ سنويا .
- ج تحسن العجز في المعاملات الجارية بميزان المدفوعات خلال الفطة الخمسية الأولى من نصو ٨, ١ مليار جنيه الى نصو ٥, ١ مليار جنيه ، ثم تصول الميزان الى تحقيق فائض قدره نصو ٢, ٢ مليار جنيه في عام ١٩٩٢

ومن العوامل الايجابية التى اسهمت فى تحمين ميزان المدفوعات تحقق معدلات زيادة سنوية أعلى من السياحة والبترول وايرادات قناة السويس والصناعة وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج وارتفاع الاهمية النسبية للصناعة من نصو ٥٪ الى نصو ٨٠ ٪ من اجمالي الايرادات الصارية ، وزيادة تقطية الصادرات السلعية للورادات السلعية ويصفة خاصة فى سنوات الخطة الخمسية الثانية (٨٠- ١٩٩٧) من ٣٠ ٪ الى نحو ٤٢ ٪ .

نماذج من انجازات الشعب فن السنوات العشر العاضية بقيادة الرئيس مبارك :

تمكن الشعب المصرى بقيادة مبارك وفى اطار سياسة التخطيط الاقتصادى
- الاجتماعى من تعظيم قدراته الذاتيه شقد شهدت السنوات العشر المنقضية
- (٩٢-٩٢) إعادة تكوين قاعدة الانتاج السلعى ، واستكمال البنية الاساسية

وتطوير القدمات وبذلك تم التركيز في هذه الفترة المنقضية على إعادة البناء لتهيئة الظروف لتعظيم عنصر الانتاجية وبورها في الاستفادة من الطاقات المركبة والتي تستجد في الاقتصاد القومي في القطاعات السلمية وقطاعات الخدمات الانتاجية وقطاعات الخدمات .

- أمكن إرساء قاعدة الانتاج الصناعى التى تستهدف اشباع حاجات الاستهلاك المحلى والتوجه التصدير وقد ادى تعميق التصنيع الى زيادة اسهام المناعة في اجمالي الصادرات السلعية بأكثر من الثلث في عام ١٩٩٧ .
- بدأت عملية تحرير الزراعة المصرية من خلال سياسة تدريجية النهوش بالزراعة وتحديثها، فارتفعت انتاجية معظم المعاصبيل كالقمع والارز والبقوليات والضغير والفاكهة والانتاج العيواني ووصل اجمالي المساهات التي جرت بها اعمال بنية اساسية نحو ٢٠٠، ١ مليون فدان ويلفت جملة المساهات التي اجرى بها استصلاح داخلي ضمن هذه المساحة نحو ٩٣٥ الف فدان ويلفت مساحة الاراضي المستزرعة نحو ١٠٠٠ الف فدان.
- وزاد انتاج البترول من ٣٦ مليون طن في عام ١٩٨٢ الى ٤٥ مليون طن
 فى عام ١٩٩٢ كما ارتفع انتاج الفازات ومشتقاتها من ٢.٣ مليون طن
 الى ٨.٣ مليون طن
- « اصبحت القدرة الكهربية في ۱۹۹۲ تمثل ۱۹۷۷ ٪ من القدرة المركبة عام ۱۹۷۸ ح. ين كانت ۱۹۸۰ م. و . وزانت الطاقة الموانة خاتل المسئوات العشير من ۲٬۱۹ مليار "كو. س الي ٥٠٥٥ مليار كورس وزانت الطاقة الكهربية المستخدمة من نحو ٤/١٤ مليار كورس الي ۳۸ مليار كورس

- « زادت طاقة الموانى المصرية من ١, ١٥ مليون طن عام ٨٧/٨١ الى ٣٧ مليون طن عام ١٩٧٨/٩١ ويذلك ارتفع معامل طاقة الموانى الى هجم التجارة المتدلول ٢, ١٠ الى ١, ٥٥ مما أنهى مشكلات التكس وغرامات التنفير .
- « زادت السعة الاجمالية لفطوط التليفون من ١٥٤٧ الى ٢٠٠٧ الف خط
 وزادت خطوط التليفون من ٤٧٩ الف خط الى ٢٠٠٩ مليون خط.
- السعت الطاقة الفندقية من ٣٠.٣ الف سرير في عام ١٩٨٧ الى حوالي
 ٢٧ الف سرير في عام ١٩٩٧
- « بنى الشعب فى عشر سنوات نحو ١٩٨٧، ١ مليون وحدة سكتية بمتوسط سنوى قدره ١٧٨ الف وحدة منها ٢٠ ١٤٪ لا فى الاسكان الاقتصدادي و٤٠٥٪ لمن الاسكان المتوسط و٤٠٥٪ لا من الاسكان فوق المتوسط وقد بلغ نصيب القطاع الفاص من الوحدات المنفذة نحو ١٠٥٠٪ .اضف الى هذا النحو ٤٦٨ الف وحدة سكتية الميدت فى مناطق الريف .
- * زاد الانتاج الكنى لمياه الشرب من ٦ مليون متر مكعب في ١٩٨٧ الى ٥ , ١١ مليون متر مكعب في عام ١٩٩٧ مكما ارتفعت طاقة الصدف الصحى من ٢٠٢ مليون متر مكعب في ١٩٨٧ الى ٥ مليون متر مكعب في ١٩٩٧
- بدأت مركة التعمير ننتشر خارج القاهرة والاسكندرية وفي سيناء
 والساحل الشمالي الغربي وعلى سواحل البحر الاهمر وفي الوادي
 الجديد وعد بحيرة ناصر
- وزادت نسبة استيعاب المرسة المصرية من ٩٢,٩ ٪ الى ٩٦,٧ ٪ في
 سنوات الخطتين الخمسيتين الاولى والثانية واضيف حوالى ٨٩,٠٨ الف



قصل الى المدرسة الابتدائية المصرية وحوالي ٤٢,٢ الف قصل الى المدرسة الاعدادية وحوالي ه الاف قصل الى المدرسة الثانوية وقبلت المدرسة الثانوية الفنية المصرية حوالي ٣ مليون طالب وطالبة على مدى السنوات العشر . وزاد عدد المقبواين بالتعليم الفنى في المعاهد الفنية والكليات النوعية من ٤٩.٢ الى ٤٩.١ الله طالب وطالبة عام ١٩٨٧ الى ١٩٨١ الفاعدة طالب وطالبة عام ١٩٨٧ وهو إتجاه يساير هدف الخطة في دعم القاعدة الانتاجية .

* وتضاعف عدد الاطباء البشريين واطباء الاسنان مقد زاد عدد الاطباء من ٢٠/١ الف طبيب وزاد عدد اطباء الاسنان من حوالي ٨٠٨ الف الي حوالي ٨٠٨ الف اكما زاد عدد الصيادلة من ٢٠/١ الف الى ١٩٠٨ الف الى ٨٠٨ الف الى ٨٠٨ الف الى ٨٠٨ الف الى

٥ - العلاقات الخارجية في المشروع القومي المصرى بقياده مبارك

السياسة الضارجية امتداد السياسة الداخلية ، وعصر مكمل لها . والملاقات الخارجية هي موضوع السياسة الخارجية للدولة ، ومنذ بداية المشروع القومي المصرى ، كان الاحتكاك بالآخرين والتعامل معهم مصدراً النمو الوطني . وهذه هي الرؤية التي ينظر بها الرئيس مبارك الى سياستنا الخارجية... يقول في نوفسر ١٩٨٨؛

« اننا ننظر التحرك في المجال الفارجي كمنصر مكمل للعمل الداخلي واذلك فإننا تحرص على توظيفه لخدمة قضايا التنمية والاستقرار والتقدم ونسعى إلى مد جسمور التعاون والتفاعل الفلاق مع كافة الدول التي تثبت إستعدادها لإحترام سيادتنا وحقوقنا ومصالحنا» (١٠ / ١١ / ٨٨) وفي نوفمبر ١٩٨٨ أكد الرئيس نفس المني :

 ان مصر توجه شلاقاتها الخارجية أساسا وقبل كل شرع لخدمة أهداف التنمية والبنا، في الداخل ١(١٩/١/١٨).

وإذا كانت السياسة الخارجية عنصرا مكسالاً للسياسة الداخلية ، فان السياسة الداخلية ، فان السياسة الداخلية تشكل القاعدة الراسخة لتحرك الدولة الغارجي ، انها علاقة متبادلة التثير كلما كان للدولة ثقلها كلما كان لها تثيرها الغارجي ، وكلما زاد تثيرها الغارجي كلما عاد ذلك على ثقلها الداخلي بالاضافه ، يقول الرئيس : « إن عملنا بالداخل يشكل القاعدة الراسخة والركيزة الصلبة التي لاغني عنها لتمركنا الخارجي ، كما أن دورنا الغارجي مسخر تماما في النهاية لخدمة البناء الداخلي،

وقد تمتعت مصدر بملاقات وثيقة مع العالم الضارجي إتسمت بالتوازن واستهدف توسيع رقعة التعاون والصداقة مع مختلف أمم العالم ، وقد عادت هذه العلاقات الوثيقة على مصر بالغير . يقول الرئيس ضاربا المثال على ذلك : « لولا علاقات مصر الوثيقة مع عالمها الخارجي لما سقط عن مصر نصف ديونها ولا كان هذا التعاون الواسع مع دول عديدة قدمت كل العون والخبرة لمصر ... ولما كان ممكنا أن تنفقح أسواق العالم أمام العمالة المصرية والسلع المصرية دون حواجز أو قيوب » (نوفمير ١٩٩٢) .

وفى الظروف المعاصرة ، تصبيح الملاقات الشارجية ضرورة للداخل ، فلم يعد أحد يمكنه أن يعيش في عزلة عن العالم من حوله في عصر الاتصال السريم . يعبر الرئيس عن هذه المقيقة بقوله « لا يمكن أن ينصلح الداخل ما لم تكن هناك علاقات متميزه لمصر مع العالم الضارجي ... والمؤكد أنه لا توجد دولة صغيرة أو كبيرة يمكن أن تعيش بمعزل عن العالم » (// // ١٩٩٣)

وفي خطابه في عيد العمال في مايو ١٩٩٧ أوضح الرئيس مبارك « أن الملاقات المدولية لتسهيل متطلباتنا » ، وهو ما يتفق ودور الملاقات الفارجية في خدمة متطلبات عملية البناء الشامل تحقيقا اللولة العصرية والمجتمع الحديث على أرض مصر .

رؤية مبارك للنظام الدولي الجديد :

وإذا كانت الثمانينات من فذا القرن قد إنتهت بتغير هائل في النظام الدولي الذي كان قائما منذ ترتيبات ما بعد المرب العالمة الثانيه ، فإن النظام الدولي الجديد يعنى متغيرات دولية جديدة ويهتم الرئيس مبارك بتشخيص الوضع الدولي الجديد ، يقول راصفاً هذا التغير الهائل : « هذا النظام الدولي الجديد لم تكتمل صمورته حتى الأن ، ولا زال في مرحلة النشوء والتكوين أو هي مرحلة الانتقال والتصول التي تتميز عادة بكثير من الاضطراب وعدم الاستقرار » وقد رصد الرئيس مبارك ظاهرتين رئيسيتين في مرحلة التحول والتغيير هما ظاهرة تزايد

المنازعات العرقية والصدامات القبلية وظهور كيانات تقوم على الإنتماء الطائفي ، وظاهرة الفروق المتزايدة أن الفجوة المتسعة بين الدول الفنية والاخرى الفقيرة ·

يقول عن الظاهرة الأولى: هناك « ظواهر مقلقة على المستوى الاقليمى الضيق ، اذ تزايدت المنازعات العرقية والصدامات القبلية ... وظهرت كيانات تقوم على الانتماء الطائفى ، وفى نفس الوقت تعمقت الفوارق الاقتصادية بين الدول الفنية والدول الفقيرة ، وتضاعفت الضغوط السكانية وحركات الهجرة وازدادت تدفقات اللاجئين وأصبحت دول عديدة تعانى أكثر من غيرها من المشاكل التي نحت عز هذه الأوضاع » .

وعن الظاهرة الثانية يرصد الرئيس « التناقض بين معاناة بعض دول العالم الثاث من التفكك والتمزق وتعرك الدول المتقدمة الى التجمع والتكامل مع أن المجموعة الأولى هي الأحوج إلى تنسيق جهودها وتجميع طاقاتها لمواجهة التحديات الرهيبة التي تعترض طريقها » أما الدول المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا فقد أقامت تكتلات ضخمة ينتظر أن تكون لها سطوة هائلة في مجال الانتاج والتجارة الدولة » (نوفمبر 1997).

ويزيد الرئيس التشخيص توضيحاً عندما يقول « أنا أسميه النظام القوضى، في القوضى، في القوضى، في القوضى، في الهوسنة والهرسك في المسومال ، العراق ، السودان ، حلف وارسو انهار ، الاتحاد السوفيتي تفكك ، كل شئ مهزوز ، ولا أحد يعرف كيف سيستقر العالم وعلى أي شئ » (٣/٢/٢) «حديث للأنباء الكويتية » -

وكما تعتبر البيئة الدولية مصدراً تجد فيه الدولة تلبية لمتطلباتها ، كذلك يمكن أن تكون مصدراً التهديد . يقول الرئيس « في السابق كانت الصرب هي الخطر الأكير الذي يهدد مصر المستقبل » (١/٩٣/٥/١) ويصل الرئيس مبارك إلى أهمية العامل الخارجي بالنسبه المشروع القومي الممري في هذه العبارة . ففي واقع الأمر كانت حرب ١٩٦٧ قد جمدت جهود العركة الوطنية من أجل بناء مصر الماصرة بتحويلها (أي الاستعداد من جديد ارد العدوان) للأولوية من البناء إلى الدفاع . وإذ تنتهى الحرب ، ويسود السلام ، تعود الأولوية في العمل الوطني البناء مقول منارك :

 كان اقرار السلام وتطهير الأرض من المدوان ورفع الأعلام على كل شبر من التراب الوطنى ، كان ذلك كله إيذانا بعمليه إعادة بناء الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، وشاء لنا قدرنا أن تقوم على اكتافنا هذه المهمة الصعبة »
 ١٩٨٨/١/١١)

ورغم توقف الحرب ومن ثم توقف عملية استنزاف طاقات الأمة ، وانتهاء الخطر الخارجي النظم ، يظهر خطر جديد يشخصه الرئيس قائلا :

« بدأت محاولات تصدير الفتنة الطائفية ، ثم كانت موجة الارهاب الأخيرة
 لطها تستطيع أن تخترق جدار الصمود المصرى » (۱/ ٥/ ١٩٩٣)

ويهذا يمكن القول أن الرئيس مبارك حين يمزز علاقات مصر الخارجيه على أساس السلام والتعاون المثمر ، انما يحول البينه الدولية من مصدر الخطر الى مصدر الخير منهياً دور البيئة الخارجية في استنزاف طاقات الداخل ومحولاً لهذه البيئة إلى خدمة قضايا إستنتاف البناء في مشروع مصر الوطني . كما أنه حين يهتم بالدفاع وتدعيم القدرات المصرية يسمم في جعل الداخل غير قابل للإختراق الخارجي ، محققا بذلك الأمن القومي .

دور مصر في النظام الدولي المتغير

فى هذه الأوضاع المتغيرة ، يكون السؤال : كيف تتحرك مصر فى هذا الإطار المتغير ؟ إن السياسةالخارجية فى ظل قياده مبارك تحرص على تحقيق هدفين أساسين حددهما مبارك فى خطابة فى ١٥ (غسطس ١٩٨٧ بقوله :

تحرص مصر على توهيه سياستها الخارهية لتحقيق هدفين أساسيين

الأول : خدمة قضية التتمية وضعمان تجاوب الدول والهيئات الدولية المختلفة مع المطالب والمصالح المصرية ،

الثانى: توسيع رقعة التعاون والمداقة مع أى دولة تبادلنا تلك الرغبة وتضيق شقة الضلاف والنزاع والترفع عن الدخول فى حمالات للهجوم على دول . أخرى لأن وعي الشعب كفيل بكشف الحقيقة » (١٥ / ٨ / ١٩٨٧)

وفى خطابه الأول فى مستهل فترة الرفاسة الثانيه ، هدد الرئيس ركائز السياسة الخارجية المصرية :

اها : التمسك بالسلام العادل والدائم لمصر ، وللدول الشقيقة التى تدخل فى
دوائر انتمائنا وارتباطاننا الأساسية ، ولكل أقطار الأرض ، وصولاً الى
مجتمع دولى يسوده التعاون والانفاء ، وتختفى منه الحروب وعوامل الدمار
والخراب، وترتبط بهذا مساندتنا النشيطة للجهود المبذولة للحد من سباق
التسلح والقضاء على أسلصة الدمار الشامل التى تهدد البشرية فى
حاضرها ومستقبلها ، وتنذر بتقويض كل ما أقامه المجتمع الانسانى فى
قارات العالم من عمران وبناء »

ثانيا : توظيف التحرك الضارجي لخدمة أهداف التنمية والتطوير وتأمين المسالح القومية الحيوية ، فبزوال الحقبة الاستعمارية أصبح التحدى الأساسي الذي يواجه الأمم على اختلاف قدراتها وظروفها هو تحسين الأوضاع الاقتصادية لأبنائها ، وتحقيق استقلالها الإقتصادي الذي بدونه لا يكتمل الإستقلال السياسي ولا يزدهرا لإستقلال الثقافي ، وإذا نحن ألقينا نظرة على تحركنا الضارجي في الاعوام الماضية لوجدنا أنه ركز على الجانب الاقتصادي الى حد كبير ، سواء بالعمل على زيادة حجم المساعدات التي تحصل عليها من الدول الصديقة ، أو عقد الاتفاقيات الخاصة بالتبادل التجاري الذي يعود على الاقتصاد الوطني بالنفع، أو جذب أطراف خارجية للتعاون معنا في تحديث وسائل الانتاج في مصر وادخال التكنولوجيا الحيثة في الصناعه والزراعة والخدمات وتلك قضية نوليها أهمية قصوي ٠ الحيثة في الصناعه والزراعة والخدمات وتلك قضية نوليها أهمية قصوي ٠

ثالثنا : الالتزام بسياسة خارجية متزنة متعقلة ، ترتبط بالأهداف القومية الطيا والمسالح الاستراتيجية ولا تلقت الى صفائر الأمور ، ويظهر تطبيق هذا المبدأ في اقامة علاقات تعاون ووبام مع كافة الدول التى تحترم سيادتنا وحقوقنا ، وتجنب الدخول في عداء مع أي دولة لا تهدد أمننا القومي ، أو مصالحنا الحيوية ويعزز هذه المضاوة الترفع عن الدخول في معارك إعلامية أو مبارزات كلامية مع أي دولة ،

وابعا : تعزيز التضامن بين الدول التي تشكل دوائر اهتمامنا الأساسية ، وفي مقدمتها الدول العربية ودول القارة الأفريقية وبلدان عدم الاتحياز والإسهام في القضاء على أسجاب التوتر والضلاف بين هذه الدول ، انطلاقا من إيماننا بعدم وجود تناقض حقيقي في المصلحة بينها ، وادراكا للفائدة الكبيرة التي تعود عليها جميعا من مضاعفة التماون بينها في شتى الميادين والقضاء على أسباب الخلاف والنزاع ، (۱۲ / ۱۰ / ۱۸)

وإذا كان سقوط الاتحاد السوفيتي وإنهيار حلف وارسو قد جلب عدم الاستقرار والفوضي إلى النظام النولي، فإن التحرك المصري في اطار النظام للتغير الجديد يكون وفقا للرؤية المتزنة الرئيس مبارك: « لنا أهدافنا نعمل حسب امكانياتنا وطاقاتنا ، نحن نعمل من أجل السلام ، ونتحرك لوقف الحروب والدمار ، مصر دائما تتحرك في إتجاه بناء السلام ، إتجاه التوفيق ، وبناء الثقه والحب بين الشعوب ، مصر عامل ايجابي بناء للسلام الدولي » (۲ / ۲/ ۱۹۹۲)

ويقوم هذا التعامل الخارجي على أساس من الإيمان القوى بأن لمصر دورها الذي يتفق وأهميتها الاستراتيجية ووزنها المضارى – الثقافي . يعبر الرئيس مبارك عن هذه الحقيقة قائلا :

نتعامل مع العالم الخارجي من موقع الايمان بأن مصد دولة لها دورها المتميز وثقلها الكبير على الصعيدين الدولي والإقليمي ، وأنها تتحمل مسئواية خاصة في الحفاظ على السلام والاستقرار في هذه المنطقة الاستراتيجيه البالقة ، وتحاشى مصالح الأمة العربية وحقوقها المشروعة ، ولا يمكن أن نفصل أبدا ، وتحاشى مصالح)

الهضها القليمى:

وإذا هبطنا من النظام الدولي إلى الوضع الاقليصي في هذا الاقليم الذي
تتواجد فيه مصد ، وهو اقليم الشرق الأوسط ، فان القضية تصبح هي قضية
الاستقرار والسلام والعوامل الايجابية وتلك السلبية المؤثرة على السلام والاستقرار
في المنطقة فمن العوامل السلبية يلمس الرئيس مبارك مسئالة الأسلحة النووية
والاسلحة الخطيرة التي تتنافس بعض دول المنطقة على امتلاكها وتطويرها ، ويرى
أن حل هذه القضية لا يكون إلا بتخليص شعوب الشرق الأوسط من أخطار
الأسلحة الفتاكة كالاسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية – ومن هنا جات مبادرته
بأن تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي .

ومن العوامل السلبية الأخرى على السلام والاستقرار في للنطقة التوجه

الإيرانى إلى زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط .. ويلاحظ الرئيس مبارك أن ايران « تريد أن تسيطر على منطقة الخليج بلكملها كما كانت العراق تريد ذلك أن المواق بين الدولتين (ايران والعراق) هو صراع حول السيطرة على منطقة الخليج » . أما موقف مصر من هذا التهديد ، من مدد الرئيس بوضوح بأن مصر « مع أي دولة عربية تتعرض للعدوان وعلى الفور » (١٧ / ٣/ ١٩٩٨ حديث « لصحيفة الاثباء الكويتية »)

أما العامل الايجابى الرئيسى فهو يتمثل فى التكامل العربى وقد خرج الرئيس مبارك من استقراء تجارب التكامل العربى السابقة بتصور للوحدة العربية يحدده بقوله : « وهدة رشيدة ، تقوم بتراكم التجارب الايجابية عبر السنين، ويتشابك المصالح وتداخلها بين مواطنى كافة الأقطار التي تتشابه ظروفها وأوضاعها وتحدياتها ، وتتكامل مواردها وتتقارب فيها العادات والتقاليد والمشارب وتقتح فيها الأبواب والقنوات ، بحيث تأخذ الحركة على طريق الوحده مسيرتها على مستوى الانصهار الشعبى والتلاحم القومى ، لا على أساس قرارات فوقية بعيدة عن حركة الجماهير ، ولا على أساس تقيدها في إطارات شكلية أو دستورية جامدة، ببنها وبين الواقع الذي تعيشه الجماهير جفاء » (٢٠ / ١/ ١٧٢) .

أ - مبارك والتضامن العربي

استطاع الرئيس مبارك أن يكشف بترجهه القومى وسياساته العربية عن الوجه المقيقى لمس وقد أشرت جهوده الثابرة طيلة الثمانينات عن عودة العلاقات المسرية العربية وعن نموها وتطورها وبخولها مرحلة جديدة من التعامل المكثف لصالح شعوب الأمة العربية . وقد توجت مساعى الرئيس مبارك العربية بعودة مصر إلى جامعة الدول العربية في مايو ١٩٨٨ ، وعودة الجامعة العربية الى مصر، ويذلك تعود مصر بزعامة الرئيس مبارك الى مكانتها في النظام العربي . . مكانة

الريادة.. ريادة المسئولية والواجب في مواجهة التحديات التي تعترض طريق الأمة العربية ، وفي القيام بالمهام التي ينبغي عليها أن تقوم بها من أجل حاضر كريم ومستقبل عزيز ،

- ا وفي الثمانينات ، ساندت مصر قضيتي العروية الرئيسيتين : العمل من أجل مقوق الشعب القلسطيني من أجل أن يمتد السلام ليشمل الشرق العربي بسره وتنتهي حالة الصراع الطويلة ومناصرة الأمن القومي العربي في الجناح الشرقي للأمة العربية ضد العدوان والغزو الأجنبي .
- ٢ غير أن المتغيرات الدولية تقرض على الأمة العربية في التسعينات أن تعمل لحماية مصالحها في عالم انتكامل الاقتصادي التجاري، والثورة العلمية التكنولوجية التي تعمق من التباين العالمي بين المتقدمين ، ومن سواهم ، وعالم التواصل والحوار والوفاق الذي يعتبر الحرب خطرا داهما على الانسانية ومستقبل حياتها على كوكب الارض ، وطريقها الى ذلك العمل التنموي المشترك : إنه جوهر التضامن وميدانه ، وهو مضمون الأمن القومي ونخيرته ، وهو ينبوع التحرر إن ساحات النضال تتغير مع التطور الترخي، فساحات النضال في عصرنا الراهن هي ساحات الانتاج ، وتحقيق الأمن الغذائي، وواوج عالم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، والتخلص من أعباء الديون عن كاهل شعوب الأمة ، والتواصل مع الأمع بالحوار والتغاهم ، والحركة الخارجية الرشيدة ، ومسادرة الروح الدمقراطية .

⁽١) خطاب تمريعات الرئيس في ٨٤/١/٩

⁽٢) حديث الرئيس – مجلة الربلن العربي – ١٩٨٤/٨/٩

والمشروع القومى

فكر مبارك القومى : التضامن العربى

شهدت الثمانينات من القرن العشرين جهوبا مكثفة قادها الرئيس حسنى مبارك من أجل عودة العلاقات البلوماسية المسرية – العربية وعودة مصر الى النظام العربي المتمثل في جامعة الدول العربية وما يتبعها من هيئات ومؤسسات . وقد حققت هذه الجهود القومية نتائج إيجابية غيرت من خريطة العلاقات السياسية في الوطن العربي ، ويمكن القول أن هذه الجهود قد وضعت العلاقات السياسية العربية على طريق التضامن العربي في العقد الأخير من القرن العشرين ،

ويكشف خطاب الرئيس مبارك منذ بداية ولايته الأولى وحتى الأن عن حقيقة هامة هي عمق التوجه العربي لقيادة مبارك منذ أول يوم تحمل فيه المسئولية الأولى ، وهو التوجه الذي توالى ظهوره إبتداء من وقف الحملات الاعلامية المضادة لبعض الأطواف العربية إلى رأب الصدع في الطواف العربية إلى رأب الصدع في العلاقات السياسية بالتفاهم والمصالحة ، الى المناداة بحتمية التضامن العربي، وضرورة أن يظفر هذا التضامن باستراتيجية يسير وفقا لها، إلى إبراز الدور العربي لمصر ، الى تقديم تصور مصرى شامل للتضامن العربي في نهاية القرن العشرين وقد كان معظم هذه الخطوات متزامنا .

ومن الواضع أن القيادة المصرية قد وظفت العديد من المتغيرات لقدمة ترجهها القومي وبتحرك إيجابي ، لم تتوقف القياده المصرية منتظره أن يتحرك الاخرون ، إيمانا منها بأن المصير العربي واحد ، ووفاء منها بواجب ه العربي ه نحو أمته ، بل أخنت الميادرة لتمد يد العون والمؤازرة لمن إحتاجها ، مظهرة بوضوح الوجه العربي الحقيقي للشعب المصري ، ومن هذه المتغيرات : حقيقة التطور العربي الذي أصبح يرفض القطيعة ويثبي إلا التواصل ، والمخاطر التي تعرضت لها الامة العربية ولاتزال وما تقرضه من ضرورة التضامن لمواجهتها ، والظروف والمتغيرات الدولية المحيطة التي تدفع العرب الي عقلانية الحركة والتدبر

فى الآثار التى تعود عليهم من ضيرورة التسيق الداخلى للتمكن من التعامل الخارجي بحد أدنى من الصحة ، وفيما يلى عرض لعناصر التوجه العربي للرئيس مبارك في مساعيه وجهوده التي توجت بالتوفيق :

وقف المملات الأعلامية :

بدأ الرئيس مبارك خطواته نحو عودة العلاقات المسرية – العربية بوقف الممالات الاعلامية الموجهة الى البلاد العربية . يقول بوضوح في اكتوبر ١٩٨١ : «ان مصالحنا القومية تدعونا الى عدم الهجوم على أى من أصدقائنا العرب حتى الذا هاجمونا في اذاعاتهم واجهزتهم الاعلامية اننا سنعطيهم الوقت لإعادة تقييم موقفهم (۱) » وكرر نفس الموقف في ديسمبر من نفس العام عندما قال : « أريد أن افتح صفحة جديدة ، وقد اعلنت اننى ان أهاجم احد وان امسك يدى عن يد عربية تمتد لى بالتفاهم والمصافحة والمصالحة في ضوء عملية السلم (۲) » وبذلك مهد الرئيس مبارك للخطوة التالية .

رأب الصديح العربس :

منذ الشهر الثانى من الولاية الاولى للرئيس مبارك اوضح أنه « لامانع عندى أن الفهر الثانى من الولاية الاولى للرئيس مبارك اوضح أن تسبق هذه الزيارة عملية تقاهم (7). وفي يناير ١٩٨٤ ، قال الرئيس معبرا عن الجهود التى تبذلها القيادة المسرية لرأب الصدع العربى : « إن مصر أنفقت الفالى والرخيص من اجل القضية العربية وهي تبذل كل ماتستطيع من جهد لرأب الصدع العربي وجمع الشمل .. دون أن تحنى رأسها ابدا وتحت اى ظروف ، ان مصر تقدم المساعدة لكل الدول العربية الشقيقة »(1).

⁽١) حديث الرئيس مبارك التليفزيون الكسيكي في ٢٤ / ١٠ / ١٩٨١ .

⁽٢) حديث الرئيس الى وقد المراسلين الأجانب المتمدين بالأمم المتحدة في ١٣ / ١٢ / ١٩٨١.

⁽٣)حديث الرئيس لجلة اكتوبر للصرية في ١ / ١١ /١٩٨١.

⁽٤) تصريح الرئيس في زيارته لمجمع الاولومنيوم في ١٩٨٤/١/٩



وقد استند الرئيس مبارك في مساعيه الى عدة اعتبارات :

فهو أولا يدرك أن عودة مصدر الى العالم العربي مسالة «جتمية » (١) ، الطلاقا من أننا كعرب «أقرب لبعض من حبل الوريد » (١) ، وهو شانيا يشير الى العاجة العملية المتبادلة ، بين مصدر وعالمها العربي « التي لايمكن معها الحرف ان يستفني عن الحرف الاخر » (١) ، اها الاستبار الشالث فهو التشخيص الصحيح للوضع القائم بين مصدر والعالم العربي في ذلك الوقت » انه ليس عداوة يتتكر معها كل طرف للأخر ، بل هو « خلاف » سياسي تساعد عملية وقف الحملات الاعلامية على التخفيف منه ، ثم يزول ، فمن طبيعة الخلافات التي تنشأ داخل الامة العربية ان الرقد ، هن الوقت » (١) .

والإعتبار الوابع هو حالة العلاقات المصرية - العربية القائمة بالفعل ، فالاتممالات المباشرة بين مصر ومعظم البلاد العربية لم تتوقف رغم قطعها العلاقات الدبلوماسية رسميا ، بل ان مصر تقدم المساعدة لكل الدول العربية الشفيقة ، وعلى استعداد لمساندة اى دولة عربية تحتاج الى مساعدة .

واخيرا قان السمى الى تصمين العلاقات وجعلها طيبة وجيدة هو جزء من «قضيتى الأساسية أن المرب التى احموضها $x^{(a)}$ ، ان المدرسة التى يتبعها فى أسلوب العمل والقايات x مدرستى هى الهدوء ، والاستقرار ، والتنمية والتنسيق مم الاخوة العرب فى اطار ودى قومى متحضر $x^{(b)}$.

⁽١) حديث الرئيس السياسة الكهينية في ١٤ /٢ /١٩٨٢ .

⁽٢) نفس المستر السابق .

 ⁽٣) نفس للمندر السابق .
 (٤) حديث الرئيس في المؤتمر المسحق للشترك مع الرئيس المبيني في ٣ /٤ /١٩٨٣

⁽ه) حديث الرئيس لمجلة والوطن العربي عي ٢ /١٩٨٢/١٢

⁽٦) حديث الرئيس لمجلة والوبلن ع في ١٩٨٣/١٢/٣٠

14#

التوجة العربي للرئيس سيارك :

عبر الرئيس مبارك عن توجه مصر العربي ضمن مسميات عديدة : التضامن العربي والوحدة العربية ، ووحدة الكلمة ، ووحدة الصف ، ووحدة الايدولوجية ، ووحدة الاستراتيجية ، والتعاون العربي في جميم المجالات كما يلى :

- ١ فالتضامن العربي هو الاطار الذي مكن ان تنضوي فيه كل المسميات الاخرى من وحدة أو ايدواوجية واحدة أو إستراتيجية واحدة أو تعاون عربي واسع . أنه « خير طريق المخاط على كيان العرب ، وهو خير سبيل لممانتهم من أي تهديدات خارجية » (١).
- Y اما الوحدة ، فلا يمكن ان تكون بداية للعمل القومى ، وإنما هى بالضرورة تتويج لجهود حثيثة مخلصة ببدنها المؤمنون بالوحدة فى كل قطرعربى ، ويذلك ينقل المجتمع العربى من واقع التفكك والتباعد إلى تقارب وتلاحم ويعبر الرئيس مبارك عن موقف مصىر من الوحدة العربية عندما يضيف : « نحن نؤمن بوحدة الشعوب العربية ، وهى وحدة تتجاوز القوالب الدستورية والاشكال القانونية ، وتتحقق بالتفاعل والالتصام على المستويات الجماهيرية » ()
- ٣ ويعتبر توحيد الكلمة العربية عدفا مصدويا ، وهو مايتضع في قول الرئيس مبارك في اكتوبر ١٩٨٦ ، « لاهدف لنا الا ان تتوحد الكلمة العربية ، وأن نئخذ جميعا العبرة مما فات . فلا قوة للامة العربية الا في تضامنها .. وإن يفيد من الفرقة والتتابذ إلا خصوم الحق العربي .
- ٤ -- من هنا يدعق الرئيس الى وحدة الصف : « اقول للعرب : وحدوا الصفوف ،

(۲) الاقتباسان من كلمة الرئيس في الجلسة المتامية لمؤتمر الشرطة ۲۰۰۰ في ۲۹۸٤/۱/۲۹.

⁽١) حديث الرئيس الوفدالمنطق الإعلامي الرافق المشطان تأبوس في ١٩٨٢/٥/٨.

وانبذوا الخلافات .. فهذه (الخلافات) سوف تضمع الامة مالكامل إذا استمر الوضع بالصورة القائمة الآن » (١)

ه - ويحتاج التضامن العربي والوحدة ووحدة الصف الى ابدولوجية وإحدة بقول الرئيس مبارك في اغسطس ١٩٨٤ : « مائريده هو ان يتفق العرب على حق افضل من التفاهم فيما بينهم يكون لهم أيدواوجية واحدة كل من طرفه بتحرك في جوها ۽ (٢)

وقد كرر الرئيس مبارك هذه الدعوة وهو يقف مع رؤساء سوريا والسودان وليبيا في طبرق في مارس ١٩٩٠ : « إننا مازلنا كأمة عربية في حاجة الى نوع من التضامن القوى ووحدة الفكر حتى بمكن إن يكون لنا كيان أمام التكتلات الاقتصادية في العالم » (٢)

ونادى الرئيس مبارك بالتوصل الى الاتفاق العديدي على استراتيجة واحدة وكرر نداءه هذا في يناير ١٩٨٤ واكتوبر ١٩٨٧ واكتوبر ١٩٨٩ على التوالي كما ملي .

« أن مصر تبذل اقصى ما في وسعها كي يتفق العالم العربي على استراتيجية واحدة ، يجب ان ننهي خلافاتنا ونوحد كلمتنا على الاقل » (١)

« اقول دائما: ياعرب! يجب أن تجلسوا لتصنعوا استراتيجية موجدة .اتفقوا على الاهداف ، على أن تكون طريقة التنفيذ مرنة ، فالأمن القومى موضوع هام » (*)

⁽١) كلمة الرئيس مبارك في الذكري رقم ١١ لنصر اكتربر في ٦ /١٩٨٦/١٠.

⁽۲) حديث الرئيس لجلة ، الوطن العربي ، في ١٩٨٤/٨/٩.

⁽٣) حديث الرئيس السياسة الكوبنية في ١٩٨٤/١٠/١٧.

⁽٤) حديث الرئيس في المؤتمر المسعفي المشترك في طبرق في ٢٩٩٠/٢/٤٤.

« لابد من وجود استراتيجية عربية مهدة تجاه مختلف القضايا لان العمل الفردى مآله إلى التلاشى ، في حين أن الدراسة والبحث على المستدى الجماعى تمكن من التوصل إلى حلول منطقية لاتضر بمصالحنا حميعا «(¹)

٧ - وورى الرئيس مبارك ان التعاون بين البلاد العربية يجب ان يشمل جميع المجالات ، وعلى الدول العربية ان تنظر في هذا القصوص إلى تجارب الامم المجاورة مثل دول المجموعة الاقتصادية الاوربية ، والتطورات في القارة الاوربية . يقول الرئيس : « ان التعاون العربي يجب ان يكون في جميع المجالات لأننا اذا نظرنا – مثلا – الى اوربا عام ١٩٩٧ فستكون كيانا واحدا ، واوربا الشرقية سنتضم الى اوربا على الفريطة العالمية ومن هنا قبإن التفكك العربي لايفيد ، بل نحن في اشد الصاجة الى التعاون في مختلف المجالات اقتصاديا وسياسيا وثقافيا » (7)

دور مصر العربي

قدم الرئيس مبارك تصوره لدور مصد العربي في أول خطاب يلقيه في ولايته الثانية أمام مجلس الشعب ويعبر هذا التصور عن المسئولية التي تستشعرها مصد حيال امتها العربية بالنسبة لما يواجهها في أواخر العقد التاسع من القرن .

يقول الرئيس

ان دور مصر العربى تعدده اعتبارات موضوعية وإدراك واع لحركة التاريخ ورؤية معددة للاهداف القومية ،

⁽١) حديث الرئيس للسياسة الكريئية نشرتة الاهرام في ٢٨/١٠/٧٨.

⁽٢) حديث الرئيس لصحيفة (الراى العام) الكوينية في ١٩٨٩/١٠/٢.

148

ان دور مصد في المجال العربي هو الاسهام في حماية الامن القومي للامة والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية الحيوية وزيادة التعاون والترابط بين شعوبها .. وهذا متطلب توفر العناصر الآتية :

- ١ التوصل الى تصور مشترك بن الأقطار العربية للأهداف القومية العليا
 - ٢ الحقاظ على استقلال الارادة العربية .
- ٣ التزام كل قطر عربي بإحترام المواثيق الأساسية للحركة العربية الواحدة
 - الالتزام بمبدأ الاحترام المتبادل وبعدم التدخل في شئون الدول الأخرى.
- التوصل الى صياغة الاساس الذي يحكم العلاقات بين الدول العربية والدول غير العربية الموجودة بالمنطقة .
 - تعزيز الجبهة العربية عن طريق تعميق التضامن العربي .
- الحفاظ على موارد الأمة العربية وتمزيز مسيرة التنمية في الوطن العربي (١)
 استراتيجية عصر القوصية في عالم التجهمات الدوادة :
- ١ عندما أشرت جهود أأرئيس مبارك العربية عن عودة العلاقات العربية المصرية وعودة مصر إلى النظام العربي (جامعة الدول العربية ومنظماتها ومؤسساتها) بعد قرابة عقد من السنوات ، قدم سيادته تعمورا جديدا التضامن العربي في العقد الاخير من القرن العشرين في خطابه التاريخي الذي ألقاه في القمة الطارئة بالدار البيضاء في ٢٢ مايو ١٩٨٩ .

ويمثل هذا الغطاب الرؤية الاستراتيجية القومية لمصر للخطوط الاساسية والمهام الرئيسية التي ينتظر من العمل العربي ان يتبعها ويحققها ، وقد اعتبر

⁽۱) خطاب الرئيس في مجلس الشعب في ۱۹۸۷/۱۰/۱۲

المؤتمر الخطاب وثيقة من وثائقة الرسمية . وينبه التصور المصرى فاعليات العمل العربي المسترك إلى مواكبة المتغيرات العالمية الرئيسية الفاطة كالتكتبلات الاقتصادية والثورة العلمية والتكنولوجية، ولفة التواصل والحوار التي « أصبحت سمة العلاقات الدولية ، وضرورة تحقيق الاستقرار في العلاقات الخارجية للأمة العربية ، وإلتكيف مع روح الدمقراطية .

يقول الرئيس مبارك في ذلك الخطاب التاريخي: إن التصور الجديد للتضامن المربى يمكن أن يقوم على الأركان التالية:

اولا: التوصل الى صياغة عربية - متفق عليها - السلام كهدف من أهداف أمتنا في عالم أصبح يضع تحقيق السلام في مقدمة أهدافه وأولوياته ويعتبر الحرب خطرا داهما على الإنسانية وعلى مستقبل الحياة في هذا الكوكب. وربما جازلنا أن نأخذ كأساس في هذه الصياغة خطة السلام العربية التي انتبقت عن مؤتمر فاس عام ١٩٨٢، وأن كان مطلويا أن يأتي التصوير العربي الجديد أوسع وأشمل حتى يتمكن من وضع إطار العلاقة بين أقطار الاسرة العربية وكافة الدول المجاورة.

ثانيا: تحديد دور نشط نقوم به في عملية الوفاق العالمي ،

ثلاثنا : يتعين علينا أن نتفق على مضمون واقعى نلتزم به الدفاع المشترك التوصيل الى تفاهم وتوافق في الآراء حول المبدأ وتطبيقاته العملية في الواقع العربي، وبصرف النظر عن أي خلافات في الرأى أو تباين في السياسة .

وابعا : علينا ان تلتزم التزاما صبارمابميداً عدم التدخل في الشئون الداخلية ليعضنا البعض .

خاصط: ان تنوع الاراء وتعدد الانتجاهات هي من المسرورات التي لا مفر منها ولا غني عنها . سادسا: إن علينا أن نجرى مراجعة شاملة للاتفاقيات التى عقدناها والقرارات التى إتخذناها في مجال الوحدة الاقتصادية ، وفي مقدمتها اتفاقية السوق العربية المشتركة التي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٦٤ ، ومقرارات قمة عمان الاقتصادية التي عقدت عام ١٩٨٠.

ومن جهة اخرى ، يجب علينا أن نتوصل الى تصور مشترك للعلاقة بين التجماعات الاقتصادية التي برزت على الصعيد الدولي في الارنة الاخيرة خاصة في ظل التوحد الأوربي الذي يبلغ مداه عام ١٩٩٧ والتجمعات الاسيوية القائمة .

صابعا : يتمين علينا أن نوجه قدرا أكبر من اهتمامنا لقضية استيماب التكنولوجيا الحديثة والارتفاع بمسترى العلم في الوطن العربي على امتداده .

شاهنا : يتمين أن يتسم تعاملنا مع العالم الخارجي بالثبات والاستقرار ، وأن نتابع تحركاتنا مع مختلف الاطراف الدولية وخاصة الدول الصديقة التي تجمعنا بها مصالح مشتركة ، وبذلك يستقر العمل العربي الجماعي ويسهل على تلك الأطراف أن تتعامل معنا كمجموعة واحدة متماسكة، وبالتحديد فإن هذا يتطلب منا أن نعمل على إحياء الحوار العربي الأوربي، كما يتمين أن ننشط التعاون العربي – الافريقي الذي يوفر الطرفين مزايا جمة بنفس القدر ، كذلك فان الامر يقتضي إثراء الحوار بين الجنوب والجنوب والحوار بين الشعال والجنوب و

ب ~ معالجة اثر العدوان على الشرعية العربية :

ادي المدوان العراقي علي الكويت ، وهي إحدى دول جامعة الدول العربية وأحد أعضاء المنظمات الدولية ، إلى تأثير سلبي هائل علي مكاسب الحركة العربية التضامنية في الثمانينات كلها سواء في مجال الامن القومي أو بناء الثقة بين دول وحكومات العالم العربي او مجال التكامل الاقتصادي بين شعوب الامة العربية .

ويوضح الرئيس مبارك مدي التأثير السلبي لعملية غزد الكويت بقوله ; «لقد مكثت ثماني سنوات أبني واعيد بناء التضمامن العربي مكان الباقي سوريا فقط محتي جات عملية صدام فورطت الدنيا ، الموضوع يحتاج منا أن نبدأ من نقطة الصفر »(۱) ويرجع هذا الي ان الامة العربية قد تعرضت لاخطر تهديد في الكيان والمصير بالفزو العراقي للكويت ، وكل ما يتبع ذلك من كوارث وأهوال(۱) لقد وقع غزر العراق للكويت ، وكل ما يتبع ذلك من كوارث وأهوال(۱) لقد وقع غزر العراق للكويت ، والمادة و العربية - العربية - العربية - العربية .

أمام هذا الوضع الذي تردي – بعد تفاؤل الثمانينات -إلي درجة هائلة ،كان لابد من التحرك لمعالجة آثاره السلبية في مجالات : الامن العربي عميدان الثقة ، ومجال حل الخلافات العربية .

أن المهمة الاولي – عقب عملية الغزو العراقي للكويت – هي قضية الأمن العربي التي تأتي علي رأس القضايا التي تأثرت سلبيا بالعملية العراقية . يقول الرئيس مبارك :«أن قضية الامن العربي ، قضية ، بالغة الاهمية جديرة بالاولوية بعد أن تعرضت الأمة العربية لأخطر تهديد في الكيان والمصير بالغزو العراقي الكويت ، وكل ما تبع ذلك من كوارث وأهوال ، لن يكون الأمن العربي إلا عربيا فيه كل العصانة والحماية لهذه المنطقة من العالم «٤»

وعاد الرئيس الي تاكيد هذه الحاجة عندما قال :«اول ملامح هذه المرحلة هو تزايد الحاجة إلي تعزيز الأمن الفردي والجماعي لدول المنطقة وتزايد الأخطار التي أصبحت الشعوب ترى أنها تهدد سلامتها واستقرارها ... إننا نرحب بالنظر في

⁽١) تصريحات الرئيس في لقاء كبار الكتاب باقاهرة في ١٩٩١/١/٨ .

⁽Y) خطاب الرئيس في مجلى الشعب والشوري في ١٩٩١/٣/٢ .

⁽٢) خطاب الرئيس في عيد الممال ١٩٩١/٥/١

⁽٤) خَطَابِ الرئيس امام مجاسي الشعبِ والشوري في ٣ مارس /١٩٩١.

اي مدخل يطرح لتحقيق هذا الغرض طالما كان متفقا مع مبادئنا وسياستنا وموديا الي تعزيز الأمن القومي للامة العربية بمفهومه الواسع الذي يتجاوز البعد العسكري يمتد الي الجوانب السياسية الاقتصادية والثقافية والنسيج الاجتماعي في الوطن العربي على امتداده ء(⁽⁷⁾).

ويصف الرئيس جهود مصر خلال أزمة الغليج وفي أعقابها فيما يتعلق بقضية الأمن العربي قائلا :«احمد الله ان لقاطا اليوم يجري ومصرتضطاع بدور اساسي في بناء جديد يحقق الأمن العربي علي أسس جديدة تقوم علي روابط حقيقية من الاخوة العربية والمصالح المشتركة ، ويمثل نقطة بداية احيية جديدة تسمي الي تعويض ما فات، وتأخذ الدرس العبرة من كل تجارب الماضي والحاضد القريب .. وهي ترسم صورة واقعية لمستقبل تتحقق فيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية علي أسس سليمة بما يؤدي إلي إستقرار عربي يدعم دوراً يجب ان تؤديه في بناء النظام العالمي الجديد ع⁽⁷⁾.

المهمة الثانية التي تصدت لها القيادة المصرية – بعد ازمة الغليج – هي العمل علي إستعادة جو الثقة في العلاقات العربية يقول الرئيس مبارك :«علينا أن نبذل قصاري جهدنا لاستعادة الثقة في محيط الاسرة العربية في أقرب وقت ممكن حتي لا تستشري الشكرك وتتعمق الفرقة في صفوفنا فلا يمكن أن تقوم أمة بأي عمل مشترك إذا كان الشك والربية يسيطران على عقول ابنائها ء ⁽⁷⁾

وترتبط بالمهمة السابقة ، مهمة أخرى تتعلق بتسوية الخلافات بين النول

⁽٢)خطاب الرئيس في عيد العمال ١/٥٩١/٥.

⁽٣) شطاب الرئيس في عيد العمال في ١٩٩١/٥/١.

⁽٢) خطاب الرئيس امام مجلسي الشعب والشوري في ١٩٩١/٣/٢.

العربية . وقد حددها الرئيس وحدد ما يجب عمله لتحقيقها عندما قال « علينا أن نضاعف الجهد خلال الأشهر والأعوام القادمة من أجل تسوية الخلافات القائمة بين كافة الاقطار في مقدمتها الخلافات علي الحدود حتي إذا تطلب الأمر ابتكار آليات جديدة تزيد من قدرتنا علي التغلب علي المشاكل والصعاب التي تعكر صفو العلاقات العربية »(١)

ومما لا ريب فيه أن تنقية الاجواء العربية وبناء الثقة بين أبناء الأمة الواحدة وحل الضلافات بين وحداتها القطرية وبخاصة الحدود هي ضرورات تمهد للعودة الي طريق العمل العربي الموحد ، الذي يري الرئيس بصحده أنه قد «أن لنا ان نتوصل مع الأقطار العربية الشقيقة التي تشاركنا العرص علي المصالح القومية العليا الي صياغة مشتركة للاسلوب الامثل لتحقيق عملية ملموسة علي طريق العمل العربي للوحد »(?)

- القضية الفلسطينية :

إن جوهر الصراع في الشرق الاوسط هو «المشكلة الفلسطينية » – اوكما يعبر عن ذلك الرئيس مبارك قائلا : «نقطة الارتكاز (في مشكلة الشرق الاوسط)هي القضية الفلسطينية التي هي جوهر الصراع ومصدوه «⁽⁷⁾ ومن هنا ، فان السلام لن يصبح شاملا في منطقة الشرق الاوسط «الا بحل المشكلة الرئيسية في الشرق الاوسط وهي المشكلة الفلسطينية ، وإذا وصلنا الي حل شامل المشكلة فسوف يسود السلام جميع انحاء المنطقة التي نعيش فيها «(3) بهذا يشكل حل

⁽١)المندر السابق .

⁽٢)خطاب الرئيس في ذكري الثورة ٢٢/٧/٢٢ .

⁽٣)كلمة الرئيس مبارك في حفل عشاء اقيم لرئيس الوزراء الياباتي في ١٩٨٦/٢/٢٤. (٤)حديث الرئيس التليفزيين الايطالي في ١٩٨٢/١/٢٨

القضية الفلسطينية مفتاح الحل الشامل في الشرق الاوسط (١) الذي هو مفتاح السلام والاستقرار في المنطقة » (١)

وإذا كان الرئيس منذ بداية توليه القيادة في مصر قد مضى قدما دفي بناء السلام بكل مانتملك من قوة وعزيمة ونعمل علي توسيع نطاقه حتي ينشر آثاره الحميدة علي كافة شعوب المنطقة وفي مقدمتها الشعب القلسطيني ء (٢) باعتبار ان بور مصر التاريخي في المنطقة هو دور صائع السلام – فقد انطلق يعمل طوال السنوات العشر الماضية من أجل القضية الفلسطينية ، وليس هناك قضية آخري نات من وقت الرئيس واهتمامه باستمرار سواء في مصر أد في الخارج مثل القضية الفلسطينية رهيسها.

لقد حوات مصر والقضية الفلسطينية من قضية لاجئين طبقا لقرار ٢٤٢ لتصبح قضية دولة وشعب ، ويدون مصر فان تصل الي حل نهائي لهذه القضية ، (أ) كما وضحت مصر في سبيل فلسطين وما زالت تضحي ولم تغير خطها وحوات القضية من قضية لاجئين في القرار ٢٤٧ الي قضية شعب ودولة بعد حرب اكتوبر وخاضت عددا من الحروب بسبب فلسطين وتكبدت نققات باهظة وخسرت ارواحا ولم نتخلي حتي هذه اللحظة رغم ما قيل ويقال *(أ) ويؤكد الرئيس موقف مصر وجهودها وما بذلته بالدم والحديد والعرق وعزائم الرجال والمثابرة علم الغدم مؤكدة في كل الاحداث مؤكدة في كل وقت أنها الاصداث مؤكدة في كل وقت أنها الاحداث مؤكدة في كل

⁽١) كما اشار الرئيس الي ذلك في مؤشر صحفي في بين في ١٩٨٢/٢/٢٨

⁽٢) خَطَابِ الرئيسِ في ميّد العمالُ ١٩٨٦/٥/١ ۗ ۗ

⁽٣) خطاب الرئيس المسطى عدمانسيار في ١٩٨٣/٢/١٥

⁽٤) حديث الرئيس أصحيفة الطم المغربية ١٩٨٤/١/١٤٤

⁽٥) كلمة الرئيس في الاحتفال بعيد السويس في ٢٤/١٠/٢٥ (١٩٨٥

48

تقف يوما أمام أي موقف مكتوفة الأيدي او مواية ظهرها لاي حدث بل كانت الحريصة دائما لتقديم المعونة الصادقة والتأييد الإيجابي من أجل القضية الفلسطينية *(*) ويجدد الرئيس الالتزام المصري تجاه القضية حين يقول «علي مصر التزام أدبي تجاه القضية الفلسطينية فنحن أول من ساندها منذ بدأت ونحن نساندها بإعتبارها حق عادل الشعب مظلوم ، وايست لنا مصلحة في ذلك ، فلن ناخذ فلسطين تحت لوائنا . ليس لنا مصلحة خاصة سوي أننا أكبر دولة نري الحاق العادل في إعطاء حق تقرير المصير للفلسطينيين وحال المشكلة وإعادة الارض (*)

اذا كانت غاية الرئيس مبارك والسياسة المصرية الرصول الي السلام العادل الدائم في المنطقة كلها ، فإن الرسيلة إلى تحقيق هذه الغاية هي الرسيلة السلمية المتحضرة :المفاوضات ، والنقطة الاساسية التي إطنتها مصر علي لسان الرئيس مبارك هي رفض تصويل الأردن الي بولة فلسطينية ومن ثم فإن المفاوضات تستهدف إعادة الاراضى العربية المحتلة فلسطينية .

يقول الرئيس مبارك: «ان فكرة تحويل الاردن الي دولة فلسطينية ... مرفوضة فلسطينيا واردنيا وعربيا وبوايا .ويقينا فهي مرفوضة مصريا جملة وتقصيلا في اهدافها ومراميها * (7) .

اما المفاوضات ، فيجب التمهيد لها « بالاعتراف والقبول المتبادلين » : « يجب ان يقوم الحل العادل المشكلة الفلسطينية علي اساس الاعتراف والقبول المتبادلين .. فلكل من الجانبين حق كامل في الوجود ككيان قومي متحرد من

⁽١) حديث الرئيس لجلة د المعور » في ١٩٨٦/١/٨٧

⁽٢) خطاب الرئيس في ذكري الثورة في ١٩٨٢/٧/٢١

⁽٢) كلمة الرئيس في البيت الابيش في ١٩٨٢/٢/٢

السيطرة والغوف » (أ) هذه هي نقطة البداية في أسلوب الحل المرحلي وقد أوضح الرئيس مبارك أن الإعتراف المتبادل هنا كان ينصب علي الاعتراف بالحقوق « اذ يتعين علي كل جانب الإعتراف بحق الجانب الآخر في الميش في سلام وكرامة متحررا من الفوف والكراهية » (أ) ولكي يتحقق هذا لابد من «تهيئة المناخ الملائم لانضمام اشقائنا القلسطينيين لسيرة السلام ، وهو ما يتطلب في المقام الاول وقف اعمال القمع والعنف والبعد عن التطرف والاثارة والكف عن القام الاول المستوطنات علي الاراضي العربية ، والدغول في حوار بناء حول مستلزمات التعايش الخلاق بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني حتي تتفاهم العقول وتتصارع الآراء بدلا من سفك الدماء ونشر الدمار وتعميق الكراهية في النفوس » (أ) هذه التمهيدات ضرورية لإمكانية « عقد مؤتمر دولي » بإعتباره « الاطار الناسب للتسوية » (أ) وقد أوضح الرئيس أنه « لا بديل عن عقد مؤتمر دولي للسلام المنية بالنزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية (أ) وسيكون أساس المفاوضات في هذا المؤتمر قراري مجلسي الأمن رقمي ٢٤٢ و ٢٣٨ مبدأ الأرض مقابل السلام » الأمن لكل اطراف الصراع »

يقول الرئيس « ليس من الصعب الاتفاق علي أساس المفاوضات فهي بصفة اساسية تتم بموجب قراري مجلس الامن رقمي ٢٤٢و٣٣٨ ومبدا الارض مقابل السلام والامن لكل اطراف الصراع الحقوق الوطنية الشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير مصيره » (٢)

⁽١) كلمة الرئيس في نادي المحطيع بواشنطن ١٩٨٢/٢/٥

 ⁽٢) وفي خطاب الرئيس في تكرى الثورة في ٢٦ / ٧ / ١٩٨٢ هن قال : « تمترف اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المدير ، في مقابل اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق اسرائيل في البقاء»

⁽ ٣) كلمة الرئيس في المشاء الذي اقيم تكريما السلطان قابوس في ٨ / ه / ١٩٨٢

 ⁽³⁾ خطاب الرئيس في اغتتاح الدورة البرلانية ۱۲ / ۱۱ / ۱۹۸۰
 (0) كلمة الرئيس أمام مؤتمر القمة الاسلامي بالكويت في ۲۷ / ۱ / ۱۹۸۷

⁽٦) كلمة الرئيس أمام جمعية السياسة الخارجية في نيورورك في ٥ / ٤ / ١٩٨٩

غير أن الاتصال والحوار بين الطرفين الأساسين في النزاع هو نقطة الانطلاق الاولي، من هنا يقول الرئيس « هناك أزمسة ثقة بين الفلسطنيين والإسرائيليين ولابد من بناء الثقة وكيف نبني الثقة دون بدأ الاتصال والحوار؟» (١)

واذا كان الرئيس مبارك قد دعا الى حوار فلسطيني / إسرائيلي ، فقد دعا كذلك الى حوار فلسطيني / أوربي ، وحوار فلسطيني / أمريكي من أجل أن ينقل الفلسطينيون بأنفسهم رؤيتهم إلى اوربا الغربية والولامات المتحدة وهي أطراف لها أهميتها التي لا يمكن الإستغناء من أجل الوصول إلى حل الشكلة الشرق الأوسط . وقد اهتم الرئيس في زياراته العديدة على مدى السنوات العشر السابقة لاوريا الغربية بضرورة أن تقوم أوربا الغربية بدورها في الشرق الاوسط « ان دورا أوربيا نشطا يمكن ان يكون هاما في تحقيق السلام وبامكان اوربا ان تساند بشكل متوازن مع الجانبين كما يمكنها ان تساند قيام صوار بين اسرائيل والفلسطينيين أن هذه هي روح الحل التفاوضي » (٢) وأمام الرئيس الألماني رحب الرئيس مبارك في ١٤ ديسمبر من عام ١٩٨٢ « بالدور الاوربي النشط الذي تبلور في أعلان البندقية وتأييد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والدعوة إلى قبول مبدأ الإعتراف المتبادل . إننا نتفق في الترحيب بمقررات مؤتمر فاس الذي أرسى قواعد راسخة للقبول العربي السلام والتعايش وهي قواعد بمكن تطويرها والاضافة البها وإنجاد الارضية المشتركة ببنه وبين مبادرة الرئيس ربجان التي تعتبرها مبيغة مقبولة ليدء مفاوضات موسعة يشترك فيها الأرين وممثلو الشعب الفلسطيني الذي لابد وأن يشارك مباشرة في بناء لسلام ووضع صيغة التعايش الكامل في المنطقة » (١)

⁽١) هديث الرئيس امتحيفة « القيس » في ٢٢ / ١ / ١٩٨٩

⁽٢) كلمة الرئيس في المؤتمر في بون في ٨ / ٢ / ١٩٨٢

⁽ ٣) كلمة الرئيس في ماتبة العشاء التي أقامها الرئيس الالماني في ١٤ / ١٢ / ١٩٨٢



وعرض الرئيس مبارك الرؤية المصرية السلام في الشرق الاوسط أمام الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا بمدينة ستراسبورج في ٢٨ يناير عام ١٩٨٦ عندما قال: « أن التفكير في عقد المؤتمر الدولي يجب أن ينصب على الجوانب الموضوعية والاجرائية في وقت واحد · فبالنسبة للموضوع نرى ان تركز اوربا على مبدأ التفاوض بهدف تحقيق السلام بدون شروط مسبقه من منطق المساواة بين حقيق الطرفين وضرورة تحقيق التوازن بين حق إسرائيل في البقاء وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير · · فبذلك وحده يكون السلام عادلا قادرا على البقاء والصعود في مواجهة الازمات والإختبارات الصعبة التي لابد أن تعترضه في

ان هناك حاجة ماسة الى دور أوربى حركى مؤثر ، فليس من مصلحة السلام فى المنطقة أن تتعزل الشعوب الاوربية عن جهود التسوية وهى اكثر الشعوب تاثرا بما يجرى فى الشرق الاوسط كما أنها اكثر القوى الخارجية إدراكا للتطورات التى تقم فى المنطقة وفهما للعوامل التى تمكم حركة التاريخ فيها ...

ومن الناحية العملية فإننا نمتقد أن الدور الاوربي النشط هو الكفيل بتقليل أخطار الإستقطاب داخل المؤتمر وهو إستقطاب يمكن أن ينسف جهود السلام (((

وقد كانت أزمة الخليج ذات تأثير سيئ على القضية الفلسطينية فقد شغلت المتمام العالم لفترة طويلة عن القضية الفلسطينية ، وأحدثت شرخا لايمكن المسلاحه بسهولة في العلاقات العربية ، وحرمت الامة العربية من قدرات هائلة في البشر والسلاح والأموال ، وضربت المسالح الفلسطينية في الخليج وفي الكويت في المسميم ، وأوقفت الجهود الدبلوماسية التي كانت تواكب التنسيق بين مصد

⁽١) خطاب الرئيس أمام الجمعية البرلانية لجاسي أوريا في ٢٨ / ١ / ١٩٨٦

والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية والتى اعقبت اعلان الدولة الفلسطينية واعتراف منظمة التحرير بقرار ٢٤٢ وإستعدادها للإعتراف بإسرائيل وتكثيف إمتمام أوريا الغربية والولايات المتحدة بدفم جهود السلام في المنطقة .

ورغم هذا كله ، وكما عاد الرئيس مبارك الى العمل من أجل قضايا الامة العربية الاساسية في حل الخلافات العربية واعادة الثقة بين العرب والترجه لخدمة الامن العربي والعمل العربي الموحد ، كذلك عاد تركيز القيادة المصرية من أجل تتشيط القضية الفلسطينية والإستفادة من الإهتمام الدولي المكثف بتحرير الكويت والتوجه الدولي لمل المشكلات الاقليمية من أجل التعامل مع القضية الفلسطينية . قال الرئيس مبارك : « لابد من تنشيط القضية الفلسطينية بعد انتهاء أزمة الفليج فلابد ان تنتهى هذه المشكلة حتي يعم السالام ويتمكن الشعب الفلسطيني من الميس في سالام » (أ) ويضيف في نفس هذا المعنى « ان استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة يتطلب منا جميعا أن نعمل باقصى طاقتنا لتسوية النزاع العربي الاسرائيلي وخاصة شقه الفلسطيني لأن هذا النزاع هو المصدر الرئيسي للقلق والتربر في المنطقة » (أ)

وفي خطابه السنوي بعيد العمال قال الرئيس: د نحن نسعى الى تهيئة الظروف لبدء مقاوضات السلام الشامل في إطار مؤتمر سلام وبمشاركة نشطة من القوى الدولية المعنية ، لا تعوق التفاوض المباشر بين طرفي النزاع ولاتكون بديلا عنه، ولكنها تسهم في التقلب على المسعوبات القائمة والتقريب بين وجهات النظر المتعارضة وزيادة فرص التوصل الى إتقاق ورغم أن الجهود التي تبذل حاليا وتضطلع فيها الولايات المتحدة بدور بارز لإحياء مسيرة السلام قد صافت

⁽١) تصريحات الرئيس للصحفيين في ١٥ / ٢ / ١٩٩١

⁽ ٢) خطاب الرئيس في لقاء مشترك للجلسي الشعب والشوري في ٢ / ٣ / ١٩٩١

بعض العقبات والصعوبات فإننا نؤمن بأن من واجبنا جميعا أن نستثمر الفرصة الذهبية التي سنحت بعد أنتهاء حرب تحرير الكويت لإنهاء هذه المشكلة العويصة وبدفع المنطقة الى عصر جديد يختفى فيه شبح الحرب ومظاهر العنف والتوتر »

د اننا نجد لزاما على كل القوى التي تكترث حقا بمصير هذه الامة أن تبذل كل جهد ممكن من أجل التوصل إلى تسوية عادلة المشكلة الفلسطينية تتيع للشعب الفلسطيني الشقيق أن يمارس حقوقه الوطنية المشروعة وفي مقدمتها حقه في الاختيار الحر وتقرير المصير وتفتح الطريق لمصالحة شاملة بين الدول العربية واسرائيل كشرط لازم لاستتباب الامن والاستقرار في المنطقة ه ()

وقد حنر الرئيس مبارك من التسويقات حتى لايضيع الوقت وتدخل في ظروف الانتخابات العامة في الولايات المتحدة وإسرائيل ، و فلا حل القضيية الاسطينية الا اذا كان اطرافها لديهم الرغبة الاكيدة في الحل ه (*) ودعا الرئيس إلى أن يشمل التمثيل الفلسطينين في مؤتمر السلام و جميع الفلسطينين في الداخل والخارج (*) ووقف بناء المستوطنات في مقابل انهاء المقاطعة العربية من أجل بناء الثقة التي ستساهم في استتباب السلام (*) وطالب الرئيس بعدم تجاهل منظمة التمرير الفلسطينية و اذا اردنا للسلام ان يكون كاملا متكاملا ه (*) وأعاد الرئيس ايضاح الموقف المصري في لندن في يوليو عام ١٩٩١ في يوليو الماضي عندما قال : و اننا نناشد اسرائيل بأن تتخذ الخطوات الضرورية من أجل بدء مناوضات السلام ويجب وقف جميم الانشطة الإستيطانية في الاراضي المحتلة ،

⁽١) خطاب الرئيس في عيد العمال في ١ / ٥ / ١٩٩١

⁽Y) كلمة الرئيس في لقاء عبد الاعلاميين الثامن في ٢٠/٥/٣٠

⁽٢) حديث الرئيس في مؤتمر في بمشق في ١٦ / ٧ / ١٩٩١

⁽٤) حديث للصمفيين بالاسكندرية في ١٩ / ٧ / ١٩٩١

⁽٥) كلمة الرئيس في حقل عشاء لندن في ٢٤ / ٧ / ١٩٩١

كما يجب الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واحترام هذا الحق ، وأن مبدأ مقايضة الأرض مقابل السلام يشكل في رأينا أساسا عادلا تستند اليه تسوية عادلة ودائمة في المنطقة » (أ)

ومن ناحية آخرى ، لم تتوقف الصدات المصرية – الفلسطينية ، وفى هذا يقول الرئيس : « الحوار مع الفلسطينيين مستمر ولايتوقف لأن القضية الفلسطينية ليست قضية ياسر عرفات أو فلان أو علان ، إنما قضية شعب ومصر عملت منذ البداية لتصبح القضية الفلسطينية قضية شعب ودولة مش قضية لاجئين » (") كما قال الرئيس « وفود المنطمة تأتى الى مصر على نحو مستمر من أجل التشاور»

وفي هذه الظروف ، نصح الرئيس الفلسطينيين أن « يؤكدو) حـرصـهم المستمر على الجلوس والتفاوض ، وإن يدعوا لشامير مهمة الرفض » مؤكدا انه « في النهاية ان يكون في وسع أحد ان يفرض عليهم قبول مالا يستطيعون قبوله » ذلك انه « عندما تبدأ المفاوضات فإن في وسعنا أن نقول « لا» ان كانت تسير في الاتجاه غير الصحيح ، اما ان نقول « لا عند البداية فذلك مالا ينبغي أن يكون» (⁽⁷⁾

ويتصل الشرق الاوسط ، والعالم العربي المطل على البحر المتوسط ، بحوض هذا البحر التاريخي الذي شكل قلب العضارات التاريخية ، وعرفت كل العضارات والثقافات الرئيس مبارك في كلمة أمام البرلمان الاوربي في ستراسبورج مبادرته التي تنادى بتنظيم منتدى حوض البحر المتوسط ليكون بمثابة نقطة محورية الحوار والتفاعل بين المسئولين وغير المسئولين لترسيخ التعاون بين دوله .

⁽١) حديث الرئيس لصحيفة و الحياة ٥ في ١٠ / ٧ / ١٩٩١

⁽٢) حديث الرئيس للمصور في ٢٢ / ٨ / ١٩٩١

⁽٣) حديث الرئيس لمجلة المسرّر في ٢٢ / ٨ / ١٩٩١



قضيتان رئيسيتان فى السياسة الذارجية المصرية

من المؤكد أن أهم قضيتن تشغلان السياسة الخارجية والبيلوماسية المسرية في قيادة مبارك هما قضية التنمية أو تعزيز القدرات الانتاجية المسرية وقضية الديون - ولاينفي هذا أن صنع السلام والمحافظة على الأمن والاستقرار وتعزيز العلاقات بسائر الامم هي من القضايا الأساسية في السياسة الخارجية المبرية غير أنه مع إستتباب السلام منذ استرجاع الأرض المبرية في طاباء واستئناف التنمية الاقتصادية الاجتماعية المضططة منذ عام ١٩٨٧ ، قإن الهدف الأول السياسة الخارجية المسرية هو « خدمة قضية التنمية وضمان تجاوب البول أو الهيئات البولية المختلفة مع المطالب والمصالح المصرية » (١٥ / ٨ / ١٩٨٧) كما ان أحد ركائز هذه السياسة هو « توظيف التحرك الغارجي لخدمة أهداف التنمية والتطوير ٠٠٠ وإذا نحن ألقينا نظرة على تحركنا الضارجي في الأعوام الماضية لوجدنا أنه ركن على الجانب الاقتصادي الى حد كبير ، سواء بالعمل على زيادة هجم المساعدات التي نحصل عليها من الدول الصديقة ،أو عقد الاتفاقيات الغامية بالتبادل التجاري الذي يعود على الإقتصاد الوطني بالنفع ، أو جذب أطراف خارجية التعاون معنا في تحديث وسائل الانتاج في مصبر وأبخال التكتواوجيا الحديثة في الصناعة والزراعة والخدمات ، وتلك قضية توليها أهمية قصوی ه (۱۲/ ۱۰ / ۱۹۸۷)

ويكنى التعبير عن أهمية القضية الثانية وهى قضية الديون الخارجية ، أن نقتبس من الخطاب السياسي الرئيس مبارك هذه الفقرة :

كان يتحتم علينا في السنوات الاخيرة توفير مبلغ مابين ١٠٠ مليون و
 ٧٠٠ مليون دولار سنويا لسداد الاقساط المستحقة عن الدين العسكري الولايات
 المتحدة فقط و وكنا نضطر الى تدبير مايزيد عن ١٠٠ مليون دولار في بعض

4

الأشهر الرفاء بهذه الاقساط وإلا أوقفت المعونة - وفي السنة المالية الجارية (
١٩٩٠) كان المفروض أن ندفع ألف مليون دولار ، وتلك مبالغ نجد صعوبة بالفة في تدبيرها في نفس الوقت الذي نسعى فيه الى توفير السلع الاساسية المواطنين كالقمح والدقيق وزيت الطعام ، غير أن الميزة التي تحققت لنا نتيجة هذا الانفراج الجزئي في مشكلة الديون لاتحقق فائضا نستخدمه في أبواب جديدة ولكنها تمنخنا قدرة أكبر على التغلب على الصعوبات القائمة » (١٥ / ١٢ / ١٠)

ونسجل هنا تقدير لجنة الرد على بيان رئيس الوزراء بمجلس الشعب في تقويرها الصادر في ٢٣ يناير ١٩٩٢ - تقديرها لدور الرئيس مبارك في التخفيف من أعباء الديون عن كاهل مصر تقول:

« تود اللجنة ، أن تحيى بكل صدق تلك الجهود الشاقة والمضنية التي بذلتها القيادة السياسية طوال الفترة الماضية من أجل التخفيف من أزمة الديون الضارجي الممدى ، بحيث اصبحت قضية الديون هي القضية الاولى في قائمة اهتمامات الزعامة السياسية حتى أضحت هي محود المباحثات واللقاءات التي كانت تتم في مصد والضارج و وذلك بهدف إسقاط جزء من الديون أو خفض فوائدها أو إعادة جدولتها ، كما تود اللجنة أن تشيد بالنتائج الإيجابية المتنابعة التي اسفرت عنها تلك الجهود والتي من أهمها إلغاء الديون العسكرية الامريكية في مواجهة مصد ، وإلغاء ديون دول الظبج ، والتوصل الي اتفاق مع صندوق التقد الدولي ونادي باريس » (ص ٤٩)

وقد عللت هذه اللجنة في التقرير المذكور تقديرها لجهود الرئيس مبارك في مجال الدين الخارجي بتقييمها لمشكلة المديونية الخارجية ، تقول اللجنة :

د ان مشكلة الديونية الخارجية هي من أخطر واعقد المشكلات التي تواجه
 الاقتصاد للصدي - وتكمن خطورة هذه المشكلة في استنزافها لجزء هام من



الفائض الاقتصادي الذي تحققه عملية التنمية ، وكذلك استنزافها للامكانات المالية للتاحة وخاصة من النقد الاجنبي ، علاوة على تكريسها لمظاهر التبعية الاقتصادية والسياسية الخارج ، اما تعقيد هذه المشكلة فيرجع الي ان النتائج الوخيمة التي تتمخض عن استفحال أزمة الديون تعتبر ذات آثار تراكمية بمعنى أن هذه الآثار تعتبر في نفس الوقت أسبابا تدفع الى مزيد من الاقتراض مما يدفع بالدولة المدينة الى الوقوع في دائرة مفرغة من المدينية يصعب عليها الفكاك منها » (ص ٤٠)





نحن نتطلع إلى إشسراقسات القسرن الحادى والمشرين ومتطلباته في شتى هوانب الحياة

خطاب الرئيس ميارك في ١٥ ديسمبر ١٩٩٠

ان طريق المستقبل واضع أساننا لليكتنفه ضباب أو غموض ، فنحن نعرف العدافنا على نحو واثق ، ونعرف وسائلنا إلى إنجبار هذه الأهداف ونعرف حسجم العقبات التي يعكن ان تعترضنا على الطريق

خطاب الرئيس مبارك في اول مايو ١٩٩٢





المستقبل كفرصة لتجلس المشروع القوامس المصرس

الزمان مستمر دون انقطاع ، الماضي حقل خيرات متراكمة وموطن الحافز على النهضة وكتاب الدروس المستخلصة عبرة للحاضر والمستقبل • والحاضر يشهد تجلى قدرات الشعب في صنع حياته ، والمستقبل يحمل في طياته مزيدا من الفرص الاستكمال صنع الحياة ويخاصة « واعادة البناء في حياة الشعوب لاتتم بين يوم وليلة » كما يقول الرئيس مبارك في اول مايو سنة ١٩٩١

من هنا يقول الرئيس معبرا عن نظرة تطلع الى هذه الفرصة التى سيتم فيها
إستكمال البناء القومى « نمن نتطلع الى اشراقات القرن المادى والعشرين
ومتطلباته فى شتى جوانب المياة ١٠٠ اننا نتقدم بالسرعة الواجبة وبالتخطيط
المحكم والتنسيق السليم مع استثمار واع لكل مانطك من جهد وامكانات ه
وفي كل المواقع – يتطلب التزامات جوهرية أولها تقهم واضع في كل مواقع العمل
التنفيذي والتشريعي لأسس هذا التطور وبواقعه ومراميه ، وهذا يعنى تحديد إطار
جامع لاستراتيجية متكاملة في مواقع العمل العام ١٠ ليست هناك سياسة وزير بل
هناك فقط سياسة وزارة ١٠ ليست هناك جزر منعزلة في دوائر التخطيط والتنفيذ
على مختلف ممستوياتها بل هناك أرض واهدة تتعدد فيها المواقع وتتفق فيها
الأهداف وليست ادارات الحكم المطي في مختلف المحافظات حكومات مستقلة أو
قرارات فردية متضارية وإن تكون قرارات الأنتاج متنافرة مع نظم التعليم أو النظم
المصرفية وإجراءات التصدير أو شروط العمالة فكل ذلك يجب أن يجرى متناغما
مترابط محققا للهدف الواحد وهو ان نعيش العصر الجديد » (١٠ / ٢ / ١٠)
مترابط محققا للهدف الواحد وهو ان نعيش العصر الجديد » (١٠ / ٢ / ٢ / ٢)

شروط ولوم الوستقبل بنجام :

يريد الرئيس مبارك ان ننتقل بإدراكنا وقهمنا وتصوراتنا وقيمنا واتجاهاتنا وسلوكنا الى العصر الجنيد ، ذلك العصر الذي يتميز بالعلم والمعرفة والتحديث التكنولوچى المستمر كما يتميز بالحرية التي تزداد رقعتها بإستمرار ، وإضافة الجديد في عملية بناء الامم لماضرها ولفدها ، ويضرب بها المثل بموقعه في المقدمة دمسئولية الرئاسة الثانية هي فصل جديد من كتاب التطور ، وهي دور جديد نضيفه الى البناء القائم ، وهي إقتصام جديد لكل معاركنا وماأكثر هذه المارك ، ، ، (۲ / / ، / / ۱۹۸۷)

ويطالب الرئيس باقصى قدر من المشاركة الشعبية في رسم خريطة المستقبل
« بمساهمات بناءة من المؤسسات الرسمية والأهلية والأفراد المتخصصين
والمهتمين بالقضايا المطروحة ضمانا لتحقيق أقصى قدر من المشاركة الشعبية في
رسم خريطة المستقبل » (٥ / / / / / / /) وفضلا عن المشاركة الشعبية ،
يحتاج المستقبل الى « المحافظة على رؤيتنا للأهداف القومية » ويشرح الرئيس هذا
الشرط: « إن المستقبل ٠ ٠ مفعم بالأمل والرجاء بشرط أن نحافظ على رؤيتنا
للأهداف القومية ونستمر في إصرارنا على المشاركة الجماعية في تحمل الأعباء
كل بحسب قدرته وطاقته بحيث يكون المجتمع المصرى أسرة من المواطنين لاساحة
للمتقرجين واصحاب المصالح » (١ / / / / /)

وهكذا يحتاج إستكمال البناء في المستقبل إلى التخطيط المحكم والتنسيق السليم مع إستثمار واع لكل مانملك من جهد وإمكانات » « وتحديد إطار جامع لاستراتيجية متكاملة في كل مواقع العمل العام » (١٥ / ١٧ / ١٩٠)

والمحافظة على رؤيتنا للأهداف القومية » والإصرار على المشاركة الجماعية في تحمل الأعباء كل يحسب قدرته وطاقته » (١٠ / ١١ / ١٩٨٨) ، وأن يتم هذا كله بروح العصر الجديد (١٥ / ١٧ / ٩٠)

القضايا المستقبلية الرئيسية :

وفى نوفمبر ١٩٨٩ قدم الرئيس مبارك بعض القضايا التى رأى انها حيوية لنجاح مسيرة اعادة البناء والتنمية واستمرار حركة الاصلاح فى شتى جوانب الحياة المصرية ، وهى :

- ١ قضية تضبيق الفجوة التي لا زالت قائمة بين الواردات والصادرات »
- ٢ قضية إستيعاب التكنولوجيا الحديثة في الزراعة والمسناعة علي أوسع نطاق على النحو الذي إتبعته بعض الدول النامية في القارة الأسبوية في العقدين الاخيرين وتمكنت بذلك من اللحاق بركب الدول المتقدمة »
- ٣ « قضية تطوير الأداء الاقتصادى المسرى بما يستهدف دعم طاقته
 الانتاجية لا فرق في هذا بين القطاع العبام والقطاع الخباص ،
 (١٩٨٩/١/١١)

وأكد الرئيس مبارك في نوفمبر ١٩٩١ الحاجة الي « خطة قومية لإستيعاب مزيد من التكنولوجيا الحديثة في المجالات المختلفة بحيث لانترك هذه المسئولية الخطيرة للمبادرات الفردية والإجتهادات التي تعتمد على الخطة وإنما نقتدى بالدول التي حققت طفرة هائلة في هذا المجال خلال سنوات معدودة وخاصة في القارة الاسيوية » (١٤ / ١١ / ١٩٩١)

وإذا كانت المرحلة السابقة منذ عام ١٩٨٧ وحتى الآن قد شهدت وضع الاساس السليم الذي يوفر للبائد إمكانية الإنطلاق في عملية البناء ، فإن هناك تحديين رئيسيين يواجهان مصر وهي تقترب من هذه المرحلة ، وقد حدد الرئيس هذين التحدين في خطاب في نوفمبر ١٩٩٧ قائلا :

د ان التحديج: الأساسيج: اللذين يواجهان مصر وهي على مشارف مرحلة الأنطلاق هما :



الاول : توسيع قواعد الانتاج إلى أقصى حد ممكن

الثاني: الإرتقاء بقوة العمل المصرية

ولايمكن تحقيق هذين الهدفين بغير الإلتزام الثابت الذى لايعرف التردد أبدا بتنفيذ سياسات الاصلاح والتحرر الاقتصادي التى أثبت التطبيق العملى جدواها والتى تحث على المنافسة وتشجيع المستثمرين وتهتم بأقامة مشروعات البنية الاساسية وتطوير قدراتها حتى تستوعب آلاف المشروعات الجديدة،

وقد طلبت من المكومة أن تسرع الفطى في جذب الإستثمارات المالمة والوطنية لإقامة المناطق الصناعية الحرة في المواني المصرية المطلة على البحر الاممر والقريبه من الأسواق العربية والافريقية على مواني البحر الابيض التي تمثل المعق الجنوبي لأوروبا وأسامنا فرصة ذهبية لتتمية المناطق الصناعية الوسيطة بين القارات الثلاث .

كذلك فإن علينا أن نستكمل استصلاح ماتبقى من أراضى قابلة للاستصلاح وأن نشجع المواطنين على زراعتها وتعميرها علينا أن نستكمل مابدأناه من مدن ومجتمعات عمرانية جديدة إستوعبت آلاف المسانع ، وأن نسارع بالإنتهاء من تتمية المناطق السياحية في سيناء والبحر الاحمر ونكرر نمانجها الناجحة في المناطق الاخرى المتبقية على خريطة التنمية السياحية لمصر .

 ان توسيع قواعد الإنتاج يتطلب حصر كل التشريعات المنظمة النشاط الاقتصادى في إطار تشريعي جديد يحتضن الإستثمار ويتعاطف مع التنمية ويحطم مزيدا من التعقيدات البيروقراطية »

التحدى الثانى الذي يتعلق بتطوير قوة العمل المصرية كى ترقى قدراتها
 الى مستويات عالية من المهارة والإنضباط والإتقان وتتمكن من التعامل مع أحدث
 الاساليب التكنولوجية فى الزراعة والصناعة - هذا هو التحدى الخطير الذي

يتطلب تغييرا وتطويرا شاملا في الشكل والجوهر لكل مؤسسات التطيم والتدريب في مصد من إبتداء التعليم الأساسي إلى الجامعة كما يتطلب علاقة وثيقة وسستمرة بين مراكز الانتاج ومراكز البحث العلمي ، وتعزيزا مستمرا لقدراتنا على إستيعاب التكنولوجيا في مختلف جوانب حياتنا » (نونمبر ١٩٩٢)

التعليم مشروع قومى :

من هنا دعا الرئيس الى جعل إصبلاح التعليم و مشدورهنا القومى في السنوات التى تبقت من هذا القرن » (نوفعبر ١٩٩٣) – وكانت هذه الدعوة إستمرارا للاهتمام الكبير الذى يوليه الرئيس مبارك للتعليم والذى تبدى في عقد المؤتمر القومى لإصلاح التعليم في نوفعبر ١٩٩١ ، وفي دعوة الرئيس في نوفعبر ١٩٩١ المؤتمر القومى لإصلاح التعليم في مصد وإصالحت بحيث يأتي هذا الإصلاح جذريا متكاملا مستجيبا للإحتياجات المتزايدة ، وأن تكون السنوات القادمة هي أعوام تطوير التعليم والنهوض بالثقافة في مصر لأن هذا العمل الكبير هو الذى يحدد مستقبل مصد ومصير أبنائها ويرسم الصورة الحقيقية لدورها في

وقد قدم الرئيس مبارك في خطابه في نوف مبر ١٩٩٢ وسدا اسيناريو الاصلاح التعليمي بإعتباره أحد التحديين الرئيسيين اللذين يواجهان البلاد وهي على مشارف المستقبل

١ اعداد تقرير أولى بعنوان « نظرة الى الستقبل » يضم الخطوط العريضة لبرنامج يحقق الأصلاح الشامل التعليم في مصر ويتطرق إلي شتى جوانب العملية التعليمية سواء من حيث ترميم وإصلاح ويناء المدارس وتحسين اوضاع المعلمين وتطوير المناهج وإدخال التكنولوجيا والاساليب الحديثة في التعليم وعودة الأنشطة التربوية ورعاية المواهب وغير ذلك من زوايا الإصلاح »

- ٢ وبدأ تنفيذ هذه الخطة بالفعل ، فتم إصلاح ٧٥٠٠ مدرسة بتكلفة بلغت
 ٢٠٠ مليون جنبه وبلك أرقام تفوق ما أنجز في هذا المجال قبل الزلزال خلال ثلاثين عاما »
- ٣ « أَتَمَنْت قرارات عديدة لإصلاح احوال المعلمين رقام مجلس الشعب باصدار ماازم من تشريعات اتقنين هذا الاصلاح »
- د تم وضع برنامج طموح لتطوير أداء المعلم المصرى واعادة تدريبه تشارك
 في تنفيذه وزارة التعليم والمجلس الاعلى للجامعات ومؤسسات التعاون
 الثقافي التابعة لدول صديقة سبقتنا في هذا المجال
- ه « بدأت عملية تغيير المناهج فتم حذف كثير من المؤضوعات الزائدة عن
 حلجة التعليم في هذا العصر ووجه مزيد من الاهتمام الى العلوم الطبيعية
 والرياضيات واللغات بما في ذلك لفتنا القومية التي نعتز بها ونحرص على
 الحفاظ عليها »
- ٦ وجه اهتمام كبير الى النهوض بالتعليم الفنى فى مصر وتلك مسالة حيوية لتأثيرها المباشر على مستقبل الإنتاج وأوضاع العمالة فى مصر ، بل وفى كثير من الدول العربية والإفريقية الشقيقة التى ترحب بمشاركة شباب مصر فى تنميتها وتطوير الحياة فى ربوعها .
- ٧ « عقد اتفاقية مع المانيا في فبراير (۱۹۹۲) الماضي تنص على مشاركة المانيا في هذا العمل الكبير، واستقبلت مصر بالفعل عدة وفود فنية أجرت الدراسات اللازمة بحسابات علمية دقيقة ، ويقوم هذا المشروع في جوهرة على ان نتولي مسؤلية التعليم اللفني جهتان في نفس الوقت.. المدرسة بعد ان يعاد تجهيزها والوحدات الانتاجية والخدمية التي يلتحق بها الطلاب يوميا بعد إنتهاء الدراسة النظرية في المدرسة ، ويعني هذا ان تشارك



الصناعة في تنفيذ هذا البرنامج كما هو الحال في المانيا وتتدخل حتى في إصدار الشهادات بعد انتهاء مراحل التعليم والتدريب » (نوفمبر ١٩٩٢)

ومن الجدير بالذكر أن هذه الجهود التي وصفها الرئيس تقتصر على مأتم بذله في أوائل العقد الحالي (التسعينات) جيث شهد عقد الثمانينيات جهودا كبيرة على طريق اصلاح التعليم في مصبر وإذا كانت عملية اصلاح التعليم تستهدف التوصل الى مدرسة مشاركة في عملية تحقيق المرحلة الراهنة والقادمة من مراحل بناء المشروع القومي المسرى ، مدرسة تحقق الصحوة والوعي الثقافي العِمامي وتشارك في صنع النهضة الكبري والانطلاق الاقتصادي ، فأن خطة التنمية الإقتصادية - الإجتماعية الثالثة التي ستنتهي في ١٩٩٧ وخطة التنمية الرابعة التي تنتهي في عام ٢٠٠٢ يحققان معا وعلى اساس ماتم تحقيقه من جهود البناء الاقتصادي – الاجتماعي في العقد الماضي (١٩٨٧ – ١٩٩٢) مواجهة التحدي الاول تحدى توسيع قدراتنا الإنتاجية أو الانطلاق الاقتصادي كذلك يري الرئيس مبارك أن الثقافية هي الركيزة الأخرى للإصلاح وينونها لايتصقق الأستخدام الامثل للمهارات الذهنية والملكات التي اكتسبيها الفرد في مرحلة الدراسة والتحصيل » ومن هنا دعا الهيئة التشريعية الى التعاون مم وزارة الثقافة في وضع خطة شاملة النهوش بالثقافة ورعاية الثقفين في مصر ، تتطرق إلى شبتي نواحي الإبداع الادبي والفني وتمتد الي نشير الكتباب وتصيديره وإيفاد البعثات الى الخارج والنهوض بالفنون التشكيلية والتعبيريه على السواء (نوامبر (1997

وفي مايو ١٩٩٧ أشار الرئيس مبارك إلى المستقبل ومتطلبات صنعه

د ان طريق المستقبل واضع امامنا لايكتنفه ضباب او غموض ، فتحن نعوف
 اهدافنا على نحو واثق ونعرف وسائلنا الى انجاز هذه الاهداف ونعرف هجم
 العقبات التي بمكن أن تعترضنا على الطريق

« امامنا مسيرة عمل جادة ، ينبغى أن يشارك فيها الجميع ، حتى نبنى الوطن القادر على الوفاء بمتطلبات أبنائه الذى لامكان فيه المتفرجين والمترددين ودعاة التشكيك لأن الهدف واضح وهو أن نستثمر كل طاقات الوطن في عملية إعادة بناء شامل تضاعف قدراتنا حتى يعم الضير الجميع وبذلك يقوى الوطن وويذاد رفعة وتتقدم حياة أفراده أجمعين »

« أمامنا مرحلة جديدة تتطلب روحا جديدة تستثرم الإتقان وحسن الأداء وتنبذ الأثانية وتستأصل تغليب المسالح الذاتية ، تذكى الطهارة ونظافة اليد وتعلى قمية العمل والخبرة ، وتلك مسئولية كل مواطن إزاء نفسه لأن صلاح المجموع الوطني إنما يكون بصلاح أفراده .

 د أمامنا مهمة تغيير علاقات المجتمع على نحو يعزز تكاتفه من أجل إنجاز أهداف النهضة لأن الوطن القرى القادر يتحقق بجهد المجموع الوطنى ويتوازن المسالح بين فئاته المختلفة في إطار يعزز الوفاق الوطنى ويزيد من روابط المسلحة المشتركة بين فئات الشعب المختلفة (١ مايو ١٩٩٧)

الصورة العامة للجشروع القومس في مرحلة مبارك :

ويمكن اجمال صورة المشروع القومن في المستقبل كسسا يراه الرئيس مبسارك قسائد الممسل الوطني في هذه المرهلة على النحو التالي :

١ - ثقافة ذاتية قوية تحقق الوعى الجماعى من أجل المشاركة العامة فى أوسع نطاق ممكن ، تحقق الصحوة من أجل النهضة والتقدم ثقافة غير قابلة للإجتياح ، قادرة على التفاعل الثقافي مع ثقافات العالم المتقدمة مؤثرة ومتأثرة فى حوار حر بين أنداد كأسلوب للإثراء الذاتي والنفع المتبادل بين أمم البشرية ثقافة متأملة الجذور ، تحيى الحاضر والمستقبل ، وهذه هى ثقافة بناء الدولة العصرية والمجتمع الحديث

مجتمع متجانس متوافق متكامل غير متناقض ولامتصارع ولامتصادم ، يسوده إنتلاف عضوى إذا اشتكى منه جزء تداعى له سائر المجتمع بالسهر والحمى إشفاقا له وحدبا عليه • مجتمع يؤمن الفرد فيه بأنه لاتقدم للفرد بدون تقدم الجماعة ، والعكس صحيح فلا تقدم للجماعة بدون تقدم مكوناتها من الافراد مجتمع يتماسك أفراده برياط وثيق قوى متين من قيم النهضة ومبادىء السمو الاخالاقي والمصلحة المشتركة الواحدة ، مجتمع يتضامن أعضاؤه غنيهم وفقيرهم قويهم ، وضعيفهم مجتمع لايعرف التتابذ الطبقي أو التمايز الغفوى ، مجتمع الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية • وهذا والتمايز الغضى ، مجتمع التوازن والحركة والفعل المؤثر لامجتمع المتقرجين • المجتمع القادر على انتنافس عالميا في مجالات العمل والإنتاج والعلوم ، المجتمع القادر على انتفافس عالميا في مجالات العمل والإنتاج والعلوم ، المجتمع القادر على تقديم « المثال » للأمم من حوله في كيفية التكافل والتماسك والتضامن والعدالة الن مبارك يريد ان يكون شدهار المصرى في هذا المجتمع انا هير ادن فائنا

٣ - سياسة تمضى قدما على طريق الشورى ، طريق التحول الديمقراطى ،
 طريق سلطة الشعب ، طريق حكم الشعب نفسه بنفسه ولصلحة نفسه

ان التطور الديمقراطي يتعمق في ظل قيادة مبارك بطريق مباشر ويطريق غير مباشر .

أما الطريق المباشر في تدعيم مبارك للديمقراطية فيبيو في حرية المسحافة من ناحية وتشكيل ١٤ حزب سياسي من ناحية أخرى ، مع سيادة القانون واستقلال القضاء و أما تدعيم مبارك غير المباشر للديمقراطية فياتي بتدعيمه لشروط التحول الديمقراطي من رفع مستوى المعيشة الناجم عن

ارتفاع الاستهلاك العام النهائي لتوفر السلع والخدمات الناتجة من عملية التوسع الزراعي وإستصلاح التربة وتحرير التسويق ، وتعميق التصنيع وتعزيزه ... ويكلمة واحدة ، فإن التنمية الاقتصادية تستهدف مباشرة رفع مستوى المعيشة الذي يؤدي الى تزايد رقعة الفئة الوسطى في المجتمع ، وهي التي يقوم على أكتافها عملية البناء الديمقراطي ، ومن التصدى للإمية في هذا العقد الاخير من القرن العشرين ، عقد محو الامية الذي أعلنه مبارك ومن إصلاح التعليم بحيث تكون المدرسة المصرية متوافقة مع متطلبات مشروع بناء الدولة العصرية والمجتمع الحديث على ارض مصر ، ومن إزالة التوترات من العلاقات الاجتماعية من خلال التأكيد على العدالة الاجتماعية كلحد أسس سياسة الحكم في مصر في ظل قيادة مبارك ، الامر الذي يزيد الثقة بين مكونات المجتمع من فئات وهيئات وأفراد ومن ثم يزيد من فرص نجاح عملية تعميق الديمقراطية على الأرض المصرية .

بإختصار سيشهد المستقبل مزيدا من الخطوات علي طريق التحول الى النيمقراطية طريق سلطة الشعب ، كفاية أساسية ورئيسية من غايات المركة الوطنية المصرية منذ ١٨٠٥ وحتى الآن ، خطوات مدروسة بدقة وتأتى في توقيقها الصحيح .

أ - اقتصاد قوى قادر على تلبية إحتياجات الشعب وتحريره من الإعتماد على الأخرين من أجل لقمة العيش أو أموال الاستثمار في شكل منح وقروض ، إقتصاد قوى قادر على التنافس بمنتجاته مع سلع وخدمات الدول الاخرى في الاسواق العالمية سيتجلى المستقبل عن دخول الاقتصاد المصرى مرحلة الإنطلاق ، مرحلة تعميق التصنيع ، وتحديث الزراعة ، وتحقيق أقصى إستغلال ممكن الموارد المصرية مع حماية البيئة ووقاية نصيب الأجيال القادمة من الموارد غير المتجددة.



تسير ععلية الوصول الى هذا الاقتصاد من خلال إصلاح مؤسسات التعريب وبناء مدرسة تتوافق مع متطلبات المستقبل ، وإستيعاب التكنولوجيا العصرية ، ورفع القدرة الإدخارية الشعب ليعتمد على نفسه في تكوين التراكم الرأسمالي الضروري للإستشمار في مختلف نواحي الاقتصاد القومي ، والوصول الى نمو سكاني معتدل لايشكل أكبر مشكلة للاقتصاد المصري والفرد المصري والمجتمع المصري والحكومة المصرية -

مالاقات خارجية واقعية متوازنه تعرف الطريق الى مراكز التحديث العلمي
والتكنواوجي ومراكز التأثير العالمي تستهدف التعاون المثمر ، وتحرص على
حماية وخفض التهديدات التي تتعرض لها البشرية من جراء تكديس
اسلحة الدمار .

المحتويات

- مقدمة السيد الاستاذ الدكتور رئيس الهيئة العامة للاستعلامات

	-
	الخطاب السياسي للرئيس مبارك : تصور عام للمرحلة المعاصرة
٥	من مــراحل بناء المشــروع القــومي المصــري
١٣	 القصل الاول: الخصوصية المبرية والشروع القومى المسرى
77	- الفصل الثاني: المشروع القسومي المسسري: الجسسستور
٤٣	 الفصل الثالث: المشروع القومي في ظــــــل قيادة الرئيس مبارك
٧٥	 القصل الرابع : مبارك والأعمدة الخمسة للمشروع القومى المصرى
٧٧	۱ – ال <u>ثــة اهــ</u> ة
۸۵	٧ - المجاب ت مع
90	۳ – الديمقــراطيـــة

112

128

سراجعة فنبة امتحاد محمد هابىر عنتىر جمال جادالله

٤ - الاصلاح الاقتصادي

ه - السلاقات الضارجية - الفصل المامس: مبارك ومستقبل الشروع القومي المسرى ١٧٥

انراح فنى وماكيت اشراف فنسس والعبت لوافسي جمال محمورة محمورة





انناشر الهيئة العامة للاستعلامات 1997